

اللسون
للسلامه علامه كمال الدين الامير

السلام على من جاء به الهدى

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a short note, located at the bottom of the page.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
كتاب أحكام القرائن التي خصت بنصف العلم أي من أرباب
 وكما حيزت فالعلوم باعتبارها تعلقها بالظواهر واعتبارها
 فمنها عموم ونصف العلم قد خصها هذا بامرء علمي
 في التزمدي وحالها والبشرى والنسائي وابن طحانة التقي
وأول العلوم ينسب إلى البشر علم الموارد وثبوتها ما انتشر
 وأما النبي أن يعلم على العموم من خصوص العلم
 وأيتا الشئ والصيف على أصوله قد نصت على الأصول
 وأقرض الأئمة زيد وهو قد غلبت للقرآن ممن يعتقد
 فالترمذي والشرائي وابن يزيد وأما علم استدلاله مع يزيد
 وعده مسروق إذا انفكهم من الذين ركنوا إلى العملي
 لأجل هذا **الشماع** تبعه في قوله الجديد إذ تبتغى
 من غير تقليد له وأما سوا فتشوا في سبله فانتجها
 أن قرلستأوهي من خير الأسماء لا يصفون قدماء على قدم
 أي لا يكونون من الأتباع للناس بل يتبعوا المساعي
 وقال في المطلب عندي قلده في كل ما اطلقه أو فنيته
 لما حواه من أصح المصنفين والنقص عن إمامنا عبد الله

قلنا

قلنا معاذ الله فهو من غير وتلوه قد حج من له أمر
الطيفة قواعد الوراثة مرجعها لأحرف الشئ
فالنزاي لأصول والنسوان **والبنا** أهل الفرض والذكران
والدال أسباب ورتبة العدد **هنا** بزاوي باب فرض بالمدد
 ومنع الأثر ثلاث كماله كالعصيات والأصول عاب له
وصفة الأخوة والأعمام وارتأى عليه بالاستتمام
وصفة الأعجم والأهال كالأهلي من مع ذوى الاستكمال
ومرجع الباب إلى الزيادة ولفظه بالوضع قد افترس
فالسرد ما خرد من اشتقاقه والحجب كالحجب عن الحلال
فالبدة كالأزمان جهلهم يؤرثون أفتوا به
ومن راد ارشاده اختيارا ومنعوا الأناث والصغار
فابطلت شريعة الإسلام ذلك بالتعديل بالشماع
والإرث بالجلف والبقرة قد كان قبيل الشيخ حينما يعتقد
وبعد توارثوا بالهجرة ثم ما الموصى أبان قدرة
بحكم الاجتهاد فالذي اهتدى إليه ما خرد وغيره اعتدى
لغيره القرائن المترجمة جمع مدونة وهذا الترجمة
تخص علم قسمة الميراث بالحجب والتعصيب للوراث

وفيه أربع من القصاص تخلصوا ما حكموا الأسباب به
 زيد علي بن واين مسعوده ثم ابن عباس تمام الأربعه
 ومن اختلافهم خلاهم يرد فواحد منهم بري بنفسه
 واتفرد الشكاحان فهدا ومقاد لمعظم الوقايح التي تفاد
 ومدانت مسائلهم مدونه تغزي الى عمان في الجدد
قال ابو منصور البغدادي مؤنه التجهر حق باديك
 بالاسواق ولذا الموثوقه لميت كان له مسمونه
 والحكم في الروضة في الفليس عن نفسه وقاله النفليسي
ثم ديون الله عنه بالصفا احق ثم غيرها وقد مصفا
ثم الوصايا بعد دين نعمته لكن ابو شور لعن في اعتمد
 وثلاث المال بالانفاق منزه وصاياه على الاخلاق
 وما عليه زاد لا كبروزني ما قاله الكهسور **الحسيني**
 فانه يجيز كل ما ملك عند انتفا وارث اذا هلك
لا شر عن ابن مسعود وورد لا يخالف له من لا يرد
 واختاره ابن راهويه واكس وفيه للقبائل ما خذ حسن
 وهو انتقال المال في ذال الحال عندهم فيا لبنت المسال
 فذا بغير وارث مقبوض **وعندنا** الارث هو المشهور

كانت

وبعده انقسم بين الورثه ماميت لهم حق ورثه
 زاد النواوي فان تعلق حق بعين قدم المعلق
 كالرهن والحبان وموت المشترك عز مجلس مع زكاة لغزتي
 ولك ان يقول ان كان النصاب بقي فذا مشترك العين نصاب
 وان تعلق بالرهن والحبان ايه تعلقت فاندرحت في الغايه
 او كان بالغافدين وذکره لكن لذا الاستاد خسر وشكر
 وذل دين ابن حزم فدمه على مؤنه له مفتد منه
 واعتبر البصري مليوس الحياه حتما على وارثه مما حواه
 وكفن التطوع الذي انعدم ملكه لادفع عن عدم
وعندنا الوارث وجب ان يرجع قبل الدفن ما لم يتغير
تدنيب الاسباب عقد وولا قد رابة ومنت مال قد عملا
 فبرث المعتقد من غير اختلاف عتيقه والعلس على خلاف
 وقال الحاوي ان ارث برثه لان خير العالمين ورثه
 وقد قضاه شريح والحسن فرع زياد والحواوي في السنين
 لحبر برونه عن عوسجيه عن ابن عباس ورده الخه
 فالحافظ الحبر البخاري ضعفه وابن ابي عيسى بحسن وصفه
تميم الميراث في اهل الكتاب كالمسلمين للعموم في الكتاب

فان رأو خلاف هذا مذهباً الى فساد رأيهم لن نذهباً
 وهذه لهم بها ومنايع في غالب الاعصار اذا تبايعوا
 وزعموا ان صلاح الدين قد افترهم وهذا افتراء يقتله
 وجهة الاسلام بالعموم نأخذ مال الميت المسلم
 عند انتفاؤه وارث معين بالارث لا بعينه تبين
 واجبة تقوم اذا امتناعه بقصة الميت في خزانة
 من عروارث وان المصطفى جعله لاكثر القوم وفناً
وعندنا القرابة المجسولة لا تنفي لأحد حصولة
 فان نقل ارثاً فلا يقع لمن كوتبت منه ولم لم يثبت
 ولا تقبل ويعلق المسمى له على الاصح وهي
 وجاز صرفه لحادث العتاق وحادث الاسلام وهذا انما
 وحادث الوضع وفي المحرمات هذا او الزكاة تنقله امتنع
كثرة العقبة باختصاصه بواحد في الصرف من خلاصة
 وأوردوا لو كان ارثاً لجرى بطلان ما وصيه لدفن في دار
ثم الذكور الوارثون عشوة ومن انما سبعة مستثناة
 الابن وابنه وجد وابن والاخ وابن لأم بغير
 والعم لأم بغير عمة والزوجة والمعتق **ثم السبعة**

بقر

بنت وبنت ابن وأم مشفقته **أخت** وعرش حدة ومعتقة
في الذكور المحض ارثها نصف للاب وابنها وزوجها فقط
كما الخمس في الاناث استغنى الام والبنت وبنت الابن
 وزوجة واخوته الشقيقين **ومنهم** المالكين بالحقيقة
 الابن والبنت مع الاصلين وان علا واحد الزوجين
 وكل واحد من الزوجين بحوزة المال بحوزان يجوز للمالك
 سوى اخ الام وزوج حقيقته والعكس من النساء الا المعتقة
والأصل في ارث الذكور العصبه والغرض في الاناث الأما اشتبه
 وعند فقهاء من ذكرت الا لغيره مع اول الارحام مما ثبت ذكر
 قضى به الصدوق ثم بالعمل عليه في طيبة زاد المحقق
 وزيد ابن ثابت **ومالك** والاكثر من خالفوا في ذلك
 والغمرين وعلى الرضا وهو الذي به ابن مسعود وقضا
 كذا معاد وابوالدرداء وولد العباس ودوالانباء
 واختاره اسحق والشافعي وابن ابي رباح والشافعي
 وعن شريح وابن سيرين وعن مجاهد وبعض اصحاب السنين
واحمد والحنفي والمحسن والمنزني وابن سريج في سائر
 ولهم من ورث بالارحام يقول بالرد الذي بينهما

بحسب القر من سوى الزوجين
 والمتأخرون من اصحابنا
 افتوا بميرات ذوى الارحام
 وعن ابي حامد من نسائه
 بن اخيار القر من المصالح
 ووافق الشيخ على الاكالات
ثم اولوا الارحام طهره
 وضرع بنت وبنات الاخوة
 مع بن اخوته لاؤت
 وسائر العمات والخالات
فصل في النصف خسابه
 الزوج والبيت وبنات الابن
 للابوين ولاخت لائب
 والزوج اذ حصص بالنقصان
والثلثان فرض الابنتين
 من جهته ولذا من الاب
والثلث للام بغير ولد

مغيرة

اعداد

وعدد من ولد الام استنوا
والشده للام اذا ما حجت
 وبنات الابن والاخت لائب
 ورواحد من ولد الام فمستط
فصل على نوعين حجب الورثة
 فالنقص ستالمك لدى السورثه
 الاب والزوج والابن حمتا
 ففرع الابن لانا الاستغراق
 والحبد لا يحجب الا الاب
 وبالب الاب الاخ الشقيق حجب
 ولا يحجب الثلاثه
 والاخ للام يكف اربعه
 وولد الاخ الشقيق ستة
 الابن وابنه وحده واب
 وابن اخيه لاب بسبعه
 للعم من اب مصنت مرتبه
 والبيت والام وكل زوجة

ذكرهم مع الاناث في الشوك
 والاب واحد وحده بيت
 مع ابنة واخت غير النسب
 وما عدا هذا عن الفرص سقط
 نقص حرمان لما لورثه
 وخبر من حرمانه ثلاثه
 وما عدا هم كان مستحقا
 بالابن محجوب بالاسفان
 ارميوسط لديه اقرب
 والابن وابن الابن فيما حجب
 مع الاخ الشقيق عن وراثته
 اب وحده ثم فرع تبعه
 فرع ارثه كل شيه
 واخوان هكذا يرثون
 وثمان عمته وتسبعه
 وحجب المعتق كل عصبه
 لا حرمون باعاق الامه

داخل
 انتسب

وابنتين عند فقد العصبه وابنة الابن ابنة منجبه
 وطرحه نام لحجب ولا ب لحيها ايضاً الأب
 وذات قرّب مطلقاً مقدمه منها على بعداه بالمنع دمّه
 ومنع قرّب الأم لا يستبعد من غيرها لا العكس فيما قبل دوا
 والاخت من كل الجهات كالإخوة ثم الشقيقان عند الذم
 لأخوات الأب لمنفان وخالف الزهري في ذوات الشات
 والحسن البصري والمغيرة اذ جعلوا باقية مصيره
 لأخوات الأب من المقتنه كعق في الرتب المحققه
 وكل ارث بالفروض استغراقاً تمنع منه العصبات مطلقاً
 ومن لتصرفه ارثاً كعدم كالحق والتفريق قبل الحشر
 لا يحجب الغير ومن كالحجب فالحق له به واجب
فصل أبو الميت وأب جليبه لسفرقان المال دون تحجبه
 والنصف للبنت بالانكران والابنتين مطلقاً ثلثان
 ومثل حظ الابنتين للذكر مع الإيثار في اجتماع يعشبه
 وولد الابن حيث انفردوا كولد الصلب اذا انفردوا
 والابن في صورة الاجتماع عن فرع الابن بالاجتماع
 وبعد نصف بنته الباقي لهم ان كان منهم ذكر يعشبه لهم

في المهر

اولاً فسد المال ما لم يكن للصلب بنتان بنص يتر
 الا اذا عصبتهن ذلك اسفل منهن خلف يد كد
 وولد ابن الابن مع الأحفاد كولد الابن والا ولا د
 وانما العصب الفرع التي من البناتين حتى لم يثبت
فصل أبو الميت بالفرض كحشر مع ابنه او ابن فرعه وحصر
 تعصبه مقدمهما وبهما مع ابنة او ابنة ابن فتهما
 والام سد سطا وثلاث سبقا وثلث الباقي لها قد اكلها
 في زوج او في زوجة وابوي وذل ان غزاهما لغير ملتزمين
 والجدة لوالد لكن الاب يسقط أم نفسه اذ يطلب
 وخصت الأم به بالرد في العرستين دون الجدة
 وتسقط الاخوة باعناق ولجدة فيه الناس في وافر او
 والسدر للجدّة والجدات من جهة فيضف اوجهات
 المدليات باناث خالص وامهات الابن اذ خلص
 وامهاتهن مع أم التي اب وام جدة لم يحجب
وضابط المذكور كل جده ادلت لمحض نسقا في العدة
 او باناث كذكر لا التي بذكر من او اناث ادلت
 والحكم من الجدات بالمشال يظهر ما فيه من الامثال

فان نزل بحقيقته فتروى نفسك واستعمل طريق الفرع
 من ضابط الجهات والمنازل ودرجات صاعد وتنازل
فصل اذا ما انفرد الاعيان ما لفرع الارث كيف كانوا
 كذلك العلل **والمشركه** من العموم فنهى مستدركه
صورتهما زوج وام ولدا ام وصنوه شقيق وحدا
 فشارك الشقيق فيها الاخون للام في فرضها الذي خوشت
وسوت ما في الملقبات مع يتودها المعقبات
 واكرم في الصغار بالتعداد كولد الاولاد والاؤلا
 واخوة الام الذكور والاناث شيان واثنان لهم مثل الثلاث
 واخوات الابوين والاب عصبه مع البنات فاحجب
 بهن من الاثبات في الارث نسب وطم من لاخوة قد غلبت
 من الفروع فلهن بالاخوة الا الذي خص بنصر النسبة
 من عدم الرد للام مطلقا من ثلث لستدر قد اكلت
 فانهم بالجد يسقطون والاناث لا يعصبون
 ولا يشتركون فرع الاثم لذلك الاعمام وابن العقيم
 وطم ليس له مقدر من الفرع وان نسب ذكروا
 او معق عصبه يستغفرون وباخذ الفضل على التقفثوا

نظر الى

فصل ولا العتق بعد النسب معتبر في الارث بالنسب
 كعصبات نسب والاظهر من الجد عن اب هذا يوحى
 عن اخوة وابن اخ **والجنبي** يجعله كنسب مقتبل
 وهو اخيار البغوي فعلى هذا ابنه موخر كذا السوا
 ومعق المعق بعد العتق وعصبة على النسب
 وليس للاناث فيه مدخل سوى الذي عتق او تفضل
 بعقبت او لعتق انتما بسبب او اخذ ارعلا
فصل ادا اجمع اخوة وجد او اخوات فانك من جد وجد
 اذ هو ما استعظمتها العليا وقال قوم ليتها منع دما
 وفي زمان الخلف الاربعه قدمه بعض وبعض منه
وسال الفارق عنه المصطفى مكررا ومن الشوال الحفنا
فقال تلغى اية اللالاه ولم يكن فيه اخاصة لاله
ولمعا د ارسل ابن ثابت رسالة ماله به ثابت
يقول فيها انه قد اختصم من ارثه مع فريز خصم
 وانه كلم فيه عممدا وبسوي ما قال لم ياتك
فاغتاض منه عممدا واعتزله ثم اتى بعد فليد من زله
فقال ما تقول في اخ وجد فقير ما قلت قد ما اوجب

مخرج الفاروق أيضا مفضي
 فكتب الجواب عدة في قنيت
 وكان مال الجدة مثل ثوبه
 وهي على ساق وغصنها نبت
 فالساق لسقي الغصن لم يرجع
 فخطب الناس بما قضى عمه
 وقرأ القنيت فوق منبره
 فانظر الى الشان ما اسناه
 ومن عجيب الامر ان عمه
 ريلة الكلام فيه حيدا
 فعندها اسفناه والصدق
 وابن الزبير وابن عباس معه
 مال ابن عبد البر والصحاب
 فانه من القضاء عن عمه
 اما على ابن ام عبد
 لكن على معه قد فرضنا
 بقسمة الفاضل بين اخوته
 وبين جد وارث بنسبته
 ثم انا بعد ما كتبت
 وبعد ما عليه فيه ما عتب
 من غصنها الثابت فيها ثمره
 من بعده غصن علاه وثبت
 يسقى ما حدث عما يقتضيه
 وبالنزى قضى به زيد امير
 ورجع الناس له في خبره
 في حق زيد والذي استفتاه
 كان لامر الجدة حينما منكرها
 وبعد هذا الامر صار جدا
 في الجدة والحق حقيق
 فيه على التقديم كل شعبه
 محلفون فيه في القرابة
 شغل معتمدا ففرضنا امر
 فلم يزيد اولد اعن حيد
 للاخوات الوارثات وقصنا
 وبين جد وارث بنسبته

امش

اما ابن مسعود فاخوة الاب
 من عدد وقال من لا يرث
 وتقول زيد فيه من سواه
 فهو مع الذكور والاثاث
 من ابوين او اب اذا انتفعا
 بحضه الاكثر في المساكنه
 ولهم الباقي فان كان فله
 من سدس او ثلث للباقي
 وعند الاستغراق سدس المال
 بالقول او يزاد اذ ابنتان
 وحيث يبقى سدس تحتش به
 لكن بعد الاخوة الاشقاء
 وبعد ان ياخذ ذاك الجدة
 وتسقط العلقات اول تكن
 والثلثان للشفقة
 لكنه عن نصفه مديفصل
 وحكمه مع الإناث كالأخ
 اسفتمهم مع الاشقاء النسب
 لا يحجب الوارث عما يرث
 اعدل فليتنم ههنا نسواه
 من اخوة المخصوص بالميراث
 عنهم جميع اهل ندر عن عرفا
 من ثلث المال او المقاسمه
 التزاما نفرضه في المسئلة
 او قسمة كتحصر بالاكلاف
 بفرض الجدة بلا اشكال
 والزوج والامر بغير مابين
 كالام وابنتين لبس نسبه
 عليه اولاد ابهم جميعا
 ان كان منهم ذكرا يرد
 والنصف للأنثى على المستيقن
 والفصل منتف ب هذا الشأن
 وهو لفرع الاب عنها كفضل
 ياخذ بالتعصيب ما لم ينسخ

جد و أم وشقيقه النسيه وأخواته وأخت لأبيه
 من ستة يكون أصلها قسم فالشدة من واحد لها رسم
 وثلث الباقي لجد هافرض فانكسر السهم فخر من معترض
 من ضرب المخرج في مسئلة ونهت إلى ثمان عشر ته
 لاثه لأمه والسبا في لاثه للجد ماتق وان
 وتسعة للاخت سبقي واحد للجنس تسعون بضرب وارد
 لم لزيد عندهم **مختصه** وهي به عندهم منتصية
 أخ واخت من أب حقيقه وأمه وأخته الشقيقه
 من ستة كانت ومخت عندها من ضعف ستة وعشرين هنا
 ثم **البنماتان والنصفية** زوج واخت فيه بالسوية
والعزبان أم وأب واحد الزوجين فيما نسبوا
 أما التي **بالامتحان** عرفت فمخرجات بذات العزفت
 وتسوة أربعة وسبعة بناته والأخوات تسعة
 فاضرب جميع ما هنا من العدد في بعضها يبلغ ذلك الممدد
 التي وزادت بعدة ستيناً وما ستين ما ذكر التبيين
 وهذه في أربع وعشرين بالضرب ينتهي إلى ثلاثين
 من الألف موعظ من الميثمين ثمان قد اضيق هنا لأربعين

ثم لهم

مح
نضرب

ثم لهم مسألة **المباهلة** والآخر من جعلوها غاي له
 إلى ثمان يتصيب أمهم م ابن عباس ببعض سهمهم
 خالفهم قال ما عنه اشتهد في سد باب القول كيف ما ظهر
 وقال من باهلي باهله وحجتى تظهر فما قلده
صورته أم وزوج انفرد مع سقيقه وشبهه ما ورد
 والقول في مسألة **الفرد** مستثمر الحكم بلا اعتداء
 لأنها من ستة لم انتمت لتسعة بعولها ما اشتبهت
قالوا وعن مروان قبيلت مسله لم عن المامون أخرى مشله
 في بوس وابنتين احققوا وقبل قسم موت بنت يعق
 سألها المامون فرع ألفت فلم قل به إلى التعمش
 بل فصل الحكم فوله القضا وهو ابن عشرين وكان مرنضاً
 أما التي إلى **أبي عبد الملك** فهي التي يوفك عنها من أفلك
صورته انثى وزوجها ذهب عن أربعين نقداً النصف ذهب
 فاخت فرد من من لا العدد فقال هذا حكم واحد أحد
 ان كان للميت شقيقتان وكان من أم له اخستان
 وأربع من الشيا خلق فعات الجواب ما خلص
 وبعد هام **الفرد** ذكروا وهي يحيم وخا نذكر

من
شمان
مستحقا

الملك

وبالشريعة أيضا وصفت لأنها ما قضاه انصفت
 ام وزوج مودة اخنان من ام وعن شقيقين ما امر
 غنتي القول انت مر عشرة صحوة الاشهم لا متكسيرة
 من نفي القول نفي الشقايقا ولم يكن فيما ادعي موافقا
 ولقبوا ام **الأرامل** التي مبلغها بالقول سبع عشرة
 ثلاث زوجات وجدان مع ثمان من اعيانه كذا احثم
 واخوات اربع لا تسمى مبلغها ما قد مضى في رسمه
 فلما لا المبيت الذي ترك من الجميع لا ستوا مستترك
 لم الى **الدينار** ايضا نسبوا مسئلة ههنا تنسب
 وهي انسان زوجة وجدته واخوة مثل الشهور وعشرة
 واختهم من ضعف عد الاخوة تنح وانتمت لسمه
 فالاحت منها خصلها في القسمه سهم وهذا بافاق الاقربه
 وعامر الشعبي قد احكمها فتنسبوا اليه ايضا اسمها
 ولهم **عشرية** معروفة لم الى **العشرين** كالموضومة
 وهي سعيقة وجد مفرد ومن ابويه واحد لا عدد
 ولهم مسئلة **المقادير** كالممرجات وارده
 عن ابن مسعود واخرى ناقصة لأصل عبد الله مثن عارضة

زوج وام اخوات ام من ستول فيها هل يقول حثما
 او بها يرد هاللسدس واذ ان سقضان ما لم يقتر
 ولقبوا مسئلة **بالعالمية** زوج وجد ام نالسيه
 م اخ سقط عند الاكثر الا ابن مسعود نذا لم يذكر
 بل قال سدس المال للأم وما فضل فهو قسمة بينهما
فصل في منع الارث بين الذمي ومسلم قضى النبي الا نكح
 وتحرم النكاح لما من لدين اسلام وعهد سالف
 تخلف ملة لميراث منعه ام الولا ثابت وما امتنع
 ووهب الناقض عن ما من جواز ارث الكافرين المؤمنين
 وانما نقتل هذا الظاهري وصاحب الاستراف ذي المظاهر
 عن داود عن طائفة سواه عن سلف الاممة قد حكا
 واخبر في نقل نصوص **الشعير** بعد رني الوهم في التدام
 وسبب الوهم له ان الولا لما راه عنه نصا نقتل
 اجراه في ميراثه وهو عجب ومثل ذا ههنا بيان وجب
الامويون الى عهد عمير قد ورثوا المسلم كافر اعمرو
 وخو بعض عندنا لا يرث ومال جزر جزوة يورث
 وتحرم المرتد والزندق من ارث كما لا يرثان فاشتهر

مع ما

كذا أخورق ولو كوتب لم يرث ولم نورث تحكم انبسم
 وبين منفي وبين من نفا ينقطع الارث تحكم الانتفا
 وابن الزنا وورثا امافضت وباخوة لها قد فرصت
 واجعل بالخير من ميتين بقضي بان لا ارث بين ذين
ووقف الميراث ايضا في كنهه ثمانية عنه لم يات حشر
 مقبل حكم بالمات يوقف ميراثه وعنده حتى يعبر
 كان تقوم بالهالة كيبه او مضي مدة معينة
 كذا الاسير والمفتقر لقايف للسيرة يتجهم
قاعدة يوقف ارث المشكل له وعنده لبيان مشكلي
 معاملة لاسول الاحوال في احواله وحكمة لا تخفى
 والمشكل الذي استوت حالته ولم تين وانهميت آيات
 فواجب في الشرع ان لا ينيك ما عاش في الدنيا وان لا ينيك
 فتارة بجعله مثل الذكر وتارة انثى لاشوا في الذكر
 ومع وارت سواه يقصا بالاحتياك نسبة وفرصنا
 في الحالين ياخذ المحققا ووقف الزايد عما حقتنا
 ولا يكون ابد ازوجا ولا ابا ولا جدا ولا اصلا ولا
 وكل واحد حال زابده وفسر على هذا الفروع الواردة

كذا الاسير

يزيد

يزيد واحد اكل مرثبه ولا تضاعف عدد اذا اشتببه
 والحكم فيه اذ يكون مشكلا معتبر بمشبه اذا اشتبك
 وقيل بالثدي وقيل بالمبال او هيئة فيه وقيل بالسبيل
 وعن علي وشرع يعثر بعد الاصل اعجب حيث خشر
 مان يزد ضلعا ما تشي هي قد زادت به لخلق حوى اذ رشد
 فالعشر والست خصان الذكور وهي تزيد واحد اذا ذكر
 وقيل ان الاعتبار بالفقر وقيل بالاسنان عند الافتقار
 فعدد الفقارة لدى اتمام ادم قبل الارض في دار المقام
 وهم على دي السن بدخلونها وهي بالثون وعشرها انتهى
 وهذه قاعدة عن الحسن تروي وما ادعاء الخبر حسن
 ومن الشئون وهي مجرى معهم كخلفان من صفات جمعهم
 ثلاثة كخص بالفسوان واربع توجد في الذكر والانس
 اشارة لنقص عقليته اثنى مبيها في السببه
 حكاة في الروض قبل الحجر ومن الخناث ما استنبأوا امره
قاعدة يوقف الحمل التمام قسمة ميراث بوصف الاهتمام
 ومن سهام ارثه تحتلفه كولد فهل شرعي سلمته
 يبين على ان هل لا قضاء عدد نقيل الاربعة انتهى المدة

عند ابن كعب والسبي ما عيل كام اولاد ابن اسماعيل
والشأن في قال في ارض اليمن رايت خمسة تحمل في زمن
 صاحب الكاوي يقولون سبوه من الذكور ولدوا في دفعه
 وكلهم بقوة قد انتصروا وكان في اعضائهم بعض قصه
 والثر الاصحاب قالوا الملك لا ضبط لعدوه رذا حق عسلا
 وقد حكى ابن المرزبان اخبار في امرأة مدولت بالانبار
 كسبها من الذكور اثنا عشر عاشوا وقالوا وذا الامر انشتر
تغريب العاصم عن ابن الهيثم محمد روى ولسم يتهم
 عن زوجة كانت لسلكا علي بغداد القت ما ببطن حمالا
 كان كسبا فيه اربع سنون ط في كوز عمتروا سنيثا
 وركبوا مع ايهم كسبا وصوبوه حضرا وسفرا
تتميم الذي لديه زوجان في الكفر والامان مختلفان
 رأيتهم الطلاق قالوا الاشتباه منع من ميراثه الذي احتباه
 كذا في معتقة في مرضه قيمته نسبة لث عرسه
 اما اذا جمع شخص طلقا فرضا وتعييب كزوج اعتق
 كذا في الوصف على زيد من بصفة هو بها هل احذ
 بالحديث فيه خلف **عندنا** ووالزكاة مثله تعييبا

والداع

قوله اعلم ومنهم واحد
 والخلف محصور بغير الاثم
 والنصر انه هذا باحد ما
 ما لم يكن حجت له في جهته
 اما ابن مسعود في السكوا
 ومن الجور او ناع مشتبه
 تاخذ من المشهور بالبشوة
 ما بقوى جفتي فرض فسط
وما لك يقولنا اذا حكما
 وللامام **الشأن في** مناظرة
 رها هنا القوة حجة لا حري
 او قل له الحجب **مثال الاول**
 بان يكا الام **واما الثاني**
 كوا حجت له قوله
 بام ام هي ختم بال
 فولدت منه فتلك السابقة
فصل اذا الوراث كانوا عصب
 زوج ففى القسم اتفقوا واد
 ان زاد واحد من ابني عشم
 بخشه بالفرص من اقسما
 ومن الولا مقدم بحلته
 يحكم من الميراث بالسوية
 ان رجعت اخت وبنات تشبهه
 وقيل لا بل بالمتشبه
 قد ورثوا من فيه ذلك انضبط
واحمد والحسن هما
 في هذه حجج بها من ناظر
 او امتناع حججها اذ الجري
 اخت لام وهي بنت تلك لاه
 فامه اخت ابى الاستبان
 بنتا وامها بنت فقتلت
 بها هدى البنت وهو ما استبان
 ام لامه واخت لاه
 فالقسم شبيهة بتحيز البنات

لعله
 الاما

وفي اختلاف الصنف كجعل
بجعلها في الضرب أصل المسئلة
تتخرج في مخرج ذاك الكسبر
لا النصف فاشان لديه مخرج
ومن اختلاف المخرج الآخر في
كسبر وثلاث مخرج
وأصلها الحاصل مثل سدس
وان تبأينا جعلت جمعه
جد جي مخرج ضعف ان تدر
وضعها عال بغير لبر
وضعت هذه بصيرتها
وضابط الاعداد من التداخل
ان اذهب الاكثر والنقصان
او جزيئة ما لوفيق الجز والافضل
والمتد اخلاص فيهما اتفاق
فرع عرفت اصلها وانقسمت
وعدد الصنف الذي هنا انكسر

ما تبأينا

فان تبأينا فنضرب العدد
ونضرب الوفاق الذي موافقه
وان على صنفين منها انكسرت
من عدد الرؤوس في الصنفين
ينضرب الوفاق والاشراك
في الأصل بالعدل وان تداخل
والوفيق في كامل اخرى ينضرب
ومر عليه كل كسبر تبعه
فان تزد معرفة النصيب
فاضرب نصيبه من الأصل بما
فرع من الشيخ انعت المناشآت
في ميتين يتعاقب لهن
في الحيت الثاني اذا ما ورثه
وارثهم منه دارث الاول
ونقسم المال على البقية
لموت بعضهم وان لم يحد
فان يكن نصيب هذا الثاني من سابق منقسم الشهيان

بحسب المسئلة الأخيرة فذاك أمر أثبتوا تحفه بـ
 أول يكن هذا فوق المسلة بضربه أو كذا في الأول
 وصحتا من اثنتا جملته فمن له شيء ممن أو لست
 ياخذ في ما بها عدد ضرب ومن من له شيء كليب
 ياخذ من ضرب بهم الثاني أو رفقه ان كان ذا أو جدان
 والاختصار بعد سنابر العمل أو إلى اذ لم يعد بعضها
 ثم لقسم الترات طرف **خمس** وفيها صور **تقسيم**
 بحسب الكسر وغيره ولا حصر لها وان ذكرت جـ
 لأنها لا تحرك لا ساحل له وربما استغنى بضرب الأمثلة
 وإنما شئت الفرائض لأنها تحتاج الفـ راين
قاعدة أصل الفرائض الحسب والضرب والعلم الحكم الانتساب
 ومن الحساب ذو نت مصنف وعلمها قارب انه يفات
وهذه مسلة بالمع من الكسور والشيء نفوسه
 في حكم ضرب واحد ونصفه في واحد وثلاث بـ
 وهكذا الربع وخمس بضربه في واحد وسدس
 وسبع ومن تسع والعشر مع ترتيب في جميع
جوابها خمس ونصف حصل من ضرب ذي الاعداد كيف ما انقل

حرفه

فخرج النصف عليه بقسم عشر وواحد له به يرسم
 وواحد وثلاثان لحسب في واحد وخمسين بنسب
 بالعطف للتدوين والتسعين بحلة الحاصل الذي استتم
 لثلاثة وثلاثون وقس عليه لصوره لم تدبر
طريق يزداد تسع مطلقا عن تسعة بقسمها لحقتا
 وخرج الثلث مقسوم عليه مقس على اطل ما انتهى اليه
كديفة شخص اراد المهور يذهب ملكه ما احتجرا
 ففيه في اول يوم كسب مثل الذي كان قد ما النسب
 وفيه قد طمخه بالصدقة مما سوى اربع محققه
 ويومه الثاني به تصدق ضعفا وبالاربع مد تصدق
 وهكذا إلى ثلث ورابعه فتقد المال على تباينه
جوابها كانت لديه اربعة اول يوم مدافاة رابعة
 ومن الاجارة اذ كرم ما يعني من صبط فرع في الحسب عرضا
ملغزة من العيوب ذكرت مع نزوع في امتحان شكت
 ابنة جلة رينها معا ورثا تراث ميت احمدا
صورها العاني الامام الجبري وهريه معروفة فاؤله
 يابن لبنت امرأة ليسيره كاف لبنت بنتها الصغيرة

يومه

واما

بنت فأضحى بعد ما حالته وهي له بنت خالته
 ثم اتته بعد هذا بكراً فصارت الكبرى له إذا ذكر
 جدته من قبل الأبا وامه للز بلا استواء
 اذهن من ابيه ثم ماتت في كلهما الان بذات عترة
 ان مات هذا الولد المنتسب وليسوى املت لا ينتسب
 فاعطى سدس الحصة المحشومة الكبرى وصغرى ارثه المعلوم
وامرأة تأخذ بالامومة من غير حجب سدس المعلومه
 ومع زوجها تجوز الدفعا في العيرتين هذا بعم
لغيران اخت واخ فدخلت من ابوين ولا رث حقت
 سبب الا فوق المذكوره فاستويا في قسمة في الصورة
جوابه المسئلة المشدله اذ شاردا افاهما في التزله
ثانيهما اني تقول امسوا في قسم مال ميت لا تعجلوا
 فان ولدت ذكر اتمنفسدا فان له والارث قد نابت اذا
 وان يكون نافله وان البدر اني فلاحق لها فيما وجد
جوابه زوجة كل عصبه سوى اب والفرع منه ما اشبهه
او ان ولدت من محاض ذكر ارمع اني ورثا وشكرا
 فان تكن اني منه ثم فذلك زوجة لاصل بكرم

والوارثان

والوارثان معهما اخوان شقيقنا الميت من اعيان
 او ان ولدت ذكر اتمنفسد وان تكن اني فليست تدفع
فتلك عرس ولد واكادث بنت واخوان وزوج وارث
وان ولدت ذكرا فلي وليه وان تكن اني فليس المسئلة
فتلك بنت ابن لميت فان زوجة لابن لفرع ثان
 ومعها من صلبه بنتان وان انت بالعلس في ذالن
 فهي هنا فرع لبنت الميتة وزوجة ابن ابن لثبته
 والوارث النكاح لميت الفرع والبنت والاصلان عند الجمع
الحجة شخصان كل منهما خال فكل جواب ذالن
 تزوجا ابنتيهما فكل ما نجا ابنتين به ما اختلفا
واثنان كل منهما للأخدر عم تبدا بصلح اخدر
جوابه اخ لام وحن لا بام والد له وما حن لا
 من تلك فرع فهم عم الرجل وهو له عم بغير حن لا
للطيفة شخص بعم بعم وهو ابن خال من دعاه شرعا
جوابها خالك عمدا انك ام ابيلك فبهذا التقى
 اذ ولد المذكور ما منه ذكر وهو ابن خاله فقله واذكر
ملغزة من عن نسبا اربعة مات وكل مهرها ما دفعه

بعد دخوله مهر فاختلف ميراثه والصداق ما يثلف
 واحدة كخسر الميراث وتحرم المهر من التزات
 وتلوها مسكينه محرومة فلا لها ولم تكن مكلومة
 وبعد هالته قد فازت بمهرها وارثها ما جازت
 وخصت الاخرى لمهرها نفقة وارثها من كل مائة سهم
 وعقد هن جاز على الولاء **جوابها** طرقتا ولا
 زوجها سيدة بأمثله من حق العبد واحد زوجته
 ثم اصطفى باخرة ومسلمه ومهر كل امرأة ما سلمه
 ومات بالممنوعة الرقيقه من ارثه ومهرها حقيقته
 وفازت الحرة بالصداق وارثها من كل مائة
 والمهر للفاقة المذلوله والارث للمعتقة المشكورة
حادثة ذات فخر انتشر برؤيت خمسة من البشير
 وكلهم ورثها ما حوسي فاحررت نصف الذي لهم اوكي
 فتم اشيع لفتى **واو ويا** ونصفها لثلوه اذا اوي
 وستة لثالث والباقيان اربع واربع تلاقين
 نصف اموالهم لها الخصر وفي العويص البحث بوجوب
خاتمة حقيقته الارث انت علي معان في اللسان الحرد

الحوز المال

الحوز المال بوصف القوة والارث للعلوم والنبوه
 وثالث من دعوات المصطفى في سمعه وبصره بالاصطفاء
 بالارث بعد اي السلاله والسير من الحياة والقيامه
 وقيل بل معناه ان علمه يدوم اذ سن لنا ان نعلمه
 وقيل لروى عنه والعين اشارة منه الى السنين
 الاشارة في حديث اقتصر على ما عندي كسمع وبصر
 وصاحب الفردوس قال لا اري عنده محيذا من دعاء ذكره
 قال وقد ابررت في مني ابي هريرة بلا اشبهام
 سالته عنده فقال الخبر معناه ما ذكرت فيما حزر روا
قلت وعندي فيه معنى امتع ما مضى فيما به يستمتع
 انها داما السيد الاكبر بعد ماته كغلب لا ينال
 والنطق والحوال والنقل بعد المات عنه ليس ينقل
 وغير تاسييا قدس له لكي ينال بعد موت عمه
 فالناس بعد موتهم مختلفون بالمتقون هكذا الخلفون
 واخرون باليقيم انصروا ومن العذاب نفرو وحصلوا
 فليس الاله العظيم المني بعمل يؤمننا للجب
 به مثال الروح والريحان في دار خلوده بلطفه الخفي

من عمل
 ان عمله
 يدوم اذ سن
 لنا ان نعلمه

رسم

كتاب أحكام الوصية التي قد اثبتت من وصلها بالميت
 وصي وصاية وأوصى توصيه به وأوصيت له مستثوية
 وهي تبرع بحق وصفة بالموت أو عهد على من خلفه
 وقد تحصر سابق بالمال وهذه بالفرع والعيب ال
 لمن اليه انتهت الخلافة بها بقية صالحا خلافة
 كتابها أبو بكر قد وصي وعمم العاروف حيث خصا
واصلها وصية يوصي بها ومن الصحاح من حدث كتبها
 عن ولد العاروف وهو معتبر مع اختلاف لفظه اذ اختبر
م وصية ابن معرور اليه من حاكم وبعدها عليه
 ومن الصحاح من لسعد ابن أبي وقاص قصة بها لم يذهب
 مال ابن عبد البر من ذي المسكنه لا يطلب الا بصافهما ركنه
 وهي علي ذي الدين والوديعة واج قد حتمت الشرعة
 مال وشدت فرقة فقرضت ذلك مطلق وفيه اعترضت
 فاية الميراث للموصيا ناسخة باشقة الخفايا
 وقيل بالحدث نسخ الية اذ بها اسنان حكم الغاية
 وعن ابن مجلز الزهري والعالم الفقهاء والشوكة
 مرقن على المرحلي لدى الارحام وكل مجبور بالارزاق

وهو اختيار ابن جرير الطبري وقال طادوس الذي من الخبر
 مختصر القرب اما الاجنبى فماله من فرضها من سبب
والشأن ردها المذهب بحبر العتق الذي ما اضطررا
 اذ عتق اثنين ردد اربعة وهذه وصية متبعة
 وهو من الشكر اذ لا مخبرا ومن يمين الدراسني من ظوا
موعظة ليونس ذو مال جمع بقرات بعد موت بجمع
 اذ رما يؤخذ اخذ الاسف ولا تعيد بعد ذلك الاسف
 فقدموت نجاه ذو غير من وليس للدين اليه كره
 كل امرئ يصح من اهل الموت اذن من شر اللفظ
 فلا سنيذ حذر من العشر لم من حرصات لم يقضو
 وكلم مؤتملا حياة وسعة عما ارادة الملمات لسعة
 فالموت لا يدرك الفتى متى يكون والصعب بالذكر لثمن يهون
 انما من كان اخا تيقضا وهو من الغفلة من تخم
 ان الجسم بطرق الانما ولا يهاب الملك الهام
 فلا تحذر بالحياة نفسا من حالة الاصباع او من الامسا
 وخدمت العجزة شيا للشقم وخذ من الشباب من قبل الهم
 ومن غناك قبل الافتقار ومن حياة قبل الاحتقار

واسمع ما قل إذا أنت صريح وبالذي جمعت من دنيا شحج
 فنى الصالحين انظرون تقدس بالرفع فيه عن اهر شير
 تأمل ان تغنى ولخشى الفقرا من قبل ان تسكن ميتا قبرا
 فسرى الأهوال والاحزان اذا شهدت الحشر والميزان
 وسال من جيبك المسح كانه جد اول النسيج
 فدرهم الحياة ازل من النصوص من مائة بكايوتي بالخصوص
 اذا الوصايا شئت بالقصد بسور اطر وبعض فوشه
 والافضل التعجيل للخير فقد يحرق ما منع قبل المعتقد
 فربنا لكل شحصر قد جعل ثلث ماله على الذي فعلا
 من اخر العثرة ذبيحة كمن لا سغارا عدا رادة
 من الدار فطن وان ما جرة ورد والبسملة لعموم الحرد
 وما سوى الوارث مراقبه افضل من الايصام من اجانبه
 لا تترك الايصا اذا هال فانه من تركب الاعمال
 وقول من خرج عن القرب بالعنق والتدبير رده اقرب
 والحق من الحكم اعتب رفا بسنة الموصي لا موعلا
عزبة ناركها اذا هلك يحمى من برزخه ما سلك
 وهو اذا تراورز وابعدا المات فشانه بيثهم وصف الثمات

فبعل

فبعل الأموات انشء درج من غير ايصا اليهم ودرج
 ومدر است فرامنام تاركا لها شير بالسلام داركا
 وتركها قد منع العباره فلم ان لمزة سوى الاستاره
 وهذه افة نرك السببه ففسال الله عظيم المبره
وانما نفع من مختار حر ملاف ومن كف بشار
 ولو من الحري من الحوى انضبط ومثل البسيط بالذي ففشط
 ومن كجر سغه من المذهب لامن مبرسم ومغنى صبي
 ولا ممبر واما ابن ابي عاصرون فارحق خلاف المذهب
 وقال كان منقصور اذ لموا المحجور من الفضور
 ما ارضاه مالك **واحمد** ومن الموطافيه نصن فحمد
 ان ان شفتي عشره اجازما وصن به العارون اشا حكا
 ومنه قال **الشافعي** والبيهقي ارسال عمرو من سليم السزقي
 ولا رقيق وقال ان عتق ومات مع ومعه الذي رتق
فايد عن بابت اس شماس من بعد ما قد عتبت الارماس
 اجازما وصن به الصدوق وحضه ذالكه والتقصدت
 وبالمامة اذ لرتشترينه وسالم سولي اي حديفه
 اذ فاكلا من حفرتين من تالا وصبرا واصطبر افقت لا

وهذه الغزوة منها اذ قدم عبد المسيح نحو خالده قدم
 فمد راي خالدا منتاعه وانه احضر ستم ساعه
 سمي الاله خالدا ابتلعها فلم يقبضه ضررا اذ بلعه
 وكان في قتال اهل السردة وما انتهى من حربه بالسردة
 تصدق دعوى سيد الانام فيما يكون بعد الاسلام
 وحقق الله له من امه من صاحب صفات والهمامه
 والاشعث ابن قيس فها عرج الي ملك كندة ثم خرج
 عن حكم الكفر الي الامان فخصه الصديق بالامان
 وما تني من صفاته اليه انا له والله قد اثني عليه
 واو لم الاشعث في العقده شاعت به الامثال حتى نظما
وشروطها في جهة قد عمت ان تنفي عصية الامم
 كالصوف منها في عماره الكلبس والزمير والوقود اذ فيها انيس
 او كتب ما بدل اهل الذمة او سحر او ما قد يصلح الامم
 ولستنوي المسلم والذمي في جميع ما منها ج واره نفى
 اذا انتهى لعلمنا والجنس في خلافه فاما من لا يخفى
امثا اذا اوصيان نعمه را لنيسة للوارد بين الفئرا
 لالصلاة كافر **والشنا** اجازة لفر من السن منع

ك
 للشدة

اهاجر الى دار

وصاحب الحار في حبالنا فيها الى صاحبنا يصفنا
 مال والره الدخول فينا راو له عندهم تعظيما
 وجوزوا الايصا للره بان ولعسوس لا سيرا الكليلان
 رهي يكتب العلم والمشران من دافرحت لذي الامان
 لا عكسده وحكم عبد مشلم كنيعة وهبة وسلم
تدبير المقصود بالزبارة من القبور جابر العمارة
 والاخير في عمارة المستاجد وفاء ما شوركت واجد
 وهي لمسود نعم بلقنا يبراد للنع وتخصيل الثنا
 وما لشخص شرطه التصور الامم فيه فكل ليسر
 يصح مع وجوده حقيقة كيف ات وان تقوا الخليفة
 لانه يبرث وهو علمته فحقا كذا الا يصاحبه اطفاه
 وانما تنفذ اذ حيا فصل والوجود الفنع حيث شغل
 بان لدون نصف عام انفصل او فوقه بلا فراش قد حصل
 فان تكن موطوءة للمسوي اوز وجع فلا وقتي اركي
 واخذ الحلاج جميع المال بعد اتصاله بالاستكمال
 بهار وصف قد ات وقسمته على الرؤسراخ اليهم نسبت
 ورفق الجوري من ما وصف وبين سهم لذي الفز وانصف

متصل

حيث به القسمة كالميراث في الدفع للذكور والإناث
 بان ما يدفع بالوصايا بالاسم فيه ثوب العكاي
 ومثم ما خذون بالقداية فذلك الفضل اقترضه
 ومن يمل المولود يقبل الميراث بعد ظهوره وحتم اذ يرا
 وابطلوها للذي سجدت على الاصح لا تحصل لحدث
 وغلط الشيخ ابو اسحق في اطلاقه الصيغة في الجمل الحسن
 وان يكن في خوف هذه ذكر يفي كذا او في الضعف ذكر
 فولدتها استحقاقا وصرف واخذ الحكي ما انصرف
 وان يكن حلك انش فكذا او فكذا ان جوف لن ياخذ
 وان لعبد الغير وصي وان حصل بذاته الرق فله مولى حصل
 ومن بذات عبده قد وصي له فبالقبول عتق حصصا
 على الاصح خلاف اعتقوا عني ذان ان مت جرما لعتق
 وهلعبد وارث في الاظهر كسيد مالم تجز لم يظهرو
 وفيه في الوسيط بفضيل خفي وفيه اشكال لديه محتسفي
 وما به وصي لعبد احبني لسيد عند ماته احبني
 ولم يلاحظوا اعتبار ما اراد من قصد مولاه او العبد المراد
 والوقف فيه والهباء فرقوا وخفف مولاه هنالك المطلق

او انثي

الزن

والعرق مشكل وهاهنا البسيط فيه اختلاف مدعى عنه الوسيط
 بحيث دام رقة فالملوك يها من العبد وعبر اذكي
 وقتل هذا العبد للموحي لا سب كل الموحي في النص
 وقتله من سيد يجعلها وصية له انما وكلها
 يعني على اعتبار معنى وكلم كذلك القبول اذ به يعلم
 هل هو من سيده او غنمته لاذنه والمسمع فيهما امر
 فان شرا الوارث ذا العبد فيا وصيه لا رد فيه علم
 بل هو موثوق على الاحرازه اذ وارث الموحي ملك حرازه
 وهو اذ اباع الفتى او اعتقه بحضر مولى اذ له قد حققه
 وفي البعض اختلاف اقتراب منه وفيه نادر التسبب اضطر
 وان لنصفه الرقيق وصي او نصفه الجارية وقد خصا
 فهذه التقال قد ابطالها وغيره بالنصر لن يبطلها
 ومثل هذا في الهبات يظهر زاد النواوي **قلت** هذا الظاهر
 والعبد قبل موت موحيه ان عتق باخذ بائناق سائر العتق
 والعنق بعد الموت مالم يقبل يعني على اعتبار ملك مقبول
 اما اذا الوحي بعد لعلان فباعه فهو بذا التقدير بان
 ولم يهيمه لغت وفي الوسيط هنا غموص بان في الحر المحيط

وما على علفنا المنقول فيه
ولسواءه على الأصح ينسفي
على الأصح واستفترق الهبة
وفي خلال قولهم ما عتضي
في الطير والوحش وفي التمسح
على الطيور والوحش فالحالا
قال الفقيه وهو يخرج على
وحيث بيعت البهمة أسقل
وقال في الشرح الكبير ما عاق
ومنه وجه ماله الجرجان
للر على الحر في طمحل
فقد روي الثقات عن صفية
ان اخا لها يهوديا قد قدم
فعلت ان اسلمت جزا فلما
وقال خاب من بيعه سنة
ثم له سلت مال وصفت
فسبيلت عن حكمه الصدقة
صحته مع قبول يقتضي
ويجب الشرع لنوع العلف
خلاف هذا في فقير وهبه
تغير حكمها بل تقتضي
منع وقف ما عاق الأمتة
مخصص لمولود وذات نوع اختلاف
مقالة القفال فيما عرفت لا
المشترى على قياس من تقبل
شع للذي من غير اقرار
وشارح المعجز ذوا الاتقان
اذ خالف الاجماع وهو محتمل
بنت حبي البرقة الوفيته
وهي عليه وبرؤها عدم
خلقت ارثا فالي ان يسئل
بقرض الدنيا في بيعته
من مائة من الالوف خشت
عالت الثلث له حقيقة

له امتاده

له امتاده وبعض العلماء
م الاصح انها للحري
واحمد وافقنا **والحنفي**
وقال في الحاوي اذا ما وصي
وهي لمن يرتد ما لا خلاف
وما على اولاد ذمة وقف
فينبغي القبح بالمشرك في
لذلك السبيل افي حكم
كذلك القائل فيه فصلاوا
في القعد والخطا وما نحو
اما اذا وصي له فقتله
وقيل لسقته ان جرحه
والا طهر الهبة للوراث ان
وهبة من مريض وصيته
لا ما ساع منه او من اجنبي
ووقف داره على صحف يجوز
وهي على الحج حيث احتملت
قد صححو ايضا كل منهم
تصح والمرتد دون ندب
خالف وهو **عندنا** وجده في
لمسلم فارتد صح نصا
تبطر والوحش في ذال الباني
واخرج الذي اسلام وصره
ذلك باطل لا توقف
وابطل الشرط الذي هنا احتكم
والا طهر الهبة اذ يتصل
اول وقتله من المحوت
مستعجلا له فذا لا شيء له
وقيل مشوع وبعض صحته
اجاز ياتي الوازئين ما ستنين
كالوقف والابرار بالسبويه
بالمثل فهو نازعنا اجنبي
على الضعيف فعله ليس يجوز
مثلث لفتى وان زادت ثبت

في قوله التقييد لا في الابتداء وسقطت بالرد منه أبدا
 ومطلق الرد لقول النسب وصور الامام ذافيا حسب
 بواقف له على ابنه الصغير مع قبول واجب فلا يصح
 او قيل اذا قبل له لا يشترط وهو الذي يظهر من غير شرط
 مان لا يجوز تركه وتركه متى فذا الاصح ان ما اشتركت
 وهي لكل وارث بعقد رما كفضه اشاعه كن تلمس زما
 وحالة التعبد والحي ازه تحتاج في الاصح للاجبان
 وسجل الايصاح حيث مات من ومن له قبل خلافا للحسن
 وصح بالمجسول وصفا بافاق والكل والذي يخصه ابا
وشروطه اتصال حي علميا وورثتها عليها قد
 وقيل لا يجوز والمشرع في اجها منه لا جوزه لا يشترط
 لان ما باخذ عنه بدلا وان تكن لكل غير فامسالا
 لانه ارسل لتصرفه ورزق هذا وثمة دية فيه شرود
 وصحت كدومة ومنفعة وبمشار لم تكن منه فعه
 واحد العبد من لا منفرد من ذين من الاصح او جهل يرد
 والذي يصيده الكلب انتفت وكخوف من سبل قد اختفت
 رولا الاما منها ما امتنع وابن ابي ليلى لعلها منفع

وضابطا

وضابط الموصى به شئ قصد وقيل التقل بوضف مقتصد
 مع اختصاصه من يوصي ولم يزد عن ثلث مختص
 ونجاسة بها النفع حصل والكل ذي التعليم قطعا ما انفصل
 وجاز على الاصح بالجرار ومن المثالين خلاف قد جري
 وشرط الحاو كحوازالا قينا لذلك المذكور مما يقتضي
 فغير صايد او وصي لسه بطلب صيد فله ان يجعله
 مال وصل فيه بالكل اعتبار وخير الوارث عند الاختيار
 والغيت بالكل اذ هو فقد وان اضافة لما للمعتقد
 اما الذي يخصه كلب فثط فلت يعطى وما رد سقطا
 وفيه يعطى كل طلب تركه ان وجدت مع قليل تركه
 والكل والمنزما روا الاعواد على سبيل الله هتافا
 والغيت به اذا لم يصح للحج او للحرب في المصحح
 والقوس لا يعم مطلق الوتر وقيل عم حيث عرف ما اشتمل
 والوارث المختار في التقيين في النوع لا في حالة التبيين
فصل من المروءة في الوصية ريادة عن ثلث مرضية
 وسلا لا يجوز فذلك با ارضاه احمد ومالك
 فعنه نهى النبي سدا والثلث منه قد ازال البعدا

على سوي

واللهي فيه بعد الاستبدان وهو كما مر بعد جرحه والحي
 وهو شبيه بالذي استقر في بيع الفضولي وقاسد في
 وفي مراتب افاق العلم ما بالبرحزم سبطل الذي سما
 مع وجود وارت بالاساق في صحة او مرض اذ ما افات
 وفي صحيح مسلم قد قال في مراعتك الستة ما لا يخفى
 وفي رواية او لو شهدته من قبل من كنت قد ابعده
 بما اناؤه عمر بنو المستلمين والنسائي قد روى ان الامين
 هم بتركه صلاته عليه واغضب النبي ما انتهى اليه
 والاحسن التقصير عن ثلث قيل ان كان ذوالارث فقير الا يقبل
 وسبطل الزايد بالسرود من وارت كتحصر بالمردود
 بالاساق وسقط الورثه باطلة في زائد ما ورثته
 واعزب العاصي الحسين اذ حكم بكالنها مطلقه فمما ذكر
 والاعظم المقتيد بالاجازم وقيل باليد العطا جازم
 لان من وصيه اذ استوفى معنى الذي اعطى بلا توقف
 وارت بالخلاف بادي من روع في الشروع نصت فانتجته بالوقع
 اما اذا احازة ثم ادعسي ظنا للثرة وقيل المسد غير
 فقيه قوله ان الاصح عقب له من تلك والزايد عنهما نبه على

ثم اعتبار المال يوم الهلكه وقيل اذ وصي بمال مذكور
 كذره لقرينة او صدقته والتبعض شرط هبة محققه
 وهو ما جازم او علقته وهو مرضي الوصايا المطلقه
 وعند الازدحام فيما علقته يعترع من علق ابا نوا مطلقه
 وفي سوي العلق على تنويعها يقسط الثلث على جميعها
 وفيها ما ذكرته من قبيل ان العلق بدأ بنفسه
 اذ مضت السنه بالالحاق فيها الحكم البدلي للاعتاق
 وقدم الاول في المنحى زره مرتبا او وارت ما جازمه
 فان تانت دفعة والجنس في جميعه متجدد هنا اكتفى
 بقرعة من العتق ثم من سواه سقطت كما ومن اختلاف اذ حواه
 بسبب التوقيف حيث اختلف يسقط طحا ايضا اذ تصرفا
 لذلك الحكم جبري اذ حصل عتق ومنه ثم خلف انفسل
 ومن لسالم وغانم ملاء ولم تخلف غير ذين اذ هلك
 ومال ان اعتقت ذال غانم فسالم جزم ما يعنى سالم
 ويجز الاول في حال المرحون فنسخ الشرعة عن عتق من
قابلة اذ هي عين حضرت من ثلث التركة حيث حضرت
 وما عداها غايبة لا ينصرف اليه في الحال كما عطف صرف

من قلت علي الاصح لا تنفك تسلك من تلقى ما خلقا
 ويبيعهم للتلبين ان تلهو هلاك ما غاب صبيح اشتهد
 رتقت قال العزيز ذاعلى رتقت العتو يبنى رخص صاحب الكاوى السردود
 بغير الاستخدا ام والاحباره نالحكم بينهما نفي اجتمعا باره
والرافعي هاهنا عقد باب للعين والدين حوى بحر الكتاب
فقد سر الله اللزم روحه وبالرضا من ذاصف كفى ضرر له
فصل اذا بان مخوف المرض لم ينفذ التبرع الذي عسر من
 من زايده عن قلت فان يري دام نفوذه والافندري
 فان بهدم بعده او يفسد هلك او باقة او خسرو
 نفذه الكاوى وقال القاصي والبقوى من قلت المتاصي
 وقال في البحر ههنا اذا املك ستة اعبد منقط ثم هلك
 عن عنته الستة ليس يفتي لهم به ولا يبرق ببري
 بالظلم ما جعله بعد المرض لمن ومنه بعده لا يعترض
 الله ان مات بعد النقص او عارض به الهم باختصاص
 وصاحب الكاوى يتولى صدر ينفذ من وزد له روى حصد
 ومذهب الناصر الحنين لحسب من قلت المال وهذا النسب
 فالنصرى الاثم به المذكور صح والبقوى قال انه الاصح

فان كنهنا ما به غير مخوف فمات فحياة ما سباب المخوف
 فان على الحياة موته حبل ينفذ اول المخوف ما احتمل
 وشكنا فيه انتفا اذا عرف بقول عدلين لكل معترف
 وحالة احتمال كل بحسب له فالمرضى المخوف فيما ينفذ له
 لذا اذا اشك الطبيب ان معا او اخلاف الجواب سمعا
 ومن اختلاف وارث ومن عليه تبرع الميت من خوف لربه
 صديق ذو تبرع ما لم يقتسم ذوالارث شاهد من فهم المتعلم
تذليل المخوف اذا يقتضى اسراع موت لظهور المعنى
 منته قوله وذات الجنب مع دؤوم زعاف بالخصب اجتمع
 لذاتوا اثر لا سهل ومك يصيب من دق جثا اعظم
 وبداء الفلج واخراج العفدا بلا اسعالة له او بعبا
 لشدة او لم قد سبقه او معه دم وحس مطبقه
 بشرط ان ترد عن يومين به وقيل من اولها الكوف انتبه
 وغيره لا الزرع وهي طبقات ويرد لهلكنا مستبقا
 والمزنى قال ان السدم في معتاده عن خوف هلك ينتفى
 فقيل فيه قد سمى وحمله قوم على تقويع ما احتمله
 او حادث من مخرج امما المخوف فحادث من لبد له نزوف

أهل من أعضائه الشريفه فهذه أوصافه المخوفه
كذابه الشرح الصغير جزم فليتك ذوالأخلاق مثله التزم
عريسة قد أصرعتة الحجر **عالم** للذي الم **س**
واصله مرارة ومرة اذ ذهب الصيد طبع مسره
فاحتكفتم اتى بعد مبرر لا عند نارها وهو مشد ير
لما رأي في ليلة ظليم **واسمعه** جهرا التكليم
ماها الرامي الظليم الاسود ثبتت راميكل التي لم ترشد
م اجاب الجن في الداجي بقوله وكان ذا الحاجي
ماها الهاثف فوق الصخرة لم عبر هيجت طوع وبره
بقتلهم مرارة ومرة فترقت جمعا وتركت حسره
ماخطفتة الجن منامه وفات ما حتر من لامة
والمخوف الخشوا الاساري من انا من اذ نقتل الاساري
مع الحمام متكا في من في حرب وتقدم لخدمه انفي
وهي ان الموج في الجوارى والحلم في ربح يبيع حبارك
وطلق عالم وبعد النوضع الى تمام الانقص الالوضعي
وقتل البكر والصغيره مختصرا المعتاده اللبيرة
ومولا لقا مضغة وعلقه غير مخوف النواوي اطلقته

كذا

كذا قبيل وصفها **وما لك** من نصف عام قد خوف ذلك
رموثة من هونها قد التفت بوضع كالم من امنية احق
ومن مخوف هلكه قصد الكا اونا راوسيل لذي ضعف الجسد
والتي اذ اخالك مجراة دمه اوزاد ما الغالب فيه بلغة
مح الجرح في المقتل والذي وصل للجوف او منه تأكل حصل
وورم ومرض القلب وذا البرسك ام وللدماغ بينهي السرسك ام
اذ لحج اي الدماغ ورمه مختصرا اذ اذ الخسيرة المنة
والاول العقل به قد سبقي مختصرا لذكر وجاز السيف
ونلوه ينزل عتله من لم يزكروها مع مخوف قد السم
والسيل منه اختلفوا فاختصر فقال ليس في المخوف واقتصر
وقتل من انتفاه لاني لا ابتدا مختصرا خوفه الذي ثابتا
وهو الذي رجه المهدب وحجة الاسلام وهو المذهب
واحد اذ الحاوي الصغير عكس ذلك من المهدب والحكم النعلس
وهو على التحقيق ذاني الرية منه اصفرار والقوا من درية
ومر سوي مخوفه جنس الصداغ والفرس والعين فدي الارنداع
وقرية الكاعون او قطر الوباء مخاف منه في الامم العظيمة
ولا يفر منه من فيه حصل ويرجع الذي اليه ما وصل



والشيخ قالوا حيث ركنه انهم بهرم زاد وحبيلة انعدم
وانتظر المات كل ساعة وصيرته للبلا بضاعه
سن علت وهرم شوالى بمقضى جميع فعله مائة لا
ملحقة صيغتها اوصيت له بالشى او من بعد موت جعله
او ادفعوا اليه او اعطوه ذا من بعد موتى اوله بعد اذا
وان على ياوله عداقتهم ر لجعل اقرار الله بما حصد
ما لم يقبل ياوله من مالى فهو كناية على اشكال
لذا ادعى الشك ان والنظر اقتضى صراحة اللفظ فيه اعترضنا
وبالكناية اتفاق تنقذ ومن المحرر الخلاف قد عقد
وكتبة كناية اذا اعتق ل لسانه لذا المثير ان عقل
فلا مائة ابنة العاقر افق **نظير هذا او اجازة الفرق**
والمتولى عنده ما انعقدت من ناطق باسطر تعقدت
كناطق براسه لها اشار مقرر اجبت اجاب المستشار
مثل كتاب بعد موته ووجه فيه وصية له فيما حصد
ولم تتم بنية مما اشتمل عليه او قال اشهد انما اشتمل
وللفزارى هناموا احد من شكله الثانى على من واخذه
واقعة احب لعرض امدا ملك خراسان يوصي نفسه

لغيره

اشهدوا

من غير علم احد ما ستفتى من نرى اشهاد فكل انشئ
بلا سوى محرم نص مال الامام هذه المعشاة
من مثل هذا هفوة مفت له ومثاقا بروى عن العبد ادى
واحق ان الرقعة المحترقة عن نية ليست هنا معتمده
ومع قصده اذ مال اشهدوا على بالدى حوت لا يشهد
الا اذا فصلها او قرئت عليه لم بعد موته ما ذريت
ولسوى معين بافقترا يلزم بالموت بلا لفظ يبرى
وشروطه العبول بعد الموت في معين بالرد والصور ثقي
وقيل حتم اذ موته علم وقيل عند قسم موجود سلم
وقيل بالهبات فور اقبله وقيل بل الى ثلاث مهلكه
من؟ وقبله ان مات وصى له لغت وبعد القرب قبله
ثم ابن حامد من **الحب الله** مال موته الوصايا باطله
والملك الهوى له هل اشتمل موت موصل او قبوله ثقل
او هو موقوف فان قبل يات بالموت اولى فلذى الارث استينان
اقوال الا نحصر منها الثالث وينبئ على الخلاف الحادث
من كسب او ثمرة بدنهما وطرقة وسفقات منهما

وهاتنا المنهاج بعد كل بأم وأوتنا صواب ما انعطف
 وطولب الموصى له بالنفقة اذ من مبولها توقف التقفه
 والمكافاة الى على اقواله وخصته العقيه بانتفا له
 بالموت مال على الوقت الجده عليهما الانفاق بالمنزوحه
 بالثنين والشابق منها اخفى ورده السبكي فيما صنفنا
 وخير الحالم من لم يقبل ولم يرد بين امر فيصل
 فان اصر حاكم القاض عليه به ما طال الذي قضى اليه
فصل في كسر القاب احكامها معلق باللفظ في الحاشية
 غالبها مرجع للاستئناف او عرف او وضع اني بالاستئناف
 بالشاه عرفنا شتم الكبير بحسب الجته والصغير
 ومعرزا وسالما وذكرا على الاصح مع صند ما شرى
 فان تغل من البيع والزعامه مدامضى تطلقه السلامه
الحب في المتقن اللفظ تبع وذلك للزايد عنه متبع
 والكسور والنيسر او الشاة التي لنزوه فذكر بالصرفه
 او انه محلي او مستفع بالدر والنسب فعكسه دفع
 ومن شيا هذه النواوي في المصنف صح ان الزبني يعطى اذ يضمن
 وفي العقيه بعد الشوكي بطلان ما وعشيه وهو شوكي

لا سحلة ولا عنقا في الاصح وغيره عند العراقيين صح
 وصاحب القريب والنصر صرح وجعل السبكي ذا الوجهه العقه
 وان تغل من غير ثقيت لغت ومن مالى لديه اشتريت
 واكمل تابع لمطلق الامت والراعي اجتنابا سله
 وجمل وناقة يعمر من الجحان والعراق عليا
 لا في اياه ولا العكس وعنه لفظ البعير في الاصح بالنعيم
 لمطلق البعير بالانسان هو اسم جنس تحت نوعان
 والنصر لا يعطى واؤلوا ذلك القرون الذي يستعمل
 واللب والجار خص الذكر كذا الوجه والنواوي ذكره
 والراعي اخذ منها الشمول كذا لثور المشقات حمول
 وما يدب حث موصلا منده حصر بانواع تزي منقوده
 من حيل او بغال او حمير وقيل ذافي مضرب البعير
 وان يغل للكلو فخر الفرسا واكمل خمر غير كاو اللبس
 وابلو بقدر منقوده من وصفها كالحماري التمشه
 لمستول ان مالا يركب منع دفعه وذا مستغرب
 مال العزير واظن ذا صدر بلا ثامثل بررد وصر
 فرب ناقد بصير التيس عليه مالا لحفي اذا اقلبتش

والنودي كالل هذا فوك وزيف العقبة متول النودي
 وسناول الرسق الذكرا وذات عيب ورقينا كقرا كقرا
 وعلسها وقتل حث اوصي بعثت عمدا اخرج المنصوصا
 في لونه لحزب من الثغارة طاهنا الماسر خشي خثاره
 او من رفقته بواحد فلا يدفع في موت وقتل ببدلا
 لكن له يعطي على المنصوص باق من العبيد بالخصوص
 ثم اقل الجمع **داك** وابو اسحق ايضا قال به مذهب
 واسان عنده اقل الجمع فها هذا العرف الشهير
 وعقد عجز الثلث عنه ليس به نفيسان بلا شق صيرت
 وما عن الانفس منها فضيل باخذ الوارث لا الذي مضى
تمت او صليت لامة ام اسحق بلثا ما علمه
 كان له على الاص السباني وهو لصيرة بالا افتراوت
 ان ثلث المعظم ما وصفه صار له الذي تنبغي بالصفه
 من غير خلقي فيه مال الراجحي واعجب الامور ان **الشافعي**
 نص على اسقفاق ثلث الباقي افادة الحاوي على الاطلاوت
 والمنولي مال من التمسك هو الذي رجحه الامسك
 ولشركي السقصر بالانفاق نحن نحضر الثلث بالاعتاق

والنجل

وان لجل امراة متدوس فالحق دون الملت فيه خصا
 وان يكن جلال انش او ذكر مولدتها انتن الذي ذكر
 وقوله ان ذكر من بطنها فولدتها له الحق انتهى
 او ذكر من في الامح صححت وخيرة الوارث فيه رجحت
قديمت الجيران اربعون دار من كل جانب بدارة استدار
 وقيل من لا صفة في مسكنه وقيل من حلت به وسكنه
 ومسلم من غير نافذ في وقيل من قال بانه الفس
 وقال بعض العلماء من سمع اقامه او من لفرض لجمع
 وقيل اهل بلد الموصي لانة الاحزاب فانهم ينقض
 زاد النواوي على اذار فتبين **قلت** وذاعلى الركوس ينقسم
 والمسكن الموار والمسكن جرحا للمل اذا سكنه والموجر
 والعلمى القدام والحديث اصحاب تفسير وفقه وحديث
 من جهة وسقم والامتناع وفهم معنى لا مجرد الشكاع
 والمفكر المتقين للبر واياه واللفظ والوجه والدرابه
 عند العقبة لمحدث عسوق هرقه فبدخوله اعترف
 وجعل السبلى من ذاعلمنا قطعاً بعد في عداد العلما
 لا القاركي التباي فليس يعبر ولا الطبيب ولذا المعبر

اقتضى

الوارث

ولا الادب وذو المعاني في النحو والتصرف والبيان
والنجم والحساب والربيع ولغة فامنه في الجميع
والظاهر عن عموم الفقه خرج اذا سراره ما فقهها
والمتكلمون في السنن من علم الشرع والاثم
والاكثر من علوم الشرع لم يدخلوا في عموم المبرع
والعلم بالله والصفات واجب وسبيل والنج
لنصرة الحق ودفع ذي البدع وميز الاعقاد بمن استبدع
من اشرف العلوم والقلم به من علم التشرع ليس يستنبه
المحققون بالجد والاشتبه وضبط عشر او حله اشتبه
وضيقوا الزمان في الضلالة قد استحقوا صفة الجهالة
وانقسمت صوفية الاسلام ايضا الى ما اختص الملام
والقاري الحافظ غيبا فالذي قد آراه في مصنف لم ياحد
والسير الناس واعتل الورى هم الذين زهدوا فيما ترك
اذنبوا والدينبا علمهم بها وعذبوا في اختها لقربها
والتابعون الزهد فيهم انتهى الى ثمان جعلوه المنتهي
هم هدم مسروق وانحولا في والاسود المقتن للقران
وابن حنبل وأوليسر الحسن وعامر ابن عبد قيس واللسن

دمضوه

ومضوة ومحنة ورزقده علمن بشر ارضوه زهد
وسالت البرهن **احمد** مسئلة فتعد في الزهد ابتدا
تحقيق السيد ذو السيادة والشرف الباذخ والرفادة
لأنه اسم من اسماء الله وقيل من اسماء رسول الله
وسيد الناس هو الخليفة اذ شرف الفضل عن جليوه
فصاحب الكاوك راى النار وقى منامه بصفة لا خست من
خاطبة سيد الناس فقال لست بسيد لهم لم استقال
فقال انى بذال منى من الوقف والايضا من لستفتي
ولا يوتى بالكلية عميد ياسيد المسلمين واستمر
والسيد الجليل او غضبه لحله مع التقى لا يغلبه
ولجبر الشرو ويبدل المشدا ما يغيب من ان مشرفدا
وان عطية الامام قد غفل من لفظة السيد شيئا لم يقل
من ال عمران قد علمه فيها وجيبه عن الملامه
وابن الصلاح ناقل لما حكى من قوله الزهري لعبد الملك
ساد عطا اهل مكة رواة وهو من رؤس العلماء
فقال مولى هوام من العرب فعلت مولى قال العلم اقرب
وساد كاوس ابن جيسان اليمن وابن ابي حبيب مصره من

وساد في مشق المحو العسق والجزنة ابن مهران حقيق
 فخر اسنان بها الضحك ساد والبصرة البصري غير كساد
 فقال والتوفه من بها دعب ويذكر بازهر ملك النخعي
 وهو صريح وهم مسواكي فقال قد خففت هن اثقال
 والله سون يملكون العربيا وتذكرون في دعاء الخشب
فقلت كان مقتضا ومثدر شيان من على مراده اقتدر
والاجهل العابد للاوثان او من سب مسلمين هاجار او
 وقيل من جبتهم والمنع كرم او ذو كباير وقيل الكفرة
والاخلل المانع فرض ماله او مانع الضيف مع احتماله
 وافضل الاولاد بل ذايعتبر بالعلم او ذكورة اذ تحتبر
حلي ابن شداد عن الاحباب وجهن في خلاصة الجواب
 والاهل من يلزم بالانفاق عليه بالعتيد والاطلاق
 وقيل خص زوجة فان صدر منها فعن ذا الوجه ليس يعتبر
 ويدخل المسلمين في اسم الفقرا والمزني نافر من اجري
 ثم عصام عنه ايضا فله وهو امام حنفى ثقت له
 لذا فادعوه العبت دي للنصر عن هذا بلا استبعاد
 وعكسه بالامساق وني جمع بالشرط الصغين التي

والشرط فنه على العموم خريفة وذلك فالمع لوم
 ثم اقل دل نصف ما حصد لاثه فان على ابن انتصر
 يعزم للمال ان ما استحق وبين او ادله التفضيل حق
 ويجب استيعابهم والتسوية ان حصنوا بصفة تسوية
 وجازي الاصح ان ينقلها عن بلد المال من قبلها
 وما يزيد وعموم الفقرا كواحد منهم نصبه جرك
 مجزوة الاقل قد كفى اسمه وقيل سهم من سهام القسمة
 فان على اربعة بالمجس او خمسة قد قسم بالسدس
 وهكذا او قيل ربع المال له وقيل نصفه وبعض فضله
 وقيل منها خص زيد ابطلت اذ حصته الاخذ له به جهلت
 وما **مالك** لزيد السبع ما على الصغين حصته السبع
 وذا الروح او الجير يد وتبطل من النصف اذا لم يلق قتيلا
واحمد والحنفي جمالا له جميعه وبلغى ماء الا
 وللرياح او ملايك ولاه جازو يعطى بعض ما يتسوا له
 والنصف من له وله وما سواه خص الفقرا منهم
 وقيل من وجوه خيرات صرف وقيل له الحمج تصرف
 والجمع والتعدين ان لم يخص كعاقبة بيع وانتصر

طالع الصغين

على لاشته ولا يلزم فيه **تسوية** ولا مبول يقتضي **هـ**
والحنفي ما راها ممتنع **هـ** والأفضل التعميم حيث أمكنه
 أو لا قارب زيد دخلت كل قرابة وممل منه خللت
 أصوله والفرع في المحذور **هـ** أخرجه الذي لم يدر
 والشرح والروضة قالوا المعتبر عمومته وأذ يفتوى لعن
 غاية الانذار للعشيرة نزع على العموم في المنة لوزره
 ولعن يجلون بالأجانب **هـ** وهم سيان اقرب الأقارب
 وتوزع الاستناد في دعواه عليه الاتفاق اذ حكاها
 والثالث الأبا الأجداد وتدخل الفروع لا الأجداد
 ويدخل الوارث فيه والذكر وذو الغنى وضدها ما ذكر
 ولستوى كافرهم والمستلم وغير محرم له ومحرم
واكتفى ادخل المحرم فيه مع الفقير وسوى لا يرضيه
ومالك بالارث من القربى **واحمد** يوصف الأنساب ارضي
 والاكثرون في وصية العرب قد ادخلوا الذي إلى الأم اقرب
واحمد وافقه **واكتفى** مثل وصايا عجم لا يكتفى في
 وعلمن اصح في المحذور **هـ** وفرعه والأول المحذور
 ثم اقرب الجزو ويغتبر لمن اليه نسب اذ يكتفى به

لم يعد بعد ذا الأجداد قبله ويرتقى الاعداد
 لم يوصفت كبنى اعمامه **هـ** وقس على هذا الى استتمامه
 واقرب الأقارب الاصل وفرع من اليهما انتم انما يشرع
 ثم الاصح ان فرعاً على ابيه ذو تقدم وان عدا
 كما على الجزاء يقتضى **هـ** هنا وفرعه له التقتى دم
 ولذا توره وارث لا ينظر من جانب الترجيح فيما ينظر
 بل لستوى **هـ** وامم وكذا بنت مع ابر الصلب فيما اخذ
 والزوجة غير داخل في اتفاق منهم كمرضع وذو علق افاق
 ولا قارب الموصى **هـ** انتفى دخول وارث واخذه انتفى
 كذا ادعى الشرح الصغير فوته وفي المهرات الهمة اثبتته
 في عدم الدخول في منها جنا واصله اصح في حجاجنا
تمت حيث اراك الله ضح ملت مالى للوصي لا يرضع
 والأفضل الدفع الى قاربه والمسلم القربى من جوانبه
 والقانع السابك والمعتز من يعزى شول يعتز به او من
 قنعه بالفتح تنوعاً طمعاً **هـ** وقل من الراعي برزوق قنوعاً
 كما يقال العبد خزان قنوع **هـ** برزوقه والعبد خزان طمع
 قانع ولا ينظر في طامع **هـ** وبمه وعينه الذل اجتمع

وضابط البنية من لأب له وهو صغير فالذكر شمس له
 للزلام الرافعي لشعره بعدم استحقاقه ما يدرك
 واللغني والفقر ينف لي اذا اتى تعيين تدر المضعف
 وخصر محتاجا اذا ما اطلقه وعم الشبه ان ايضا تطلقه
 والصيد لان راكي ان عينه مثل ثنائي فرع سحر يثنيه
 اعلى الغني والفقر منهما وخصر الفقر حيث انهما
 وما بوارث امرى مدخسه بدفع للبنت على ما نهته
 وما لا رمل ان ارسله لغيره بعد دخول شمس له
 ومثله الاعزب والمعرابه من ناك في عزيمته اجزابه
ووزنه مفصالة مقدامه مطوارة مطوارة محذاه
 والطفل والعلام ما لم يلعن ولا يلعن اذا ما لعا
 شبان او فتيان المسمى لم لا ريعين كهلا يثنيه
 والشبه من جاوزا ريعين **ومالك** من جاوزا الستين
 لم له سبع جموع نعلت مع مراتب اذا تنقلت
كاشمط واشيب **ومحم** **ومحر** **وكالف** **وهرم**
 وخرف اي عقله من كبره ال الى حالته وضعفه
فابدة لنصران دهان عاد سواد شعره والاسنان

ح
 وراث

وعاد

وعاد شرح لشباب عيته بعد هنيهة وعشرين سنة
 وعاش بعد هذا الشباب النال عمر اطول لا يات الا نال
 وسار من الامثال في كرمها وصرف به وكان الجميل متصرف
نقل له تعلق بالمعنى **يجمع** ان يومه يتبع يعنى
 لخدمة العبد وسكنى الدار وعلة المعقد لاسستجار
 وملاك الموصى له نفع الوصي وكسبه المعتاد والمهر الحقيق
 والشرح والروضة لم يصرفا منه بتصحيح وملا محمدا
 ووجبه عليه جزما امتنع وحده هذا العزير وممنع
 وعن **الحيضة** البيع يباع بها ومنه الملك غير متباعد
 لا مزرعا على الاصح بل يترك بالام في نفع وملاك مشورا
 نللقرير عنته والنفقة عليه بما قيدت والكلقة
 كذا زكاة نظره له شره شرعا على اعتاقه في شرعته
 ومذهب **النعمان** والاصحى سفق من لديه نفع لحبري
 وهو غير التكفير لا الجزى ولا سبل ما وصى به ما نفع لا
 وما سوى مؤبد بالموحد سباع للغير والمستاجر
 لم عليه ان جني اوان جنى لا تحتفى وعاد ان عاد اليها
 رقمه الموصى بها مؤبدا محسوبه من ثلث مؤبدا

في كتاب
 في كتاب
 في كتاب

وغيره بالنفع والتشلب وما تغاوت بالحسب من لث سماء
 وحاز للموتى له المسكافره بطا غير خلوة منافره
واقعة اوصى الشيخ عيشه ما عاشر يعطى مائة درهم
 ثم لواثره الفقرا من ربيع اركسب رقيقا كثيرا
 فوالد الحدا بالوصية ينفع غير الحق القضيه
 ومن ازيد له عام وصى مائة حلى الامام نصا
 محتاطا السنة المقدمه ولعدها البطلان مما قدمه
 والاظهر الصحة حيث روى نجف من مائة حصة
 من موضع كنصر اوقافه والمطلق الاصح من صفاته
 وحجة الاسلام عنه الزكاة من راس الامت نصا حكا
 فان هارمى الاصح يتبع وقيل بل ثلث المال تنبع
 في حالة مطلقه وان قرن بما الذي ثلث المال اقتصر
 وحجة الندر في مقترص من طر حليم الاصح يفرض
 ويسوى الاذن كج الاجني مقرر منه على جميع المذهب
 لا الثقل فهو من الاصح يمنع مثل صيام النفل عنه اذ منع
 كذا العرايتون فيه حملوا وخلافه الشرعي لحكم
 وفي المتهات ابان المسله في الحج انبي في العزيز مشكله

فتوقع عن ميت بعض عمر لغت سوكتى طاحيا امرا
 لهما المحصل للذي اعتمد فان تعلق قد صح ان ابن عمر
 عن سيد الخلق مرارا ففعله ولم يرد امر له ان يفعله
 جوابه اهدى ثوابا حصلا من بعد كما ذهبنا قد اصدله
 والاجنبى ان تبرعا قضى دينه من الميت جزما الصق
 وبردت جلدته المرادة بالذكور من شان ارقناده
 رحمتوا القبول حين دفعه وارثه دون غريب نفعه
 فان يكن مد خصته نوع فمان ففيه وجهان لاجل الايمان
حادثة ذكر من قد عين الفايح فرمته المعين
 باستاجر واعنه ببعض الفه من حج وهو جاهل برصته
 وان بعد الحج انه افشل بالالفقيه انه ان استقل
 باجرة المثل فللوارث ما سبق والاقله قد حمتا
مخرجة في البحر والشرك بالفت درهم لحما ما قد را
 بصرفه الوصية صدقة فالحظ سعر اكبر عما حققه
 فقيل منه يشترى بالفه وقيل ما عينه بوصية
 وما بقى وصية محضه من بيع ما مد خصته
 وقيل ان فيه محض الورثه وذا الصواب كمنع ورثه

لكن باعاق الرب ومجي وليس كالحج بمقدار نصا
 فان راي الرعي ان يستأجره جماعة كل يح استأجره
 طابه السبكي والشام قضى وكان ثبوت في العلوم مشدق
تتميم الواجب للتكفاره يخرج به الوارث ما اختاره
 كالقتل والظهار والصوم كما له بالعام علم ما علمنا
 من ذات الخير بعق متثبت علم الاصح والولا للميت
 وللقرب دفع ما من ماله والاجني وبلا سوا له
 لا العوق في الاصح فهو لا يقع عن ميت تبرعا ليف وقع
 لكنه برجة من ايمان محقق العوق من الاجر المثال
تدنيب الدعا والتصدق يتفع ميتا على ان تقفوا
 دون صلاة واعتناق باقران واحلفوا في صومه وفي القران
فالشافعي عنده ليس يصل لميت من دي حياة ما وصل
 من صوم او قرأة اذ وقع فليس للانسان الا ما سعي
 وان يكن عموم هدي الاب قد خص بالميت في الرواية
 من عمل بدوم والذي اتبع من سنة له اجر المستبح
 والوقف عن قرية متصله وفي الاضاحي سترى مفصلة
 من اود او عن زوج البتول فان سفي ابد اعن الرسول

في العام

ادبها

في العام اذ بها قد امره وحالم بالبردي قد رده
فصل له الرجوع بالاجماع عر عن ما رماه فلا وجع
 بلغظه والبيع والاعتاق والفسخ بالخيار والاصداق
 والرهين والهبات حال البيض اردونها على الاصح مضمي
 من عارض به امثرا بانه في الاصل كان حثرا
 او انه غصبه او اعتقه فذاك مبطل الحكم اكله
 ومثله من الرقة للعبادك يعلق عقه باثر يدك
 ومن لزمت مع خصما ثم به الخالد في دوشمي
 شتر كان فيه منصوصه كلاهما هذا على خصوصه
 لكته في صيغة الشتر ان رد ذاما لنصف للشتر
 وفي المثال السابق الذي يرد ياخذ الشتر اذ له المرد
 ونقطة رجعت او نقصت ما قضيت او ابطلت او فسح سمها
 كذا رددت ورفعت ما اتضح ومثله حرمت في القول الاصح
والحنفي عنده لا ادرك في صيغة الشتر ايضا يجري
وعنده انما له لقا رجوع كذلك التدبير اهل الحشوع
 كقوله جميع فاحظر عليه او امر للوارث بالحصلة له
 في الملات خالف **الشيبياني** خص من تركت وجهه ان

كذلك الايصا بالتصديق بالواو والتوكيد فيه فنتهي
 وعرضه عليه في الذي اشتمر ^ع اما استناد العتق في الذي ظهر
 بسبب مزايا الاستيلاء به يرجع بالفعل بضم مذهب
 والخلاف بالاجود لا بالارزاد ولا المساوي في الرجوع عدا
 بالحزن والبذر كبح عيشه وغزل فطن ودفن عجمه
 وضرب نقرة له ونشر ساج والجم بالشئ وانصاج شاج ^{ساج}
 ونسج غزل وغراس وبيت في عرصه ودرج شاة عندنا
 رصع ثوب اذهب انصباطه وقطعه لا الغسل والخباطه
 واللبس والتزويج والاجاره والوحي والسليم والاعماره
 وولد الحداد قال ان غزل في النوي فلا يصح ان يزل ^{فيها}
 وعند الرجوع بالانزال مثل التشرى وهو ذواشكال
فصل ليس بقضا ما استند ورد ظلم ماله به ب ^{ان}
 رحن به بل التواوي وجبه لاسيما اذ عن شهود حجه
 وسن بالنفيذ للوصايا من عيني او ذن ومن القطايا
 والامام والعزير والعقبة والسيه تحت ظله اجاد فيه
 وتطرف امر الحفال له به مع المجاني اذا انتموا اليه
 لما اتى منها من الاحتماع عن حجب حير الكلف والانتفاع

فقد الدن

فعدد الذين وصي للزبير سبعون طرايلا وادخيره
 عثمان والمقداد وابن مسعود وروع عوف ذو النصار الممدود
 قال الامام والقياس يقتضي رددها لكن هذا ما قصي
 لانها نابة عن ميتة وفيه وجه عندنا لم تثبت
 فهو يقول الوارث الذي حمل نفسه استفادها ما اكمل
 وتارك الايصا بالوكال لم يدع السنه اذ حكي له
 فان يكونوا صالحين رثدوا او لا فلا لغني الوصي الموشد
 وسندب القبول للذي عرف من نفسه كفايه وما اقرب
 وللضعيف رها عن اي ذر وصية بها الحبر حني
 والشرط في الوصي ان يكونا عدلا تقيا صالحا مأمونا
 حرا مكفالا هدايه ومع من مقتد بعنايه
 او صفه منضد بالترتيب والجمع والنفرد والتفقيب
 لم استدال من لهم يرتب بامرا موده اذ رتبوا
 زيد محم ورفعب داه فرع راحة لا اشتباه
 ومن الوفاة العزير رتبته على خلاف الصفه المرتبه
 وسوف بان ذكر هذا في السير مع زيادة به تنفي العنير
واقعة من غير قدح في الولي لا لشرف الوصي اذ اعماولي

الماضي

ومع الارتباب ليس يخفى نظره بالكشف والتخوف
 ما من دوق العبد فيما قد كتب لنائب السلطان ما في العتب
 ورام ان ياتي بالمباهلة لانه اذبه فيها هلكه
 ثم دعى اليه على من كونه فبعد عوم من انتفض منه القوم
 وقتل الذكور شرقته له وسلبوه ماله واهله
 وبعده عرفت عنه المجموع وهكذا شان الكنود والمجموع
 ثم ابتلى الله تعالى عقبه ما يسو ولا تقام العقبة
عود على الذي للذي في الاصح كالا محي
 ولا يصير العبد في الاطهر وقطعوا ما لغيره كسر
 والام لا طحال او لم يطلع ويعزل الوص فيسوق فخلق
 كذلك العبد في الذي اشتمل دون الامام الاعظم الذي ظهر
 ومثله على الحجية الاعما لذلك الحزون حيث يمتا
 وانما تعتبر الوصاية من على الحفل ولا يسه
 وليس للموحي ان يسند لها لغيره الا ما ذن بعدها
ومالك والحنفى جبراه طالى الشورى بعضهم عزاه
 وصحت الي بلوغ ولد اوز من اوعوده لبيلده
 ومنفوا من خلفه الوصية والجدي حيث ثابت الاهلية

اجاز

وجاز من معرفة الاموال والفرع من استحقاق ذي الاشغال
 من غير نصيب ما قد حققه ابو الفتح وسواه الخلفه
 ثم الى حضور غائب محبوز لا يزواج لحفله بما كسوز
ومالك واحمد قد صحى هذا القياس وقد ترجح
 ولفظه فوضت ذاليل او عن امت من كذا كذا راو
 ويكتفى بقوله او صيبت له بشرطه البان فيما اجمده
 مع القبول بعد موت الموصي وان يكن لقدد مخصوص
 لم ينفرد ببعض انواع العمل الا بشرطه كالو كمالا احتمل
 والموحي والوصي لا ينفزال والعزل حيث يجعل العقد ميزال
 وان يكن بعوضه فالحى وي لم يصف الذكور بالنسب وي
 وخص منه من تحت ظلمنا او تلفت به اليه يتم
 من غاصب او جابر لو تركه طاله الدفع لحفظ التركة
 عند ابي عاصم الغبى ادى من باذل للنفع للمعتد
 والله يعلم الذي قد افسدا من مصالح ما غير ما اغذى
ولك ان تقول حفظ المال فمن كفايه لدى الا طفال
 ومنع الحزوق من فرض حتم فلفه جاز تركه ولم يستم
جوابه المفروض حيث ما قطع وكان ما غير منقطع

كقطع من صلي على جنازه فهو الذي قد منقوا حوازه
 وان لم ينقصوه به حصل والقطع لا يسب ذمًا اتصل
 كقطع صومه لانقاذ عشرين فهو يوصف الجمل هذا حقيق
 وان يلزم حمالا ذكر وفيه سقي الفالحين ما شكر
 كقطع الاشتغال بالعلم وقد تبين النفع منه يعتد
قديس الورى ما انقشه عليه في الظاهر شرع صدقه
 من كل امر لا منافاة لديه عن عادة ولا سقوط في يديه
 والاب والاحد ادم من غير عمن مقبل ما مالوا وكلام امين
 ومبغض بعد البلوغ للولد فيه على ما صححوه معتمد
واحمد والحنفى خالف والمعتدك بمن ان حاله
 كالبيع دون غبطة ورنه ذا يلحق بالبيت ان احدا
تميم الولي من مال الهي يخرج له واجبه اجتهدي
 ومغفات للقرب والزكاة وواجب التكفير لهم سواء
قابلة خضع بسهم العكا من ماله ابطل الايصاعا
والحنفي قاتل الورثة مالم يزد عن سدس قد ورثه
 وصاحبه اعتبر ان لا يزد عن ثلث **واحمد** ثلثي الميزيد
 لم ابو ثور غير ايجاضها وزيد سهم عن شرع فاضبطا

اعل العمان

وعن ابراهيم الانصاري انك انك حظ في المقدار
 وقائل في كبريت ده والسدس البصر قد افاده
والشافعي لا يقدر فيه بل خص ما ابان وارث فيه
حاشية بها البعبع بمن ومن علوم الشرع تحسن المحن
 خلف ميت بينا اربعة وماك او صيت لزيد ومعه
 عمرو وكل من مال ما لهما لو اجد من ولدي حيا
 ونصف ما يخصه القطيعة ثم اجيزت هذه الوصية
 تخص من مجموع ضعف الابناء للاربع النصف وكل مثنى
 وعند رد لهم من ستة وقس على ذلك ما انقشه
 وان يثلث عدد البنين وخضع واحد اعل التغيرين
 مثل واحد وخضع الثاني بربع يعود بعد دانيا
 فكل واحد له ثلثه من صفى الايصاع والوراثه
 وتارك ابن كحج ما حرك وقر لزيد ونصف ما احتزك
 بغيره وثلث لمن شالا وربع لاربع الاول
 وخمس لخمسة وكشده حتى انتهى الجمع اذ العشرة
 فالعدد الحاوي للسور ثلثه ايام عام دون نقص ستمينه
 في عدد الاسابيع فالذي حصل الفان مع ربعها قد اتصل

من بعد عشرة من المردودة سهام من هذه معدودة
 مان اجيز قاله وحش له بطل مال الذي اثبت له
 له الذي قترروا الكسور قد جمع عدد ما الذي عطف
 سبعة الاف وفي مبيعتها بالاشه تضاف من تعينتها
 وواحد مع ما بين بالاكسر وقس عليه ما قد اشكلا
 كذا البنية الا لبردينار فقط وتضع ما سبق له بالاشكلا
 وان كان للثاني وتضع الباقي ثم كذا في سائر الطبقات
 لرابع اربعة وتضع ما فصل عن حساب من تقدرها
 وهكذا السادس وسابع من تسله وثامن وتاسع
 ليحصل الزفاق في الترات كم كان عدد المال والوراث
ضابطه يسقط جزءا واحدا من مخرج الكسري يكون شاهدا
 بعدد الاولاد ثم ضربه من بعد من مثاله وحسبه
 تنتهي بضربه لأربعة من بعد ستين كذا جمعته
 ياخذ كل واحد مائيه وهذه بالامتحان دانيه
 وبين درهم له وعشرة او حقه لاشه مندشرة
 ورابع في الشرح في قصد العدد اربعة من بعد خمسين جدد
 بسبب اجتماع طرعه من مفردات لفظه في صده

ملكت

قلت وتبقى الصبح اربعة من بعد أربعين فما جمعه
 وان على يانيه من اقواله فرعت زرع عشر اعلی مثاله
كتاب احكام الوديعه انبت فعيلة ما المنقول ثبت
 والوديع والابداع والسودايع ذلك عن الترك لفظ شايح
 ودعه ودعا كذا رازدعه ومسلم رفع ودع الجمعه
 والنساي فيه ودع الحبسه وترك ترك تركوكم غلبته
 والامير الادا الامسانه لاهلها فيه لها امانه
 وان تلمن مفتاح باب الكعبه سببها ما للشرع عمن ربه
 واودعت قريش عند المضطفي اذ بالاميين كان مدعي الصفا
 فكل واحد فثبنا يودعه في ملكه الا مبيعا
 محسن هاجر اضطفي ابن عمه لحفظها والردني مهمه
 وقيل اعطاها لأم المن ليظهر مودع ربي امن
 والامير الادا الامسانه ولا يخزن من تلع واخبرانه
 في عالم والترمذي وايي داود ثم السيفي ذا اجنتي
 لكنه من طرجه مذكروني مضعف مؤمن غير متوك
 ووصفها الشرعي قال يوضع عند سوى الحفظ لا يصح
 فمساوي المال كخمسوة لفا وهي استنابه لحفظ اتبع

لحسام

وَضَابِطُ الامانة الشعرية ما لم يكن عن ضابط مرعوبة
 بالتوب اذ يلقى برح يلموه رد لما لك بدا او يغلبه
 واخافوا هل هو عقد محتم او امانة على العقد حكم
 وذا الامام قد نفى شره هنا وفي الرهن باصيل اثبتته
 ما لم يكن يدكر شرطا مفسدا او كونه بما يضربا بدا
 فمن رأى ذلك عقد البطله او ايمانا محكي اجف له
 ورفضها ومردع عند ربيع اوردى حبي او غزل جامل تطبق
 ثم قبضوها على الذي محبذ عن حفظها من الرافعي لم تجز
 قال العقبة اذا لم يعلم مالها الرصف الذي به سمي
 وكرهت لقاد ولم يشق بنفسه والندب للموثق
 ان كان ثم غيره او لا حتم اصل القبول دون اعمال يتم
 وندبت لبقه فان نبيته فانه من عيون المعين لاجنيه
والشروط في المودع والمستودع مثل وقيل وموكل وعجب
وصيغة المودع والمستودع عتلا هذا او اسحقك او انبتك
 لا النطق بالقبول في الاصح بل تكفيه مبينه اذا به اقتبل
 ورضي ومن المجنون لا يقبلها وضامن ان فعلا
 وليس يضمن الصبي الفسه وفي الاصح ضامن ان ائله

والله

وكالصبي من عليه الحجر دام لسفه في القاعد من يستند ام
 وارتفعت موت دمن جزيا ويكنون مودع والاعتم
 ولما الرد والاسترداد في كل زمان عن حتم عني
 واصلا امانة وقد نصير مضمونة ماله سيوى المصير
 مما اذا اودع غيره بلا اذن ولا عذر فيضمن البلاء
 وقيل ان اودع قاضيا كفى وحش كانت يده بلا انتفا
 له استعانه على الحمل ولكه في ذات الاشتراك وضع فعله
 وان اراد سفرا ردد الى اصل او الوكيل في الكولا
 وعند فقده الامين فاذا دفننا ضمن ما قد احدا
 الا اذا اعلم ذامان على الاصح ساكن مما سبه
 والخوف من اغارة او من حرق او من خراب منزل او من عرق
 عذر له محبوز ان يودعه وشركه فقد ان حرزه معه
 والمرضى المخوف والحبس لما يوجب قتله لرد حتما
 لما لك او من رعيه را لا فقهن او امين استتلا
 او بوضاية تحفظا فان لم يفعل المذكورها هنا ضمن
 الا الذي لم يتمكن كالذي مات بحياة بغير ما حذر
 فان بلا وصية مات رلسم يعلم ما اودع او رهن السهم

كان أقام مدعيه بيته بتبين مست متاعا عيشه
 فعلمها الضمان نصر **الشافعي** وعدم الضمان رأي الرازي
 وحملته الاوجه فيها **اربعة** **احدها** ضمن مما جمعه
 وهي كدس لازم اذا ارجب وظاهر النص به ايضا عهد
 وعن ابي حامد صح ومضى به الحسنين والفقهاء المحدثين
 واختاره سليم والخرجاني **والثاني** الضمان بالفقدان
وثالث ان كان مما تركه من جسد فغرم كما في التركة
ورابع ان قال عندي ضمن والراجح الاول مما يتيقن
 رحمت ملنا فيه الضمان فهو ضمان الفقد لا العدو وان
 يقدم المودع في المذلول على ذوى الديون في المشهور
 اما اذا خلف عينا مفردة فانها تقطع له من ماله
 وعامل القراض المودع في ذلك عند ابن الصلاح فاعرف
 بضمن بالفقدان والسبيل قد خالف في التصوير لا حكم عقد
 والغرم منتف عن المحامى ما خص بالتم من امر حسن
 لكن ائمين الحكم في باب الضمان المودع اذا تعدى الايمان
 وناقض عن دار او محله لذونها ضمن ما احل له
 او لا فلا وتترك دفع المثل لترك علف انتهى للثلاث

فان سمي

نهي

فان سمي عنه منى القح لا وعلف المعلى له مولى الولا
 ودون قدر ضده المراحفة ثم الوكيل ثم قاض راجعه
 ليوجب العين له او قدر ض اربع جز منه اذ هجر عن
 او لا فلا يشهد حتما بعلف ومنه من الرجوع فيه اخلافوا
 وبعث طامع ثوبه يسقيهها ينفي الضمان في الاصح فيها
 ان امتضاء العرف **الشافعي** امين واخوف منتف من العكس
 ثم على المودع تعريض المخوف فساده للرجوع من خذ وضوف
 واللبس عند حاجة فان لم يلبس فلا ضمان وله العلف به
 ويضمن العادل عن حفظ امر به فذلك حل اذ لم يمتد
 كأن نهاده عن رقاد قد شد وانكسر الصندوق بالثقل فقد
 تلاف ما فيه وبالغير مالا على الصحيح وكذا ان قال لا
 يقتل عليه عدا ما قتل له او اربط الدسار من ردن فله
 امساكها بيده فان فسد باخذ غاصب فلا غرم عقد
 او ضاع بالنوم او بالنسيان كلف في المذهب بالضمان
 وان الى الجيب عن التمتع بذلك فلا وفي العكس الضمان في البدل
 وان يقل من البيت ضع ما خسره ضمن ان مفسرا اما اخره
 كوضع ما في غير جزر مثلها او دل سارقا على محلها

نقص

والشافعي

او من صا در الذي اودعه **لا** نة بقوله ضيعه
 وان نكس الى العالم كره سلمه للمالك الاصح ان لغرمه
 لم على العالم بالعزم رجح واخذه كرها المودع نجح
لعمري اذا لم يستطع دماعه وعن وروده ثم لم
 وحلف المودع حث حلفه وحك التكفر فيما اترفه
 من غمرا ثم والبسيط اوجه والمتولى بالطلاق رتبته
 اذا جمعوا على وجوب كذبه في قاصد القتل ونوع هربه
 وحرمة المال كحرمة الدم ومن البسيط في هذا المبحث
 وخلقها ما له الغرم استغنى كخلق كيسي مالك على الاصح
 وليس خاتمة بقصد الحفظ لا يمنع اذ في خنصر قد جعل
 وحث صارت مطلقا مضمونه فترك الخيانة المظنونة
 لم يبرأ الزكور والاصح في حدوث الاستينان غرمه في
 والمدعي تلفه بلا سبب او الحق كجناية نسبه
 بحلف مصدق فان ذكر ظاهره مثل خريق مانكر
 مع غمومه بغير حلفه صدق والعموم حيث ينشئ
 مع الممنوع ويجعل بالبيان وطعن ان به الهلاك استنبات
 وهما هنا جعل موت الحيوان مثل لطمور الهلاك في كل اوان

وهو مصدق بدعيته على الذي عليه قبل انتميه
 ولسواه بالسان بلرمه والحج بعد طلب لغرمه
غرمته اما دها في التجربه يصح ايداع بوصف رتبته
مثاله خذ هذه ودعه يوما ويوما لا في الضيقه
 بجعلها وداعة مؤثبه وان يقل وداعة مجرده
 يوما ويوما استغفار فعلى ما قال مضيه اذا ما فعلا
تدنب الحفظ على المشتابي حتم بالاستغفار من الدوام
 لا غير ومذهب العاقل من حجب بحسب القارة ان لم تجب
 او اضع الثوب اذا قال انظر رستم اجيب عند الاكثر
حادثة قبالة اعدمه فبسوى الفمة لن يغرمها
 رقبيل مثل من الرق الجديد واجرة الكاتب من غير مزيد
 وابن الصلاح عنده فها حتم قمتها واجر مثل من حتم
 من غير فرق بين قوت المستحق وغيره فغنى قوائمه استحق
خاتمة تلك اسنن طلب وداعة رصديق فرد ما غلب
 طريقه بكذا كل منهم كلفين وبكالن يلزم
 وان لو اجد بها قد اعترف فلسواه حالة التفتي طلع
 وان يغفل ذلك فها وكما لو كان يد بها واختصم

وان يقل نسبت عين من أتى به إلى منها ما استثنى
 فتنفى الحكم به على الضمان بوصف نسبيان بذا من ذي التمان
 ثم تدوم بعد هذا الخصوم
كتاب قسم الغنى والغنيم الأصل فيه الأنة للركه
 فالغنى من فالذا اذا رجع وهو هنا المال الذي لن ارجع
 من كافر فينتيل اذا عرفنا شمل وصل بل هذا على هذا الشمل
 ثم التباين الاصح فيهم فالغنى مال كافر لن انتمنا
 بغير الجاف كخيل اوركاب ولا قتال مع قهردى ارتكاب
 كجزية وعشر متجروما عنه جلوا الى مطلق وما انتمنا
 ليست عن ردة او ذمة بغير من يجوز ارتنا ضمة
 خمسة الخمسة في المذهب وصل للخمسة طه اجمتي
 لانة الحشر اجاب الاول بان خمسة لهم مؤؤوك
 خمس المغنوم والباقي لمن في صدرها وهو الشفيع المومن
 كما يخص منه ارباب القتال **اربعة** الاخماس من غير اقتتال
احدها مصلح المسلمين وذا الذي للمصطفى الهادي الامين
 فهو وماله واحد عطف ثبرا ما عليه ينعطف
 فكان منه ما يملون المصطفى واهله ملكا له بالاصح حقا

الى سبيل الله

ومن سبيل الله باقية فلا يورث بلذا المصلح العلاء
 كالشعر والمنفعة المهمة لمسجد الصلاة والامانة
 مع عمارة الحصون الحرب مع نحوها وما يكون الطلب
 وللعصاة والثقة العلماء وقدم الاثم ما علمنا
 وعن ان العاليه الصرف اليه سته اسم مخبر عالا
 يخصه سهم وباقيه لما نصر وهذا ضعفه قد فهمنا
وقصة الزهراء والصدق قد ضل بها من علمه لا يعوقد
وسمه الثاني للثمن نسب لها ثم ولا فيه المطلب
 لذي الغنى وللفقير والذكر مفضل هنا كارت من شكر
والثام منهم وطهم ان النبي فاز من تحبهم
 رسمه هو لاحت اعرضوا لا نوحب الاسقاط فيما فرضوا
 عند الامام وهذا المساوي ليس لهم حق بهذا السوا الى
 وشرط الانتساب بالانصب والجهت ان قدم العاصي فشق
وبالث هم ايتامى الفقرا واليتم من بعد البلوغ لا يترك
 لدا لود او درمق املكه **الرابع** المسلمين ذي المسكنه
الخامس ابن السبيل وتقال حاجته شرط توصف الاسفل
 وار السبيل من الكتاب ما جمع لوصف الاغترار حيث يجمع

الى سبيل الله

والمتأخرون منهم أربعه بعمرهم من طرقتهم تبعه
 وقيل بل حاصله حبه تخص من فيها وعمه باقية
 وعمره في القربى كفضل نسله من قسمهم بالفضل فيهم عدل
 وفاضل الاخماس دهى اربعه يجعل للمتردين وزعه
 فينصب الديوان من اهل الحسب والفضل بالحلي وذكر الانساب
 لم يخص الجميع عرقا ندبا لديهم اختيارا ورفا
 قد عرفتوا الجند وما يلقيهم كل ما يخصهم يعطيه
 لهم ولا اهل وعنده حيث كان مع اعتبار الزمان والمكان
 والشخص والعارض موقوف على عادة المعطي لا يدها ولا
 ولا يقدم الفتي لا شرفه او نسب او سابق من سلفه
 ولا يخل خضلة مرضيه بل يستوي الجميع من العطيته
 لمذهب الصديق نصا وعيلا ومذهب العاروق لما ان ولي
 وبعد افضل اجتهاده ما اتفق على التفضيل من جهاده
الطيفة الميت ما للمسلمين حق لكل مسلم ما واميته
 وقال في الاحياء يصرف الامام منه لكل مسلم له اهمية
 بنوع نفعه او نولي مصلحته للمسلمين كالقضاة النجاة
 وعلماء الشريعة مع ذوى الاذان ومن لهم بطلب العلم اذ ان

وعلماء الطب والمساحه والقرب والجبر طر ساحة
 ووكلا الشريعة جزما والشهود ومن المهم ان يكتب العهد
 والقائمين بمصالح الجهاد وهم اولوا الجند والاجتهاد
 فكلهم ينفقون ولومع الفينا قدر الله مستحسن بلا عفا
 ما من ابن سفيان اعطى الحسن اذ كان بالترك لديه تحسنا
روي المحب الطبري مشدده مجموع اربعين الف بدره
 وقال ما اجزت سمعنا تلك به ولم اجز به من بعده
خرجه الفضائل في الاحاد ومن المثاني وهو ذوالفراد
 ومعدناه ان كل مؤمن له به حق على التقديرين
ثم ترشيد ابدان مقدمه في الاسم والدفن لحق المقدمه
 وهم بنوا النضر الى كنياسه ينتمى طذا **الثاني** في ابارسه
 وعمره فاسم والمطلب يبداء ثم عبد شمس اذ طلب
 فتوفل ثم يعبد العزى ثم ساير البطون جذا
 وبعدهم مقدم الانصار فهم شعار وسوى شار
 وفضلوا على سوى دي الحبرة بقول انتم كرشى وعميتي
 ومتدائن من فضلهم في السببه ما فيه حصده لعموم المنه
 في استواء القرب قال الرازي عدم الاشس عند الدافع

جز ما على السابق من الامان وهجر قولي الاصول الداني
وعكس الحادى وهذا الشورى كخاره وعن سواه ما روي
قاعدة بلائه بالنصر ده وهجرة خصوا فراعى حصن
فرع لعبد القيس دكوان شمي وعقبه وهو لولمب ينتمي
والثالث العباس فرع عباد وهم عدول صالحون عباد
وبعد هو لا يثبت العجم ترتب السن ونضال ما العجم
لا باتصال نسب وان عرف لاته عنهم ينقصر منصرف
ومنه لا يثبت ذات ضرر كفاقد للعقل او للبصر
وتثبت الاخرس والاصم والا عرج الفارس منه جزما
وغير صالح وبعض ان مرض او جن يعطى ما لديه وقد فرض
ان كان مريضا او ان لم يكن على الاصح وموت قد عشرين
يدفع للروحة ما لم تنجح وولد الميت على المسح
الحصول وصف الاستقلال فثبت الراغب في القتل
وغير صالح برفق بزمته والبروق طرسه يفرضه
الا اذا بلغ اعمى او زمن فهو من النفقات عن ذال امن
وبعد هامن مات قبل المفرقة مثنى له حق من المرتزقة
يقسم حقه على من ورثه ودون هذا رتب مستحقة

مال العزير

مال العزير وهما ابو الفرج احسن من ترتيب هذه الدرج
تمت يوضح من دى المسله لان الفقيه ومعيد السيله
او المدرس المعيد ان مرض او مات يعطى اهله ثمانية
اه ولا ولا دللى ذكر من علة الترغيب من سعي شكر
وعنه الفاضل يعطى من يقوم عنهم يسد لولمب سدوم
افاده السيله ثم اكاده مطمئنت ابدان مؤداه
ولك ان يقول في نوع العلوم ترتب كل انفس ولا تلوم
وعنه لا يصدر شي مؤمل كل الى ميل عليه بيثمل
والنفوس تتركه الجهاد الى من اصحافه القلى الاعلا
ماحتاج الى الاضداد للتألف اذ تراه يخفى الى الخلد
الميل للذى البنى جملة مجبنة مكسلة ويخلفه
فاقرقا وغرض الراقف لا يلغى ولا لحل ان لغف طلا
ورما يؤكل ذالمفسده في الفرع ايضا العموم الجسد
واكون ان يراعى الشرع لا روحته فيما يسد الخلد
تمت الاحاسر اعني الاربعه بضعها بينهم مجتمعة
وبعضها يجوز ان يصرف في ما فيه نفع طاهر لا خستنى
كالة الحرب وفي الاصلاح للتغري والذراع والستلاح

ثم الكراع الخيل في الذي اشتد وقيل السلاح فيه ذالجه
 وحيث المفروق من الوقت فلا بد خزن حشية ان ينزلا
 مال الامام ذنب المحققون الى امتناع انهم ليعرضون
 عليه ان راى لهم وحيث به لغرض مقدم للخبر
 وما عدا المنقول من عتار موقف من المذهب وهو جاري
 على الفزاة وعليهم غلته تقسم طرسة واحدة
 وان راى قسمين او بيعها جاز اذ اربعه كذا في الاصل
فصل في حصول ماله يد قومه من باقر لمسلم غنيمته
 بسبب الهجرات والمقاتلة واللب لا تملكه المقاتلة
 والراعي للعراقين وقد اسند عكسه وهذا مستقد
 وجعل الامام والعزالي مسروقه للشارق الموالي
 ومذهب الجهمهود والشيخي ذال غنيمته عن مائة ما ثبت ذال
حجبة غريبه مختصرة مال ابو محمد في القيصرة
 ادلة الشرع تكافقت ولا نصا وشبهة واجماعا علي
 محترم وحيث السراي اللاتي مجلبهن الان كل من
 من خطة الروم وشرك وهنود لعدم القسم لغنوم يعقود
 الا اذا نصب من يقتلها من غير حيف وانفي الظلم بها

ملز

قلت على طريقه الشخير لا محيد عنه لا اللذين حلتا
عطف بيد اذ ويراز بالسلب من غير محسب لئلا يسلب
 ومن الاصح لسحق ما تلا عبد وانشى وصيتي تشالا
 وهو الذي الى القتل ينسب لبسا ومزكورا لديه يسلب
 من الثياب والسلاح مطلق وزينه وما به ثمن طقا
 والكف والران وزنا رمضان وخاتم وما لا تغاق يضاف
 والشرح واللبام والمهازمع جميع ماله يد بالعرف اجتمع
 والفرس المربوب والجنبيبه ومن الاصح تدخل الحقيبه
 والراعي غنمه ما دخلت اذ هي من ملبوسه عرفا قلت
 واختار من جناب له تفتاد واحدة بما اصطفى من اعتقاد
 وانما اخذه الذي كسبه بشر الكافر بنفسه الكسبي
 في حال حرب لا لذي حصن في او من ورا الصف او منه ارقي
 او قتل الغافل او اسيرا او من في الاثمزام لن لسيرا
 لم كفايه الشرور والقتل او مع امتناعه ما هنار او
 بغير غنيمته وفيه نظروا نكلم صر برد ووته من ينظر
 وقطع اطراف كذا من لا يضر قطع لبعضها واسر الممتركي
 ولا سبيد الاسر ملك الرقبه له ولا للفداجيت ارقبه

ملبسه

ويستوى الواحد والجماعه فيه اذا ما اعدوا امتناعه
 فوله اعقر الماشي لا جمعا لاجهله وعنده سائل
 فان عمره وان الجموع بدمه مقدم ما يسلب من مقدمه
 وممسكه القنبل من اغتلابه يشارك العالم في اسلابه
 ومن القضاة من يفتق عندنا لسرقة نزل عليه وساء
 ولا يحشر سلب من الاشهر ومعه الشهم له في الاظهر
لطيفة اعراض من السلب قصد اعلل الاصح عنه ما السلب
 مان ان طالب لما اعرضنا عن سلب الذي ضربه قصا
 لا عتقني استقالا في الظاهر وهذا اسمه عمود من العامر
 ومن السهيلي يسقط ذكره من خندق بقصة قد شكت
مشكلة عن عوف ان مالك اسند مسلم حدث الهالك
 قر العدي يقتل شجر حنبري ورام منه سلبا لم يحضر
 منع الامير وهو حيا له وقال ذا طرفة والثالث
 محي اشا كيان قال المصطفى اعطاه ولا يمنع ما قد اصفني
 لمس خاله على عوف فغيبه اسمعه عتبا ولا يترضيه
 قال اخر الخلق لما سمعه لا تخط لا تخط ومنه منعه
 لقول عوف قال فيه البيهقي جرى على نادب لم يستفي

بحس
 باعلا

في الكو

فسيده الخلق ما شاقصا في مال حرب ناله في مامنا
 وميل بل كان اذا العقوبة بالمال وهي قوله مرغوبه
 لان ذال الاسلاب ما شكلم ومنه السائل اذا ظلم
 وقيل للامام ان يمنع من اراد واقصاه تنويه السنان
قلت وعندك ان ظلمنا من ان لخير الخلق مله حتم
 ومنه يعطي من اراد فمنع هذا الامر وسواه ما امتنع
 لان يطيقوا امر المسلمين وان يكونوا اللهم مسلمين
 وتعد ذال الخرج ما المنفعة تكون الحفك ونقل الامتعة
 ثم تحشر الذي سب في محنته لأهل في حقنا
 يقسم بالسابق بالتساوي وندب السجل اذ يساوي
 وخمس خمس المصالح النقل محله على الاصح ان نقل
 مما سيغنوه في هذا القتال وجاز ما عنده من نوع مال
 والنقل الزمادة المستترطه من الامام او امير شرطه
 اما على ما فيه للخصم غني بالاحتياط في المقدار
 ومنه ما يعطي لمن منه صدر من الحرب ضعه حسن جبري
 في البداء والرجوع بالذي يرك وفي الحديث الثلث والربع جري
 لواحد مفرض او سر ربه لقصة ما بينه مروي به

عن ولد الفاروق جات في الصحيح وانما يشترط باللفظ الصريح
ومنهم من يقول بعد الظاهر من غير شرط لهم لا تغفر
ولفظ من اخذ شأنا فهو له ممتنع امامنا ما حلاله
والنوى خسر لا تارما مال القزاري فقيه وهما
وطواحدة له معشاله في ذكرها نجا هنا كاله
وتصرف الاربعة الموحدة منتقوا لها مع عقار اجده
للقائدين وهم من يسلم لهم اذ احضروا احدهم
قبل انقضائه ولو لم يلا شئ ونيه القتال لا شئ
محاصر بعد انقضا المعركة عنه في الشارع وصف الشرط
لانه من حربه لم ينعهم وهو صريح في حديث مدغم
واوردوا والمرجف والمخذل بالروح والسهم بذا ما حلالا
جوابه قصد القتال منهما المستحيل فاستغنى ما لهما
مجدبة حدث خبير صريح في الحكم والشوا بعدة هي
هل كان حاضرا ابو هريرة اولا قصرت هاهنا خبره
ففي البخاري في المغازي اشارة حضرها وهو امام الستة
وانه من قبل فتحها الى لكن به مع نزول ثيبا
اذ فيه منه وبين **مالك** لانه فكم عنوا بذلك

عند

على البخاري

على البخاري لغير معرفته منهم ما قرره في المعروفة
مال الخطيب والبخاري لم يجد سوى طريق نازل بها وحده
والشافعي عن مالك لم يروا وهو جواب قد ازال الشبهة
ثم الاصح عندنا دالحسد من قبل فتح خيبرها حضر
واما المذكر انه خرج لهما مع الذي الى النسيج عرج
والنصران الموت من الحرب منع لا الفرس المروكوب اذ تلتبع
لم الحنون ان طرا بالهلكة ان انتهى الامر الى ان يهلكه
والحصر القول لمران المحترف وما جردا ومن ببيع قد عرفت
مع اجيره على السياسة او عمل عين بالحراسه
ان ما تلتوا بسهم للجميع ولهم الاستلاب بالتنويع
ويستحقه الاسير ان هرب منهم البناء فخير اقرب
ولك ان تقول ذالا يظهر لان من لعينه يستاجر
تصير منه العين مستحقة وتفعها موجه استحققة
فليس للمستاجر التصرف في غير ما بالشرع نصا يعرف
كالصلوات الخمس والعبادة وزمن النوم لحكم العادة
ولس من مستثباته الحما تكلف يستحق سبها باحتها
ويبقى القتل على الخلاف في حله بنفي الاستحقاق

جوابه جعل بالذي عصى بسفرا ذ ما أستباح الرخصا
 وحث فلنا لهم لا يسهم ما الرضخ واجت لهم محسنة
 راو حسبوا شئوية مما قسم في مال جلا فز كارتسهم
 وخص بالرضخ والمفاضله راجلهم وفارس قد فاضله
 بالنصر والاجماع للز اخلاف في قدره **وعندنا** الاختلاف
 ثلاثة للرب الذي اقترس سهم وخصر ضعف ذلك الفرس
 وعكسه **المعنى** الثاني وليس يعطى لجواد ثلث الى
 فالسهم في كاماه نسب الى الزبير ان ذ الله انتسب
 وكان ذا افراستوم خير وفي العزيز لحسين احسب
 ومهر الناسخ وهم قد سرك الي سواة وكذا الوهم جري
 والعزى بالاجان بينهم وفيه للفاروق فرق فيهما
قال الامام الثاني لو ثبت قلت به لكن طريقة ثبت
 وليسوى الخيل من المراكوب رضى مما في نفعتها المطلوب
 وليس يعطى لجواد لا غنى فيه كاعجف وبلغ الزمنا
 وقتل بل يعطى اذا لم يعلم بنهيه الاثني كشه هدم
خاتمة متا بالان اشتركا في فرس وخصرا معتركا
 فقبل لمنعان سهمي الفرس وميل لا تحاضرين في الحرس

والفهم

والظاهر القسيك في سهمي بالشئ لا يقتضي ملكهم
 فالراكين حيث لا امتناع في كثر وفير لزوب ما سفي
 فلما اربعة وان هسا قد اعجزاه اخذ اما لهمنا
 وفرس ذو غصب او اعان كفرس لخصر بالاحباره
 سهامه مختصة برالبه وقيل لا تدفعها لفاصبه
 وحاضر بفرس ففقد ه من دار حرب وسواه رجلة
 ان قائل الثاني به كل سهم به وقيل اقتسما الذي فهم
 والمشتري بدار حرب فرسا فحقه مما اشترى لن بخسنا
 ومنع الذي يحلم يعلم ومعه اثنت لدار المعنم
 والعبد والمرأة والصبي ذو النفع والمشرك والذمي
 لغير اجرة اذا ما حصرا واذن الامام فيما ذكرنا
 يرضى للجميع بالحضور به لما اتى من مسلم بسببه
 عن ابن عباس وفيما صحوا بسلم الرضخ لهم ان صلحوا
 والعبد ان يغير اذن اتصل مرضحه في ملك مولاه حصل
 لانه اهلك لما نصه واما الرق انا وحضره
كتاب قسم الصدقات والقسم مصدر ان قد خصاه
 رواية التوبة قد نصت علي اصناف ابواب كجنان غلا

وفي الصحيحين اني لعنت فعاد وانه من فتنه القبر استعاد
ومسلم روى حديث الصدقة اوساخ ناس في الصحيح حقيقه
فعادم المال الذي لا تسب له مفقر له فحل المسألة
وان يكن لجد شيئا لا يفتح للضرر موقعا فققره وفتح
والحنفي اعتبر النصاب في حد الغني **وعندنا** اذا انتهى
لغيم غني من على التسب قدر بما كفي ما رواه ابن عمر
وغيره عن علي بن الحار لاهق فحل التسب ذي اقدار
واجتنى مسكين من اين ما جبه والثرمدى اي بغير حاجه
لم حديث الفقر مخبر لذت مخاب من على النبي يذنب
وليس منه منع الا بقر به من كسوة ومسكن ومركبه
وواجب لثمن المحتاج له مفقر على قياس المسألة
مالم يكن معتاد سكنى موضع مسبل او باجارة وعي
وغلبة المال الى مرحلتين يجوز الاخذ كذا ناجيل دين
ومن عليه قبل مقدار الا اذا بلغى اعتباره اذا ما وجدا
ما استغنى اعتباره في النفقة على القرب والعزير اطلقه
وفي منار صاحب التهذيب لا يعطى اذ لم يعد ما يحتسب
ومن لعلم الشرع وقته شغل والتسب مانع لما به اشتغل

لاخذ منها

لاخذ منها وقال المرتضى لا لمعطى ولا لمر لا يرتجى
وفي السبب التسب بالوراقه من غير تعطيل نعم استحقاقه
ومنعوا اذا التفل والعباده ومن براعي دهره او راده
وفيه لا شرط الزمانه وعقبة جديدة ابانه
وليس يصح من له كفايه بزوجه او قرب او جراه
من سهم الفقير اودي المسكنه بل من سواهما مفيد مسكنه
بالغار من ومن المولف والعرس فيها اعتبر وانالفه
على الاصح ثم زاد النووي من اخر الباب امتناع ما روي
وتصرف المرأة من زكاتها لزوجه الفقير عن صلاحها
فزوجه ابن ام عبيد زينت قد سالت عنه فقال يذنب
وخالف النعمان فيه صاحباه ووافقا **امامنا** بما اجتباه
وضابط المسكين ملك ما يقع من حاجة موقوع في نفع تبع
من مال او كسب **وعند الحنبلي** جمسون درها غنا في المثل
كما رواه الدارمي والاربعة عن ابن مسعود بنصر نفقه
وفيه رفع العتق والعدا غنا اذا هاب يوم وجدا
والنشد ان السيد مما ذكر هل لك ان اجر عظم ثم خبر
تغيت مسكينا كثيرا عشرة عشر شياء سمعه وبصره

2
امير

واية الله في لقول **الشأن** تشهد بالنصر على المنافقين
 ومذهب **النبي** ان المسكنه من جعل التراب دأباً مسكنه
 فهو أشد حالاً من العقير اذ قد نفاه عن قتيل ونقيير
 والمروزي وتغلب والفرأ وابن العلا قد وامقوه طرا
فهم لم يذكروا اهل المراد ففاه لقومه او ما يبراد
 للعام اول غمير له غلب والنقل في ذامته لمن طلب
 وسخنا استنبط ما لم يكن منه من الظهار ومين عيشه
 فعاجز غمنا جلف مسكنه وفوقه من وفهم لن مسكنه
 وليس يعطي من زكاة وجبت وان يكن للعموم ما في بيت
 وليس للخلاف في باب الزكاة فائدة بدت لذا الشرح حواه
 وانما الخلاف في الوضأيا والذروا الاوقاف والقطايا
 ومنه للعاصي الحسن غصه لكونه في هذه ما خصه
 وعامل الزكاة ساع عالم وكانت وحاشروا ساسه
 وحافظ الاموال عرفوا العرف وشرطه الاسلام للوصف الشر
ومثله مال السلم مطلق والوقف فالشرط له لن يتقي
 فيشتقي حيره كافر سوا بالاذن او بدونه ان وقع
 لانه قد فقد الامكان ومال لا يحدوا اربكانه

حاجة

واجرة الكيال والوزان في ذلك وحيان بلا وقف
 صح ميثا لزوم المالك وعن ابن اسحاق علس ذلك
 واجرة الحمل الى الصمد طامني الحاوي بحزم حقيقه
 وليس للقاضي ولا لسواي حق يرى في زكوات المال
 ومن دخول تضييق التولية وحيان بالعموم فيما وليه
 والصدقات في يد السعاة امانه في التقي والابيات
 ودون الف فرق اسلموا بنيته ضعفه ومنهم
 ذو شرف ان اسلموا بالاعطا يسلم تابع لهم لن يقطعا
قلت دليل الدفع للمؤلفه من الزكاة لك ان تستضعفه
 اذ لم يبع انه من الزكاة اعطي مؤلفا لكذا الشرح حواه
 وانما اعطاه ما غنما ولم يكن صفوا ان بعد اسما
 والرافعي منه ان المصطفى اعطي عديا وموودهم مصطفى
والشافعي قال ان المعطي كان من الصدوق فهو اعطا
 اما الرقاب فمدروا الكتاب ان وجد الصنف ترضى الجاه
ومالك يقول لشترى الرقاب منها والعوق اسقى عنها الفقا
واحمد عنه روايان فيه وشرطه صحة عقد مصطفىه
 وواجب المدفوع ان يرضى في بخومه فني سواه يتقي

وجاز أن يدفعه للمولى ما ذن من كوتب وهو أولى
 أن حصل العتق به أو لا مثله لتحصل الخيرة بما فعله
 وسر زحمت عنه استغنى على الأصح اد بعثت له
 كعجزه وفي الأصح لغرم ثاله في مدة اذ تخسروا
 وإن يدوم على كتابة فلا غرم وفي الحاوي تفصيل فلا
 والغارم الذي استدان مطلقه أن باب من عصى به إذا انفقه
 بالقرض للضيف وللجهاذ واجح والمسيء ما جتهد
 بشرطه الحاجة قد تضر دون حلول الدين في المحذور
 مال النواوي الأصح لشرط إذا المحذور احتججه بشرط
 والغرم في إصلاح ذات البين صورته جات على نوعين
 إصلاح قوم من دم يفرقوا وجهل القاتل ما فترقوا
 والدافع الفقير يعطى ما ينافي لذا الغنى بالعقار والوفاء
 وبالنفقة في الصحيح يعطى والعرض بالنقد في الجواز المعطى
 وقسمه الباقي صمان متلفه يعطى على الأصح لعدله منه
 وما يعطى إذا تبين دن نبال استقام ما استقامت
 بالدفع والابراء والقضائى وحقن أوجها في الأداة
 رصاحب الأموال الجمعوا على القضاء لم ينشروا

عزم

عن ميت من الرقاة ما عجب لعنسه ليف حلى في المذهب
 والدفع بالاذن لرب الدين أولى وإن اسقطك بعض العين
 ثم سبيل الله طرعا زكى تطوعا الفرض لا عذر
 في دفع السهم لهم مع الغنى وابن السبيل من شئ قد اعنتي
 يسفروا وإن مجتازا وفي ذلك خلف **مالك والحسين**
 وبهما قد اقتدى الفوراني من المنع للنقل عن المسكين
جوابه يعطى لما بين يديه لا ما مضى فاستنوا إذا لدية
 وفي العزير ذاعن المسعودي إذا قلد البين في المعهود
 فعلم البين فدايا منه عنه الشواهد صاحب الأمانة
 والشرط في الإعطاء في القسمة حاجته كما أبانوا رسمه
نعم إذا وجد من يقرضه لم يعط عتس قد سد قرضه
 وعدم العصيان والحاوي من من احتج وتنزله طرف
 وشرط أخذ الزكاة مسلم قد استغنى عن شرفه إذ يسلم
 ففرع هاشم وفرع المطلب ليس لهم حق بها وإن طلب
 ولا لمولا هم وقيل إن منع حمسهم وما هنا لا مشيخ
نص مرند الزلوات ينقض فيه بعلم الإمام مرسى
 من غير خرج له على الخلفاء في الحكم بالعلم لوصف الأيتلاف

وغرم من علمه ان ادعى مسكنة او افساراً يدعى
 يخطا بقوله اذا لم يعرف لديه ما اخصه بالعلم
 او ادعى ان له جنس عيال يلف البيان لغير اعتلال
 وان قتل لا تسبلي وموتك خلف ندبا ونفاة البعوى
 ومذهب الجمهور يخطا القازك فان السبيل البليس المحبت از
 من عر الخلف وغير بيته وسنزد بطور ميثه
 او عدم الخروج والسرسي كال السلات منتهى اللبس
 والعرف او كمنه مما ذكره قرب وقت امضى باخسده
 والعامل البيان منه لازم ومثله موانيت وعارم
 ولكنني منه بصيغه الخبر من شاهدي عدل يتول معتبر
 وعنها بما استفيض استغنى محكمها على الظهور مبني
 ومححو ان صدق رب المال وسيد الرقيق بالاجمال
 ومنه العقبه الاستفاضه وسننا قد صوب اعزاضه
 وباخذ الفقر والمساكين في الراجعي سنة تكفيهم
 ومذهب الجمهور ما الغالب ان لعيشته في طنا وهو حسن
 فلتشري به عمارا يستغل بملك عينه وسفق المعمل
 وعنه يورث العقار ان هلك لانه ذلك البيع مملوك

الراجعي

وعن ارجفة النصاب لا يعطى المحتاج وان تقطلا
 ثمثة ملك ما يكفي امثل من سنة او غالب به استقل
 يظهر ان يعطى عليه التعملة امام البغوي استعمله
 وان بعض الفقهاء مال لا يعطى لفقد الوصف فيه او لا
 وصريح الشافعي كما من معه قد واو لا دوكان فاستوفه
 والنقد لا يكفي الجميع ما غلب يعطى تمام حاجة بلا طلب
 وغلطوا مشنقا بالامرا وبالملوك ووجوه السوز را
 اذ زما لا يجدون عند هم ما لا لفي عيالهم وحين دم
 والعول بالدفع لهم من الزكاة مستقيح لذلك السبيل حواه
 ام اجاب انهم بالاكشباب مدمنعوا انزال صدق الانساب
 فبعضهم اهل اقتدار الجهاد واخذني رغبة تفاد
 والفقهاء لهم ما وقف عليهم فغبه جبر لا يقص
 نعم اذا لم يكتفوا بما حصل يعطون منها الاحتياج اتقل
 ومن لديه حرفة او صنعة او تجر فذاك خص منعه
 والطفل يعطى لتوقع الفنا بكسب او بغيره بالاعتنا
 وللمساكين والفارم ما به نزول دين كل منهم ما
 وان السبيل كل ما يوصله لماله او عرض لحصله

مع جميع مؤن ومركب
 ولما احتاج غاز ذاهبا
 وابن السبيل لما يغني إذا
 وشترى له السلاح والفوس
 وجاز بالمستاجر الذي رجي
 ومن يوصفي فمحقق انصف
مغربة لو عمل الذي سعى
 لسر له عند الفقيه متحقق
 فعمرو بن الساعدى من عمه
 فقال خذه وبه تصدق
 لانه قيل الوجوب استلزامه
فصل اد الامام بالسائر قسم
 الا يوم سبوه فان فسد
 فاللام قد نصت على تلبكهم
 وجا الى اثنين معنى الحكمة
 ان فتى عبد العزيز قد قضا
 وابن شهاب قاله وعكرمه
 عند احتياج لا اذا لم يكن
 وقاطنا في حربه وايضا
 امام ايام الامانة كذا
 وملها له لذلك الحرس
 وسر دمنه ان لم يخرج
 يعطى بواحد الشرح وصف
 في الزكوات فاصدا تبرعا
 ومذهب السبكي بالفعل اسحق
 لم يخذ المال الذي به امر
 وطارق كاه له وصداق
 وليس لمسقط شيئا شرطه
 يستوعب الاصل والنقير الختم
 بعض الموجود بها العفد
 والواو قد اؤتمت الى شترى
 بطول نطقها والدحكمة
 به وكان في العلوم مرقضا
 لداواة فطرح المكرمه

وعند الاحتياج

بحسب

وعند الاصل مخزى كذا الحثار
واحمد والحنفى جوزا
 ودامت الحسنى البصري
ومالك كجوز القرف الى
 لم الامام قسمه مستوعب
 وملكه المستوعب المالك ان
 سعى الوفا بمهم والا
 وخبر الفاروق وابن سلمه
 على امر المومنين يتقضى
 وان من في سنة من ماض
 كذلك الفقيه في مدرسته
 ياخذ من التي يبي يصفه
 ومن الاصناف وحول الشئ
 وعند قسمة الامام حرم
تدب المحصور من الاحكام
 من نظروا لالف والالفين
 والعشر والعشرين فهو مختصر
 الى بلائه ودالمحتار
 تخصن بعضهم وبالحبوزا
 ومذهب الشعبي والثوري
 اعظم صنف حاجة اذا عني
 من زكوات بل صنف لحب
 خصص حق قطروا من
 اعطى اقل الجمع لشر الا
 من المراه التي انت مسئلة
 وجوب الاستيعاب في المقتصر
 عن ضعفها في ثلوثها لا مستنع
 عند امتناع اخذه في سنته
 ولا يضره اختلاف جهته
 لابن ابي ابي لصف مؤويه
 ذاعند حاجات تساوي منهم
 ما عده يعسر في العضا
 لا ما يتل عند مرار العاين
 وبين ذن رتب لا تختصر

ثم الرواة نقلها في الأظهر ممنع اذ معددهم لم ينظمه
 للبلد البعيد منه والقريب وصل لا ووجه دي الفرق غريب
 وذا الخلاف في ردة الفكرة جرى وفيها المنع ايضا ليعتقد
تتم يجوز في مسلتين نقل الزكاة بالذي في جهتين
 دارين غنما في موضعين وللإمام نقلها على عاين
 والندرة والوقوف والكفارة ينقلها في الفولة المختارة
 فان اجزأه محل مؤنة لازمة لما لك في زمينه
 وبلد المال في المعشيرة والافضل التقاطن لا من حصص
 وفاء الاصناف من غير خلاف بلزمه النقل بوصف الايتلاف
 للموضع الادنى وفقد بعضهم يوجب رد هم لاحد فذهب
 ولا يجوز نقلها عن البلد والنقل حيث زاد عنهم نعمت
 وعامل للزكوات دونته حروفه في صفات الصدقات
 فان لاخذها ودفعها نصب زال اشتراط الفقه فمن ينقص
 واشتراط الاسلام والحريه وخالف الحارثي على السوية
 ويتدبر الاعلام منه بالثبوت لاخذها على خلاف الدهور
وسن وسمي نعم للصدقات والبنى والجزء وهي مطلقا
 في موضع يتل فيه الشعب وهي سوى صلب الجلود من كل

فلنظ

ما لحظ في الوجه اختار البقوة وهو القمح في اختيار المؤدي
 فمنه في مسلم من فعله تحضه اللعنة بما جعله
وجايز الاكل الصغير الحضي لطب لحم في الاصح نصا
 وصل لا ومنه ابن المنذر مرفعه من صغير وكبد
 وخروج العاص على الوجه من فيه شمليس في لالهال بصفه
 وسنظ الفرص بدع ما وجب الى امام فيه جوزا احجب
 والحلم مشكل على الذي مضى من الارث اذ فيه امتناع شرعي
 وتارك الصلاة لا يدفع له مفروضها لذا النواوي مثله
 اما الذي يبلغ وهو مضى لدمه فبعضه مضى
 ودافع الزكاة للذي استحق وكان للمعطي اذ اعليه حق
 مواعيد الردها على اوسعها او هبة تنما اليه
 او خص نفع نفسه هل لمحال قبضها عن الحر احمال ينقل
 كما حكم في احمالين كما اخذ الفقير ثم انعم بما
 وليس يعرف الفقير عينه بل ضاع مشدودا وان جينه
 قال النواوي صح قبضه على الاصح ويأتي فرصه
غريب فيصر الضرر من هنا لعلم انه صح **عن** دنا
 لواجب الزكاة وهي مسله يخص من عموم مبعض ففعله

فصل في الصدقة التطوع مد ندب الشارع لمن دعي
 بالصدقات تذهب الخطايا رجع الابواب للعقاب
 وجاء في ثوابها من النصوص ما سقى الامر على الخوض
 فسلم رفع فيه عن جرير فليصدق بالجليل والحقير
 وغصب الله بسرها طفي خرجة الحاكم المضيق
 وللغنى ولا آل المصطفى حلت والمذني اذ قد صطفى
 محضر فرع محمد الشافعي اعادة دارواه السهم في
 وفضلت سرا وفي شهر الصيام وللغريب والجاري ذمام
 زاد النواوي على الشرح كذا لم يفرق كسقام او اذكي
 وللكنسوف ولغزو وسفر ومكة وحبسة دات الخضر
 وذل وقت فاضل كهرمته وعشر حجة وفي المزدلفة
 والشيخ عز الدين الاعادي الدهالهم من العماد
 وخبرها ما كان عن ظهر غني ولسواء فيه خلف **عندنا**
 والرافعي عنده ما ندب لذي عيال او ديون طليت
 وحظوه من حلية الرواحي والشاكر الكبير والبيان
 وهو في الاستنداد والمهذب ولسواء البغوي لم يذهب
 والذين ان وفاء كذا غلب من جهة اخرى اذ انفي الطلب

لجائز

لا ياسب بل تسن من المجموع ذاك اولاً فلا حل حشية الاذى
 وحيث ملنا انها محرمه بل ملك المصطفى له او حرمه
 يشبه ببيع المتأبد ان دخل ومث صلاة بها الشيخ اجل
 ومن عن الحاجة زاد اخذ لغوا حمله على رجوه تولد
 فعيل مكرهه وقيل مستحب ان شق صبره وذا القول حب
 لخبر السمين والذي صبر وفقد العيال عند ما اصبر
 بيق في انواعها الذي ملكه فان يصبر بالدفع عالة هلك
 لم التنزه اسحب للعفيفه ويكره السؤال باللفظ الخفيف
 ومن البيان الاخذ لا له ان الحرام مقارن والمسله
 لخبر من الكبتان ما اخذت ملك وبتار من بعد الاكتفا
 ونسحب ان يخصر الافصلا ومن عليه سميت خير قد علا
 ووقت فضل ومخوف اذ يقع وشتم وصوم وشرقات البقع
 لم يلبس المال ليس لخنق قد وفيه في المحدث استقر
 وليس في النار بسوق مشره او عليه كعب نهية وامره
 وعوده في الصدقات قد شج عنه ودون علمه لم يكره
 قالوا ولا ياسب اذا استملكه من غيره او بترات ملكه
 ومحرم المن بها وبطلت به وبالرياء كيف اشتملت

خاتمة تنقل من الباب خلا عن صالحى الامة من بعد استلاف
 من الشاكر الغنى والذى صبر على معارده وبه الغير اعتمد
 والشكر بالافضل الحمد له قالوا الاصحاب هذا نصيبه
 واخرون فضلوا الذى انفق ولازم الصبر كل مستفيد
 وابرجيف قال ان استنوا في رتبة الفصل بوضوح الحيا
 ومذهب الدفاق خير منها في دركنايه تصون المسلما
 واصلفوا الى الاخذ من مقرضها ومن تلجوع على عروضا
 ونهما اقوال اهل المعرفة بحسب الحال انت مختلفه
 وذو عيال واحتياج يسال اذ حاله اصحى بترك مجهل
 فلا يلام ذو العيال ان سال وتركه تكبر ابنوع زالك
 من الحديث العايل المستكبر قرين جابر وشيخ الخبدر
 لا ينظر الله لهم وهو العليم ولا يتركى بل عذاهم السليم
والعتي شى سواله ارجح معتدرا معال في حجر الرحيم
 والله لو لا صية صغار احاف ان لمسهم اقتار
 لما راى ملك جبار ببابه ما وضع النصار
 لا من منار ولا نزار وهك الدرهم والدينار
 ومن الصبح الاكثر ونالا هم الاقل رتبة سالا

الا لى

الا لى بالوعد منه صدق وللهذا او هذا انتصديق
 ومن مليل والثرب در من ورق او ما ساوى قدره
 لد الوحامد اقترى من قد حصته بالنقل والتبيين
كتاب احكام النجاس المصطفى خضر احكام له بها اصطفى
 من تلك في الاخرى كوالن يرد والكوشا الروا الذى ورد
 والمقام الحمد والشفاعة في من المقام اختلفت جماعه
 ومن حديث ثابت مروي ما جلوبه على الترسى
 وعن مجاهد على العرش معه يقتضيه وفي التاويل سعه
 وخبرى الدينيا بفعل قترى كالونروا السؤال ثم اعترض
 كذا تهجد واضحى وصحى ودفعه لمترك اذ وصحا
 وعنده الامامة في الاصح زال تهجد وليس وترا المزال
 وواجب ان سجد طليته وبخلاق من اليها رغبته
 وقال الا صغرى كان القسم له فيه بفضل سوى من فعله
 وخضر النخيل والمستشاوره ومن العدا الكثير بالمصابره
 وحرمه الصدمتين والتضا لدتين معسر به حين قضى
 خابنه الا عين عنه اندفعت ومثله استكثاره قد شفعت
 ونزع لامة لحرب قد وشح وترك من عنه انتفت ولم يقع

بلغ مقام

ذاج

والمنع من سزوح ذات ذمته أو أمة دون عموم الأمته
 ومن عليها من حياته عهد فخرها على سواء بعقد
 والنووي بالنصوص ما أحل والرافعي قال هذا ان دخل
 وخرج بنته اليه بنته بنته وحل ما الهدية نسب
 والكل مثل منتهن والاربع على الاصح الكرم فها حل
 والده بالعبد عند السماقي من شعب الامان مرسلاتني
 وفي البحار الذي استعادت بمن به رسل الاله لا ذن
 وفي اسمها اميمة او اسمها او عمرة او فاطمة او شيمى
 سنا واصل ملكة وتسل عاليه سبعة اقوال معتل
 اما التي بكتشها راى البياض منى الحبار سوف باتى اعتراض
 ونومه مضجج لا تقض به ونفى الاحتلام ذالا يشتهه
 والشعر والخط عليه حنكرا ومدعيان لمتاع نظرا
 وان ينادى من وراء الحجرات او باسمه ملا الصفات البيرات
 واجمع بين اسم له وكنيته صريح في الام هنا حرمته
 والنفل باعدا لمن قيامه وخص بالوصال من صباه
 ومن راء في الكرى صفته فقد راى المختار حق روسته
 وهو لنفسه وخرج ليشهد ومثله في الحكم ايضا لعهد

في النفس

في نفس الكلا ووجب من غير اذن من ولي حب
 وجاز ان يزدد في الجمع على اربع نسوة ولشع وبلا
 مهر واستهاد كذلك الهبة وحال حرام ونقطة اشتبه
 وارثه صدقة وبالصبي مدخر من خمس خمس اصطن
 ونصره بالرعب شمر استمرا وان من وراو في اليد ريك
 والشافعي الاول والمشافع واول الكلق لعدت يد مع
 اول من ينشق عنه ثوبه واشرف الاثباع خلق ائمة
 اذ صفها بالصف للاملاك وفضلها عن استراة
 بعثته عمومها لا يحسد والارض طهر عند مسي
 وحضر ايضا بجوامع السكك واختص القول له طاع
 لم مفاتيح الخزائن التي في الارض او تيتها بنص مثبت
 ومنه تسيتشفي بدوت ودم فاقصن طهر الفضلات واحكم
 والارض من تخفى بخوف اداقته حاجته وفي الطهارات معنى
 وزويت له الاراضى احمى فان ما اراد منها فطع
 وان اغنى العالمين شمه فنسبة الفقراء محرمه
 وما روى من اجين مسكينا فمن سكينه يترك التكبيرا
 فانه اعطاه الذي قد ساله فخر او اعلا قدره وفصله

ك
 عز

مناسب ضد الغنى اليه قد ^{له} ختمه اهل علوم نعمته
 لانه صلى عليه رثا ادرأه بالفضل نهاية الغنى
 فعن كنوز الارض زهدا اعرفا وكان لا يختار منها عروضا
 وهو بأموال ذوي الاموال احق في كل من الاحوال
 لانه اولى بندي الامانات من نفسه لخبر القندان
 خبره القران وهو مرسى وجودة كالريح حين ترسل
 اعلمى وكان بالندي شك البدين من غنى ما كان بين جبلاين
 وقال لو ملكت مثل احد من دهب ما مننته عن احد
 بل ملكت فيه هكذا وهكذا وكان ما يقول حقنا فدا
 ولم تبخل من تحت يديه وراكبا كاف يري فهميه
 ولم يكن مفقرا لا انتصار بحرب اقوام لهم ذا الوصف مار
 بسموا على الطوال ان ما نشاهم وغيرهم جبرا لهم ساواهم
 علم ما كان وما يكون في دنيا واخرى وراى الذي خفى
 واهله خير نسا للعرب وفضل بكر من جدحة اقرب
 قال ابو منصور البغدادي افضل ما اراه من الاؤلاد
 فاحمة الزهر اذات المنة وفرعها خير شباب الجنة
 ناتي الى الخير في القيامه رابطة للفضل والكرامه

وكل الادب

وادب اولاد رسول الله بعد من كتابه الالهى
 فتبىد الخلق وماله حصل من بعده لسابق الفضل انصل
 وبعدها من الفضل بكر نسوة من اخذها واخذت بنسبته
 نصر عليه **الشافعي** وارضاه لدا سمييل وابوه فرصاه
 وبعده هو لا ام سلمة وحفصة تتبعها في العنكة
 وبعدها لعن عمر بن الخطاب بحملة القتل والتقصيل
 و**خصت** ايضا عموم ملته بالعدل مثل وسط لامتته
 فتشرع موسى خلق للرجال من النساء ما ارادوا في الحال
 وحرمة الحايض في فراشها والاكل والشرب لاستيحاشها
 وتشرع عيسى في الزواج واحد وثو طال الحايض عرجا حده
 وفيرقه من الختان منعوا واخرون باعند انقطعوا
 ما اولون نظروا للبدن وهو لا قد ارادوا بسببه
 وتشرعنا امرينيه بالختان نوسكا طارديه الخهتان
 فهذه الامة امرها وسط قد اتفقت التفرقة عنهم والشطط
 اذ هي حيرامة اخرجت للناس وهي شفيعة نجست
تحقيق النكاح في عرف العرب مختصر الوطى وعقد ما اضطرب
والشافعي عنده حبيته من عقد المص الحرام

عنه

وفي سواة يتخبّز وورد **والحنفي العليّ عند الطرد**
 وهو الى وضع اللسان بقرب ومثولنا لفرد شترع مقرب
فعدة بامراة اذ ازنسا على ايسنه حظرو وحل **عندنا**
 عن اهل الكس وقيل بل مشترل والفارسي افاد عن هذا اللسان الدارس
 فترقا هنا بوصف بالكافه بالسبب المرعي في الاضافه
 فقولهم نلح زيدا زينا يعشون عقده الذي ترتبا
 وان اضافوا الى زوجته فالوحي مقصود على حديثه
واصله وانكروا الاي واة الاقتضا في البياني
 وانه بنام اثر الامم عند اى داود واللفظ عشم
والشاعبي فمستند الامر به لغرض الكثرة ليس شنبه
 وفي المحكم حديث من رغب عن سنتي بلمات لم تغب
 ومما امر الشباب مع ما مال الجابولفك نه
 وقال من الاحياء من وايد وهلكات يتفريط الرايد
 ينظر من الاولى به اذا عمد ولا يقتل من لزيف ما انقصد
 وباحتجاج من الشاوي حكم وتزله للمتقين اسلم
ويستحب عدم التزيب اده على قرينه لمن اراده
 ما خير من قلته لا الكثرة ما لم يكن ذا قوّة مخشبه

فبما نافع

فبما نافع عندنا من الزواج لو اجد الاهبة عند الاحتياج
 الا الذي من دار حرب قد نطن ومن عليه الحجر من اولى الفكن
 وناقدا الاهبة لا استجاب له بل يستند لم الصوم حيث احتمله
 وحرم التسرعا فمورد وما اشبهه من تاليع قد علمنا
 وحث لا محتاجه الفاندك يكره والعليّ علس جعله
 وهذه الحالة منها الا فضل ان تخلي عن امور شغل
 لخرق الخيرات والعبد اده **وهذه المسئلة المستراة**
 بالخلف بيننا وبين الحنفي والحق فيهما ظاهر غير حنفي
 اذ عندنا من العبادات النجاس **وعندنا** في الفعل والتركيب
 ومولن ليس له لغيب شد افضل الكره لغير اشدوا
 لمن به سقم يدوم او هدم او عنة تنفي من غير صدم
 وصرح الاحياء في المسائل بالندب اي ان ثاق للمفعول
وسن بكذا ذن وجمال وحسب ونسب وفضل مال
 بكرولو دنا هدم مؤدب مطوعة صادقة مهدأ به
 فانت سائلة من عيب صالحة حافظة للغيب
 جميلة ما من صفاتها خلل تزين بالخلي الخليل والخلل
 تسرعها بوجه اذ سفسر وحفظ الغيب حضورا وسفر



لها ثيابا أربع حسا ن واربع فتغرها ثيابا ن
 تغف بعلها عن المعايك منكر شتى بالاختصاص
 ظريرة رخصة الالفاظ صيحة على لذة الحساظ
 ففي الحديث انما النساء لعب ما سجنهن اللعبة تخفى بالارب
 رواه عن علي بن عيسى عن من مذهب بلقيس يستكر
 خير المتاع المرأة الحسنة زينها الحياء والاغصصا
 قد جعل النعاس عتريها تطرده عنها ويرتدها
 خود اربوح في الفراش غلمه ليست يفترش ولا ممتمة
 تصورة ليست من النساء النفا ناصرة الطرف بوصف الانتصار
 لارب في مستينها ولا خجل وان دعاها بعلها قالت اجل
 دنار شوق داعب عجبول مياسة في مستينها خول
 ففندة ما هتلت حجبا قد لبست من شتمها انوارا
 تلحن من منقطها الصواب كويلة قصيرة الاستاب
 لو قلت ما من مؤمها لم تأثم بفضلها في حسب ومبسم
 ليست بكر واولكن خذ لكم ولا يزلوا ولكن سسم
 جارية صفا في ربايت تدر طرفا الحل المساق
 الحجب من ام البنين الاربعه قد جمعت فضلا وجودا وسعة

بها على

بلها على الاشرار منها يطلع تغيبه تذكو هو المطلب
 وعدم الشقرة شرعا يكلب والنقل من الترغيب لا يستغرب
عربية تدغب من الغريبه وتكره القراءة القريبه
 فولد القريب ضاوي الحسد ذو حلق وضعف خلق حسد
 وابن الصلاح قال لا امثل لدا وانما اخذ خشية الاذك
 لكنه تكلم منها الطبع وتكثر السعي بوصف الاضطباع
 وقد عناه الراجز المعنى اياي بئوله ان لم يدره فردا
 يا ليت القحة صبيشا محلات مولدت ضاويشا
 ان بلا لا تشنه امسا لم تناسب خاله وعمشا
 والنضوا ايضا نجل فصل الصيف طاسول الهم من صيفي
 ان بني فتيحة صيفي شون افلح من كاتله ربيع شون
 والتم عاش بلثا اية وعشرها قبل ظهور البعثة
 وتيل صيفي شون ابنا الكبر وولد الشباب ربيع غير
 كذا سليمان ابن عبد الملك انشد هذا البيت في نزاع
عطف بذات الدن ان وجوتا فانظر بها واشدد يد اثربتا
 فخير ما يتصد بعد العافية قرينه عفيفه موافيه
 فهذه بعض صفات تطلب والنفس عن محبوبها لا ترغب

عشرة

غَدَبَةُ أُخْرَى اليسار مقصد و درى التقي من طحال مقتصد
 مقدروى الاثنتان عن قنكر الندا اذ نكت من غمضها المعتضدا
 ان جهازها على اهل الحساب شوق و هم اهل علوم و احساب
 اذ كان منه الف كماون ذمب مرسع له بربوب اللهب
 ومن نفس الدر والمرجان ما مات عن الحصر و لثه شهنا
 يدعى ابوها بخمار و يه والسب تشجى ندى يدب به
 الشى الورى جو دابيه احمد و هو ان حولون و دان احمد
 و اعتضدت دولة ذاب المعتضد و عا دسما بعد ما قد كان صند
 فثارت بمينه السى يبا اذ اوقى العا من اليه راغب
 سماحة زاد على دراهمه مخا من تحت مصر خاتمه
قَابِلَةٌ تلح خضرا الدمن لما رواه الواقدى المؤتمت
 والمرأة اللقوت والحيثانه لبعلا الاول والمثالثه
 وامرأة شمبرة ونصيره لدا جود على عاج زوهه دره
 بدية لهبرة فنا حيرة تلح للدينيا وتنسى الاخرى
 فرطها الله على العينين عمار باشو و ارقم ابن
 فراجع الذى حلى المغيره و كان بالنسب ابا بصيرة
 اذ نل المذكور الف و شتال خستام من الميرى من غير اعتقال

و در از خمار

من ام عمار

من ام عقال وزوجها ائيب جفنه و هو من لرام العزى
 و هو حديث حسن الطرايت من رسم زارقاله من العنايون
ملحقة ترغب اصنام الرجال للفضل لا المال من طحال
 ما من المسبب الامام رغبه من ابن ابي وداعة ما استرهبه
 حتى اناه فاطمة العفيرة و انه لحنقه من غيبته
 و اوجب العقدة له درهماين و اسرع الحلوه خوف حكامين
 اذ كان قد ارادها منه الوليد اعنى ابن عبد الملل و الداعر الشيد
 فلم يزوجه اذ اسعبد فخلل لبيدى جوار لا يعيد
 ولم نزل و الله يسرها من نفسه حتى اتاه صررها
 ثبلة بالمائة صر به مائة سوط يا لها من منقبة
قَابِلَةٌ من السحقى عن عمرد لا تلحوا بنا تكم على الممر
 من الدميم اى بدال مهملة و هى لقم منظر مستعجلا
 و تلح بالاعجام و هو المتصرف بسو خلق او بهاتين و صرف
عَجَبَةُ محمد بن المنكدر ضربى و عك الخادم هدر
 و لان جبار حديث مختصر من صر به حيث على الحق انصر
 و لان عوف و ابن خنيفة و احمد مناقب شريفه
 و ابن منبه الامام صر به و هب سميه و ررها اشتبه

كذاك هملول ابوه راشد وثابت وهو البناني الزاهد
 ومن ابن سيرين ومن قتاده ومن ابن ابي ليلى انت زياده
 ومات في الحبس من الامه اذ نصحوا في المحنة الملك
 نعيم المشهور بالرواية لم النبوي على اخواله رايه
لطيفة في موجز الزخاني لا نقل في النسخ للنسوان
 قال وعندي انهن اولى من الرجال اذ فقدن طولا
وسن ان ينظر قبل اخلاجه وبعد عزمه الى مخ طوبته
 وجهها وتبين وبالبس الاما وبعثة جاز وتلد اراسما
 ولو مع الخوف من فتنات اباحه الامام في ذلك الشأن
 كل شجادة اذ اتعتت ولم يراعوا فيه خشية العنت
والصورتان هما من الشكر ما ليس بخفي عن فقيه ذي نظر
 ومن الوجيز والوسيع طائفا تنظر وجهها وهو علمها
 والذي يراد لا ستمتاع من النساء اباحه الاوزاعي
 وقيل حالة الركون واذا ما وافقت شكلت خشية الادب
 ولا يجوز ان يراها حاسره وجايزت صفات قاصره
 في جسد الانثى لمن يطلعها وسن ان تنظر من عظمها
 ففي العز من ان عمده بنظر الازواج للعز من امر

تحرير

تغريب الصحيح ان الخثرة
 وعند خوف فتنة ونفمة
 فله العاصم من المعارف
 قال باع الفحل ولو غيبنا
 فاعليه عند قصد حرم
 لعورة من حرة كسيرة
 كذا الوجهها وللكفن ان
 عند فتن وهم الامثال
 لاسيما من منهم نفتم
 والمنع اولى قاله المحرر
 اذ قال المحرم على الصحيح
 فالشرح والروضة ما زاد على
 بالاعاق انهن سافرات
 وعن عبيد بن اسحق العلماء
 بل علم على الكراهة انتصده
 وقال من الحادى ومن النكايه
 هم لها ليري وصغرى من الشكر
 حرام المباح ليس عوره
 محرم قصد الاغاق الامه
 لنا عزاء وهو جبر عارف
 او شىء او خصيتا او ما يورث
 تكلم من ليست لديه محرم
 وان تكن عجز او سيرة
 خاف افتت نا ولذا اذا امر
 وعلمهم بغيره استغفروا
 فله على الجواز امتد
 والحكم في المنهاج ما تحذر
 وخالف الاصلين في الحكم الصريح
 هذا وايد الامام الا ولا
 كرم ان يخرج من امسافرات
 ندب ستره ولن يحتمل
 ويومر الفحل بغضه البصر
 عورتها للاجنبي الغايه
 لمحرم وغيره اذ استنظر

ولا يرى من محرم اي سبب او برضاع او نكاح انتسب
ما بين سورة وركبة وما سواه حل وقال ما انتما
لمقتله فقتله بغير شهوة فالسوط اذا في خلوة وجلسوه
ونكروا الروية من غير اشتها لغير عورة الاما بانتم
وقيل بل الحرام الاما المحرم في مهنة وحكم الذي اشتهد
عن المحققين عند المزوي والكن في المحرم وراي البعض في
ولسوى الفرج من الصغيرة وبعد ان سقطت بالكبيرة
ومن الوسية قد حكي وجهه وهو وهم ما حكي
ما من الصلاح ما هذا الماره في غيره من كتب مشك طعن
ومن يقول ان هذا المنع هو خلاف ما عليه اجماعوا
وعنده المحرم ما قبل نظر منها سوى ما بالازار ليس
ففي اي اورد ان فالجده من عبده كانت بوقت باظه
فما اخبروا كلون لا بأس عليك بنظر العبد اذا انتهى اليك
وقيل في جلونه كالا جنبي وهو الذي صح في المطل
وهو الى النص وقول الاكثر يعني ولا يخلوا اذا عن مشك
فتفرد صحوا مقام له بالنور في كبر فيما تاب له
على المذهب الذي قد سوده وان يكن جعلها مسوده

الذي

ورج السبيل او ايشده ما اتي من سنة مؤكده
ومع السعي وكا ووس ورد وعن مجاهد بنقل الطرد
واختارة النعمان ثم الاول مشترط فيه ثانيا فقلوا
ما لو احدي والكلوا شي قيدا ما ملكت بعفة ما بدا
مع تمام الروح فالبعث من ودوقاية الحريم
والخبر الامر به بالحجاب عن الماتين عنه قد اجاب
اما من ادعى جديد نصه بامتهات المومن خصه
لا تهن خو طباوا بالمسكله وار القشرك فالرسو جعله
وتنظر المسوح عند الاثرين لمحرمة لامرأة يئس القريش
لانه عن اربعة بجانب ومما في النحل مع الاجانب
وعنده هو لا غير الاربعه فاقدمه بغير نسبه
قال النور في بل المعصية في عقلة وعن سنا لعقل
وكالرجال جعلوا المراهقا على الاصح ان راوه صادقا
فتمنع المرأة ان تبدي له عورتها وان تكن محله
ولا خلاف انها محجبة عن اجنبي يمشون كجب
تندب استنيد ان ذي الروح سببه والحفل ما اهل
قبل صلاة الفجر والظهير وبعد فعله العيشة الاخيرة

قال ابن عباس وليس من هذه الالة الامور
 فهذه الجارية الضعيفة تمنع من الازمنة المذكورة
 الا ما ذن سابق والمذكور من رجل لرجل لا ينكر
 فيما عدا الصورة لا بشهوة بالاسواق مع امن الفتنة
 والنكر خطر لحسان المرد بشهوة او لا بقصد يردى
 والشهوة التذاز به ينكر من غير قصد لقضا وكسره
 وقال من لا حيا من يدرك في جناحه قرقابتا شريحتي
 بين حال امرد ومثلتي اي لا شتة فالحظر ينحجب
 ومن الراعي الجليل قبيحة وحذر السبيل ذوا ابيه
 اما حديث الوفد لما قدموا فاخرا الامرة اذعت صوا
 وقال اخشني فان شاهير رواه بالضعف والارسال واجعل صواه
 وامرأة في نظر مثلها بالرحلين من عموم شغلها
 وحرموا نظرات ذميمة على الذي صح للمسلمة
 لغير ما منهة منها كهمر وذالك فترات اشتمل
 لمن عبورهن للحمام بمنع عند فتوة الاسلام
 ومن تكشفت علمهن عصت الا التي بدلتها كفتفت
 وتنكر الحرة ما لم يحسن من فطنة لا جنبي ما حفي

مكر سوى عورته فالشورى حرمة لعنسه وهو القوي
 وهي مع المحرم في حكم الشكر لعنسه في وصفه لا ينكر
 لم من الروية حينا حرمت بحرمة المس لذلك انتمت
 للنباحان لفقد وعلاج ولولفنج حيث شق الا فتلا
 بشرط فقد امرأة ومن كسر مع وجود مسلم لا يغفر
 والشركا ان يكون ثم محرم او زوجا وتزك ستر محرم
قاعدة وقم في الروضة لا محل لغير ساق ام مثالا
 ولا جميع ماله ان ينكره من محرم او امة وشكوه
 بما اقصى عموم سلب والعزير قد سلب العموم باللفظ الوجه
 والمظهر مخصوص بالمس ما احتج كعورة مثاله الستر وجب
 كآبه في شرح مسلم حرم في باب غزو البحر والحل التزم
 وقال من ام حرام انتهى محرم خير اكلت كانت انتهى
قلت ومراجا ط علما بالنسب وعلم ما للمصطفى منه انتسب
 لا يمتري ان النبي المصطفى لم يكن محرمًا لها بالاصحاف
 في هذا صريح الدمياطي بسند صحيح عن الاعلاط
جوابه التحفص الذي عظم ولم يزل كحل رب معشهم
 كلمه المروي للنزهة في ناحية سيدة النساء

كذلك الصدق بالحقيقة كما روره قبل الصدق بقتله
 ولشهادته وسيع وشرا بالوجه دون الكف خص من يرك
 زاد النواوي والمعاملة ينظر منهما معا بمله
 ولشهادته وعليه رقب تنظر فرج لشهادته على
 والشرط في التعليم اذ به نجاب تعذر التعليم من خلف حجاب
 وان يكون واحدا للشرا باح ان ينظر منهما ما يركب
 والزوج والمالك للمباح له لكل ذاك ابا حبه
 ما لم تكن معتلة عن شبهة لاحقة لغير مشتبهاته
 وكره زويا الفرع من غير غرض وقول في النبيه حظر معتز صر
 واطنا استدثم الفارقت ابا حبه في باطن لفارقت
 والسهم في قدر روى ان العمي يورث عنه باتصال علميا
 وهو سارع ابن حبان وقال فرع الصلاح ما به فكم مقال
 وخالف الجوزي هذا واودعا وصفا كذا في الامام فيه المدعي
 وحكم جزئيا في الاتصال بالحكم في الذلور حال الاتصال
 وبالا صرح حكموا في المشتكل وقيل جازي وذا لم يستقل
تمت لان الحل للاتفاق لرحلين او شرا لجماع
 معن ان سعيد الخدري في مسلم انتهى هنا لا خشي

بمن

بصفة التجرى لا اذا استغنى فالحظ ولا الكره فيه ما احتفى
 والنقل في الثاني وشرح مسلم ربه ناضيا اذ الم يعلم
ثانيهما السفر من المضيح من اصل وفرع ولذا لا قربين
 حتم بعد العشران تجردا ما انتهى عنه من حديث جردا
 ومن التثنية الشبهة المصاحفة والاختصاص ما به مسامحة
 ما انتهى عنه مدرواه مسلم فقبل مكرورة وقيل كسرم
 ويكره البقبل والمعاينة من غير اصل وقدر عاتقه
 مال الزبيري ولا باس ثانيا يعتاد للغايب حيث قدما
 من قبلة الجبسة والراسن في بد لصلح واهل شرف
 ولا في العلم والعباد لا النظم والاموال والرفادة والريادة
 فثلثا دين الذي الذي الغنا تواضع استغنى فدى هذا الغنا
 وقبلة الصغير للترحم سبقت فلا يترحم من لا يترحم
 لا لاهل الدين والعلم بقتام لا الذي على الطريق ما استقام
فصل في خطبة الرخلة من عقد وعدة ما دخلت
 وشارع العجز بالعجز مد صرحا بالتد بالوجيز
 والحرم البصر للمعتدة الا لمن سلكها في المعتدة
 كذلك التفرع من الرجعية وحل بعد الموت مثل السه

والريادة
 من لم يترحم

وهذا الباس من الأحمق وقيل إذا ان سألت لم يظهر
مغربة من موزون اربعه فصاحب الاقتناع منها منعه
ومثله حرم خطبة التي تحرم جميعا بوصف مثبت
لطيفة من التي تحتار اياك اعني واسمعي يا جاره
وسابق الناس لقول ذلك هو الفزاري سميل ابن مالك
اذ قال لما ان اتى لحارثه وحدثت لديه تلك الحادثة
ما اخت اهل البعد والحضارة كلف ترين من فزاره
اصح بهوى حرة معكاه اياك اعني واسمعي يا جاره
مالت المرأة بالاشتاره لا ابتغى الزوج ولا اذعاره
ولا فراق اهل الهدى الحارة فارحل الى ملك باستناره
حادثة شحان كل منهما انى لقوم خاطبا وانهما
وبعد عتد كل شخص اكثر ان التي حاز سوى التي ذكر
افنى اسوال شائب عتبه الفقيه ما هن المضاه الهدي النبويه
بعثة العقدين والمدلور حق لان كلا اخذ ادى استحق
ضابط الكنايه المحققه من خاطب مثل صريح حقيقه
فما انى في اللفظ ليس كمثل سوى مراده صريح احتمال
ولا يضر احتمال تبعه اذ مثله في الفرق لا يستبعد

السنن

ولستوى المجاز والحقيقه من هذه فان ترد لحقيقه
فتشوا من مال رات اسدا يرمي شباب صريح ابدأ
وقلاد اع على الشوازم للعلم المقبول بالمش لا زم
مع جواز ان يراد ما عني وهو عن استعماله لا ينبغي
وهو كناية لدوا الحباد بالرجل الطويل للقب
وضابط التعرض من الغرض بعلم سواه من اللفظ عرض
فاذ بنى ان حلت فكمما وزب راعب البك يريعا
ومن يجد مثلك من النساء وانت ذات حسن اوسس
وقوله ارضيك ومنا الحنوم ومن جوابه كبد الخ
تمت تحريم خطبة علي خطبه من احب عنده او لا
بالعلم الشرعي او من السوي اذ نهيه الصريح لم يؤول
ولو لم يكن ان لم يجب ولم يرد في معنى المذهب
والشرطه كونها في مدته خلت بها حينئذ عن عده
والعلم باستنابه المقتد لم عليه ما يعلم بالمشايد
قلت ومنه يستفيد القصد ومنت قيس عقدها مستد
صحت من غير كفو بالوصا اذ الولي لم يكن معترضا
لمن قرلش تلك والنزوح كمن علمت والرق لا صله انما

ومسا

اي من الزور

ومنعه خطبة على من لم يرد ولم يجب في لفظة ايضا ورده
 وواحب الاسمان للملكة وما لها من لسوة ونفثه
 مع الخروج من مكان الاعتداد عند ظهور حاجة ذات اشتداد
تمت من استشير فعليه بذل نصيحه لمن مال اليه
 نفى الخار من علقا على مستنصحه منعه ولم يثو ولا
 واحمد وصله وعن جرير في النص ما بلغني به الحرف فزير
 ما مستشار في مساوي الخاطب يذكر ما يفهمه الخاطب
 والجواز عبر افهاما حجب وها هو الراب من لا حيانجب
 ومن بنفسه استشير هل يتم ذكر مساويه او السنن حتم
 اذ لست بئ التراء او لا افسله عزيزه من قلعه محتسبه
 وندبوا عدم خطبه على خطبته ومثل عقد او لا
 كل قول سوى الحد ابتدرك احذم عند السهم في فاعلا
 ومن اريد اود ثم النشك والدار فكني وابن حبان راي
 فان اتى بها الولي المقتبل فحمد الله وصل وقبيل
 صح ولئن لم يكن الشور يفتول لا والندب في الشرح فوكر
 وسطل العقد بذكر قد فصل مع اتصافه بطول ان حصل
 واستحب اخذه بالناسيه وعدم التفريط الا العاصيه

انظر الى

وقال في الاحيا ليلة السرور والنصف والفرج فعليه ضرر
 ومن ليا لجمع للاغتسال يضاعف الاجر يقصد الانفسال
 ومن رضاعه وحمل يغتفر والليس فعليه لقادم السفر
وبندب الاعلان والضر عليه بالدف والمسد بالقصد اليه
 والعقد من شوال ثم له كما يدعي بان يجمع ذاشمها
 وان ينيل الله كابر كاه واودع الحالم دا مستدر كاه
 لم امر حبان الامام رفعه وموبه شة رواه الاربعه
فصل في العقد الاجاب مع قبوله والاستيجاب
 كلفك زوجه حثك او انك حثك عند انجابا يقبول ما حثك
 بلفظ زوج او اليس كلفك وينبغي القبول بالانكاح
 ولا يرضى اختلاف الصفات اذا اضافه الى الكلمات
 وصحوا عدم لفظة الرجل بصيغة امرة على السوي
 لا في قبلت والاصح بنعتد اذا بلفظ عجيبة عقد
 ان فها معناه والذي شهد فيه اختلاف مع تفصيل عهد
 لا كناية بقطع قد فصل ولا كناية كلف مدفصل
 وهزله جد ملا يسر كلفك والعق فالهزل بدين جد
 ورضيت ذالتع بنعتد لا يقبلتة ونفثا ما فقتد

ثم مولاه الخجاب يشترط مع تأهل بقاؤه انضبط
 وصح اذ عن ذكر مهرها سكت مهر مثل وهي حيلة زكيت
 والنقل في الحاوي ونحو المذهب في البيع وهو من نكاح المطلب
 ولا يصح عقده معلقا اذ الرضا المرد عن ما تحققت
 كقول من يولد قد ازردها ان كان انثى مثل مدزوجتها
 او ان تلن عذرة بنته انقضت او طلعت زوجها اذا ارتضت
 وصح الفراغ اذ اعلنت به بصدق من اخبر بالمطلقة
 لانه تحقيق وصف الحبر وليس بعلق بالفتنة معتبر
 لموت بعض والعز من فتيدها اذ اصدق شخصها اسند
 وقال في سواء بعلق بطلاق بيعه والشهر راء مستحلا
 وبطل الموقت الذي يشترط بالنفس والاجماع لا نقل فيه
 وعروه للحرف قول مثبت دع لم يقل به سوى اهل البرع
 والوكيل فيه حد انتفى لكن به لعقد من عرفه
 ومن الصالح من حديث ابن عمر في حومة الشفار عز من امر
 كعقدتي رحلين لهما ومهر كل يضع دل منهما
 ومع شرك المال والبض معا بطلان كل من لا يصح يدعي
 وان هالم يجعل لا يضعهما مهر ابيع في الاصح منهما

انظر

ومع شرك المال والبض معا بطلان كل من لا يصح يدعي
 وان هالم يجعل لا يضعهما مهر ابيع في الاصح منهما
 ثم لكل مهر مثل قد لزمت عند ابن ج وعلم من اعتقته
والشروط ان يحضر منه شاهدا حران مسلمان اي مشاهدان
 عدلان باطقان وصفا سامعا ومن دني حرقة خلف ليعان
 قال ابن ج عندنا الصباغ بطرقه الخلاف والصواع
 ومالك يشترط الاعلان والظاهر اي دين با
 وجالف لا يكتفى ستر بالشاهد من فيه لن يستر
 وبابن الروحين والاعدا يصح علي الاصح لا بائس من شخص
 لانه من جانب العرس ولي او مستجاب عنه بالتوكل
 ومحجوا ايضا فاعداه بولي على ما اعتقده
 ولا يصح بدوي للجهالة للذين لا مستورى العدا له
 ان عقد الولي امثا الثاني مختصة الفقيه باعتراضه
 اذ قال فيه ابن الصلاح مشع والمنكح عنده دام منع
 نعم بستر الرق لا ينعقد وعن اي محمدا شرود
 وبيان الفسق عند عقده من شاهد تلغى جميع صفته

وانما ثبتت بالبينة او اذ اتفق منما قد بينت
 ما لم تكن كالمفهوم استنباح بعدم الحليل الجديد المباح
 والرسد مشترك فيهما ان جلبا تخلصا ما به تطلت
 وفيه الاعتراف لا يؤثر من شاهد كبعد حكم يصدر
 فان به الزوج سوى العرف والحكم بالعرف فسخا ما انصرف
 وقبل بل طلقه له اقرارا وهو تنزيه العزير ذو وفاء
 ويلزم الزوج كل مكسر اذا خلا ودونه بشكرها
 وقولها حصر فيه ما سقان وقال لا يثبتان نكحتان
 رجع قوله فان مات انتهي ميراثها منه حكم الاتقنا
 ومهرها قبل حصوله سقط لموته او كالموت فسخا
 وعوده لها الاقل طلقا من مهر مثلها وقدر اصدقا
 وحضور اهل ستر سنناب قبله ندبا بتعميم المتنا
 كذلك الوكي عند عقده ما لم تكن متصفا بصيرة
 ما لو اولا لشرط الشها ذه على رضى المرأة بالارادة
 بل سكت فعله والخشيان اذا استنباحا رجليين يرضيان
قاعدة تصرفات الشا في غير ما التصا فيه ما هي
 كبيع مع عقود الانكح هل هي مثل حكمه مضى

او فله

او فعله كغيره اذا اتصل منه اضطراب في العسر قد حصل
 وفي حياة الشخ عز الدين وقد سئل عنها كل وقت لعقد
 ومنفقوا من حكمها والسبيل مدخرا ما قدر صفوا بالسبيل
 والاكثر من جعلوه حكما من دلهما استوى الشر وكعلما
 والنقل من الحاوي باب الفلاس والبيع انه حكم من حبس
 ومنع العا من ابتياع الف صبي مال التقي المحج وراذقتا صبي
 ومن الموارث وباب القسمة من الشرح ما وافق اضرار سمه
 وهو الذي نص عليه **الشافعي** من الام في قسمة مال شافع
 ونص ايضا في فتاة طلقته نكاح كمنوفيه طبعار غبت
 وادعت الطلاق ان منتهوا الا ما شهدا على ما يدعي
 واختلف الاصحاب فيما ذكره فقيل واجب على المستنكره
 واختارذا القاهر وقال السنووي القذب اولى ودليله فتوك
 امنا الزبيلى في ان يكسفي بقولها وباطل ان اخلفنا
 ومن ماوى البغوى ان عقد باذن مجبر صبي يتعقد
 والشخ عز الدين قال كسفي حيث الولا اثباته قد العنا
 قال ولو بان الصواب فيه سبطل عقده ولا يبقيه
 وصاحب الشامل الممدعي وكالة من عقد من لها دعي

ألقا الإمام **السَّادُّ** في عقده وفي العز من مثله في العز
 وصح اللعي لا المعنى تزل من ذلك العقد اذ لم يعزل
 وبك من حاشيته الكفاية محل الخلاف في الرعاية
 من العقد اذ تقدم العيول لا علسه وما ادعى معيول
قاعدة في المانع الذي طرأ بعد صدور الحكم بحوى صوراً
فتارة بفسده من لا بتدا جزماً أو من انتهايه ان وجد
ومرة في الابتداء بفسده ولا بفسده طرأ بفسده
 واخران من لا صح التحققا بامتنع في المثال افتراق
 وهذه قاعدة مستخرجة من ضمن اية بها مندرج به
 وهي التي نصت على البطلان بضرها الامثال لصنوائف
ومثل الدور في الكتاب **بجته** كثرة الاعناب
 لرجل أصابة داء الكبر وضعف درشته وداختر
مثال ما الطاري جزماً بفسد حدث ردة بعقد يرد
 من زوجة او امة للولد وبالرضاع ان طرأ الوابتدي
 والرق والنساق لن مجتمعاً في البدء والخطو لفسد بجمعاً
 والعيب في الزوجين بالخطو ولا يمنع ردة التمارت عيلى
 والمفسد الطاري من باب الصيام او الصلاة مانع على السدوام

وقصد الاستعمال في الحل دفع نرض الزكاة بالذي به انتفع
 وكثره الما العليد فعت حكم نجاسة بذاك ارتفعت
 وطاري العدة والاحرام من ردة مانعة الا تمام
 كذلك الطاري من الاسفار في كاعة او حنكالا وزار
 وعدد الجمعة ايضا يفتى في يد بطر وسية اذ لختبر
 وكثره الما الذي لستهم ان والبيع من مستاجرا ذبكل
 والملك في الموقوف للذي عليه يبطل عقلا الذي انما اليه
 وجعل الامام حلم الطاري من حب مولد الفتر ان طاري
 ورابع الا فتمام حر اشترى عبد الله عليه دين اشترى
 فهو على الاصح عنه لا نزول بالعق الموجه من صف النزول
 والحلم في اجاره الا كفال صح من ولهم والوالك
 فان طرأ البانوع في المحرر صح ان عقده معتبر
 وانعكس الحكم على الشواويك من النقل عنه واستنقام الكاويك
 وامسك المختار حيث استنجا دارا من الحرى ثم اسرا
 وماله قد صار ملك المسلمين لا يبطل الما من العقد المبين
 وحيث وكل الحلال رجلاً واحرم الولي ان منع زلا
 ونال امة غير فاعلم كولا فلا انفساخ بعقد

الأعلى رأى الامام المزنى وكان من العلم امام الزمير
فصل عموم امرأة لمن حبه جزماً وعن قبوله من حبه
 وماله من شق الشراح اهلية العالم الصراح
 لقول خراكلت اما امراه وهو حديث حسن لن ندراه
 وعدم الخاوى هنا فوايد به والشهد اياماً وخمساً ابيده
 والروح في الشراح من غير ولي يوجب مهر المثل لا حداً ايلي
 لشبهة الخلاف فلا دلالة اذا تعارضت تكون على
 والصبر في فيه حد الحنفى مثل التبيد والجواب ذا حنفى
 ومن الحديث رد دعوى الصبر اذا وجب المهر في حديث
تابع عن يوسف بن المومنة تكون في فائدة مستثمنة
 ليس لها فهم ولي معتبر ان فوصت بما حاطا لمعتبر
 من الرفاق الحاضر تلتفتي به وبع عتد لها بلا حنفى
 فذاك بالتحكيم عند المعتقد والمذهب الجواز فيه ان عقد
 من اهله وهو الذي قد انصرت بوصف قاص او هدى لما وصف
 فالدار مكتى روى واليه شفى عن عمر الفاروق انه لقي
 انى برؤجت كذا فابطله وجلد الزوج وروى فقله
 وفاسد الناح ليس لفتقند الى محلل فما العقد افتد

الأعلى رأى ان اسحق اذ قال فالصحيح بالا خلافت
 ومن روى قبلوا دعوى الناح ان استقل حيث منيه لا جناح
 وقيل من القوة ان وانفتت صح وتلقى ان تخلف فارقت
 ومن الجدي صح ان افترتت منفلاً وقيل ما استقرت
 وان سمعنا امرأة ستادى زوجها وتدعى زوجة في النادى
 يقضى به في حكم ارث ونسب وسيرى من يابى الذى انشعب
 والاب المزوج للكب كبر لا اذن ما جبار لشدة السولا
 في صغير وكبر باذنها ودونه فالتفوا بطنها
 قال ابن الحنفى الا جبارها حقق من عداوة غمها
 ونسب من ان ستادنا والمنع بعد طلب فسق هنا
 ان عتنت كفوا اليها راغباً والسعى من العقد يكون واجبا
 وفي سوى التغير حيث يطلب اصناعاً على ما صححوه يجب
 ولا تزوج الولي الشيب الا ما ذن ظاهر ترشيبا
 وان يلى صغيرة لا تجتمع الى زمان فيه اذنها سمع
 والجدة لو الدعت عدمه في حكم اجبار روى تف رمة
 وقيل كالأخوة لا جبر له وما ليعصن قدما بينا اليه
 لصاحب الخيصر وان سلمه ومالك فاحمد قد عمته

ثم سوا زالت البكارة بوطيها محل اولى كباره
 والختم عنده المصا به من الزنا كالبكر في الاجابة
 ويسوى الوطى الزوال لا شر له على الاصح لكن اشتبه
 عن ابن خيران وعن ابي علي ما اذا زالت بوطى الرجل
 وعن ابي حامد المحنارة من وطىها ليست لها بكارة
 ومن على حاشية من النسب فالأخ والعمة ومن لذا انشعب
 منع من تزوج الصغيرة جزئاً كنفي الاذن من كبره
 نعم سكتوا البكر اذن متصل على الاصح بعد اذن يتصل
 ويسوى الاصول خمس الثاني ولا يضر منه جهل والجب
 م على الاصح يكتفى ان يكتى بلا صياح ولذا ان محلت
 واذنها صيغة التوثيق له لم يبرأ العز فيها فقتله
 ومن لقاه من الأيمش لا يجعلون ذلك اذنا أمش
 والبغوى فساد التدرج والنوى بجوارحه حزم
صابط العقود الى الحكم يرد من خمس من الاحكام
 فقد الوالى غيبة احرام بها وعضله الحرام
تقيم البالغة المجتونة بينكم الى الحكم من برصونه
 لكن مشورة القربى تدبى والبغوى مال لا يلز وجبت

مال الامام

مال الامام وهو عند المذهب والبحر المحاوى اليه مذهب
 والرافعى اختارة من الخطب م ارتضى من غير باب ندبه
 والحكم بحري مثله من الرجل حال نكاحه بنوع خيل
 والتقل من التصديب م الرافعى اهله وهو مال الشافعى
عطف احق الاوليا الوالد ثم ابوه ذوالفخار الثالث
 م الاخ الشيعى م الاب وهذا الايام بالترتيب
 واسنان حث استويا في الدرجه وواحد يدلى بوصف الجده
 قدم من العقدة اخو الزبادة لانه كابنه وزاده
 والاخ للام من ابني عثم مقدم هنا لفرع الام
 وولد اعم عدم الشفيعه على الذي للام للقربى الحقيقي
 وفرعها وهو ابن عم اوكى من ابن عم وان ادلى
 وولد المعق منهم الولد يعقد للاصل القربى من ولد
 وان اراد ذوالولا ان يعقد زوجه السلطان لا يعقد
 لكن فنى الحداد ملك العقدة من احد الفرعين وهو زو
 لانه ولهم من دى المسئلة وجعل الولد لشيخه ليس له
 وولد لامه لا عقدة له الابنوع من ولا شمس له
 لحاكم او معق او ابن عثم وغيرنا بالخلف من ذلك عثم

قَابِدَات فرع أم سلمة من كونه زوج لن نسلمه
 قال ابن عبد البر كان طفلا عمره ولم يكن لنطق أهلا
 لأنه يوم مضاه المصطفى كان ابن تسع فولاؤه انت في
 وعثره النبي من شوال في ثمان سنين هجرة لا تخفى
 فوجب الرد لقول من قتل من عقده لها فهدا ما عقده
ثانيها أم حبيبة استغيد نكاحها من الوليد ابن سعيد
 فهو الولي اذ به الهادي ثم اباان وهم ابو عمير
 بالخلف في عمان او من حاله صنويه والهاشم ابو ذوالوالد
 ولسعيد الوليد والحكم وخالد من قبل عمر رذيل الحكم
 وميل بل زوجه النجاشي ملك ثمن وثبات جاشي
 ومن حريث مسلم مدخرجه ان اباها بعد فتح زوجته
 وعده اهل العلم هذا غلطاً واولؤه وابن جزمهم سكا
 وعند فقد عصبة النسب مقدم المصنف بعد بالسبب
 لكن على الاصح فرع المصنف اول من الاباء المحقق
 والاخ وان الاخ في المذخور اول من الاجداد في المشهور
 نعم بل عتيقة الميراث من يزوجه المولاة والاذن حسن
 فان تمت زوجه الواو لا والابن ثم الأب ثم من شلي

وعند

الاجتماع

ومن اجتماع العصبات يفرع
 بل اذنه معتبر مع الأب
 والاولاد الخمسة في المبعضة اربعة منها فاعتزضه
 ومالك البعض واولى الاقربا او معتق يزوجا من رغبنا
 وينقل الحكم الى الاباع قد ان اهليه طاعت
 والعصل وصف سفل الولاية الى الامام الحسن الرعابي
 والمناحصل منه العصف اذا دعاة من لئن عقده
 للكفو وهو من تزوج منه كحضرة القائن وبالشرع امتع
 او بشهادة اذ المخلص واضطرب الاصحاب من التكرار
ملغزة من مرشد له ابنتان مسلمتان وهما عفيفان
 بملك تزوج فتاة منهما ومنعه من اختها قد هما
جوابها احداها قد سمعت بعد التلويح الى القائن انتمت
 وعند تعيينها سدرج معين الولي منها وارح
 وينبغي ان يكن المصنف مقدم العرس وان تقدم
 وليس كالزوجه الذي قد عين خادم زوجة اذا تفريق
 وموضع القرب ما ارتقى الامام تعيينه لتكراره لمقام
 وهو مع المعسر بالصدان قد خص بمنع مطلق فها عقد

واذنه من غير كفو صدر من حاله فيه خلاص ما تدر
صححة الامام والعزالي وحكم الشمان بالابطال
فصل ولاية النواحي منفي عن الرقوة مطلقا للزعماني
عن لونه مقبل بالودال من قبل لا وقيل مقبل بل ذاله
ولا يلبى الصبر جزما والجنون ان كان مطبقا مثله يكون
واصاغوا في حالة التفريط والاطهر امتناعه فيما ادعى
وخرجوا نزوحها اذ وصفت به هنا على وجوه عرفت
وخبل به الولاية انتفت بالذات او عارضه اخفت
وباختلال نظر مثل الهدم او كبر او بسقام انهم دم
كما انتفت بالحجر بالنزديس لا بغير على اختلاف نقل
وان على مبذر لم يحكم بالفسق لا يلبى ونزل الاكثر
لعم من كان الولي المنتصر من ببعض هذه الصفات قد وصف
بلي البعيد مطلقا كان صالحا ولاوه الذي قد انتفى
ومطلون الاغما ما لو انتظر وقيل ان ضرر انقلن بالضرر
وفي الاصح ليس بمتدح العمي وخرس وسم ان فهم
والغارقي وابن معن جعل لا محل خلعت من العمر قد انتفى
ان لا نرى المرأة زوجا في رويته عنه الخلاف ينتفي

وما رآه

وما في العناية المستثنى ان كان عتيا انتفى وإما
ان قتل لا يلبى فقتل فقتل لغيره وقيل يوقل عتيا
باب عمي شعيب النبي به استدل فقها المذهب
لانه سيرة مسلم روي عن حاله وهو له ثلث مائة
فاحت لم يعم نبي مرسل وان ذاعنه ثمان الرسل
وان لعشور نقش بصره وزال لسان اني مكنته
كذلك السبي في نفاق ربه وعن امته سمات حسره
والفسق من الامام من الاذات القرب ما فرغوا
ومل لا يفرح فسق وارتضاه اهل خراسان والثر القضاة
والطرق السبعة فيه اشدت وبعضهم يقول تسع لم يصر
وحيث قلنا الفسق مانع نقل الى البعيد وقال ما انتقل
وسئل الحجة عن شقيق **قال** ان كان الذي به اتسق
اذا سلبناه الولاية انتهى لحاله مفسق زوجا
اولا فلا والنووي استحسنه وبحث السبكي فيما حسنه
وما لا هذا اولا ذابل اركي فوضعا واذن دي قرتي
تمت لعقد الولي بالقطع اهل الحرف الدينية
والسكرك الاغما ان لم يفسق به ولم يصر بحال المطبق

ما اندفع

والا فوالعدل قربة يلى وبعضهم له الولام كجمل
 على زواج مسلم مان منع او غاب فالولا للقائم رجع ارجح
 ومن كبير ديمهم لا نقبله متحفا وما سواه وهم ثقله
 ولا بلى الميرتد عقد امكلاعا واللفر ملة وان نفسوا
 رمنع الصلحة احرام ولا ينقل من الاصح للغير السولا
 نيعقد السلطان لا الدين بعد وبسوى الرجعة فيه لم يعد
 اما اذا احرم زوج فنعقد وقيله للحلال فهو ما انعقد
 وزوج السلطان ان غاب القرب نيابة ووجه نقلها غريب
 نعم ان انتهى الى التي قضى بها مونة مقلها ارجح
 ومنع التزوج في دونهما الا ما ذن في الاصح فمما
 والنصر لا زوج السلطان من يقول غاب ذو ولاي من زمن
 الا يشاهد من ماله اذ عمت وانها بغير مانع سعت
 وزا على النذب راؤفت دره فان الحث وراى تاحيه
 فغنيه وحقان لا رباب الاصول ما لبا قلان سند به يقول
 والاشعرى قدر اى حتمه والنقل عنه طروق حتمه
 والزواج في الاظهر لم يستتر طوا تعيينه بالذات بل في الاصول
 وفيه من ذلك حتما ولا يتكلم من غير كفو مشلا

من سواه

من سواه لم يصح ويقتال صح وما خيار ان شات تقال
 وان من اللقوات به وقد طلقها الا شرف فهو ما العود
 وقبل الاستبدان لا يوقل له والبغوى كال ذالن سبطه
 وليقتل الرجل عن ولها روحا الدت التي وليتها
 لم الولي لو قيل الروح قال زوحت زيدا ابني ما قال
 ولزم المحبر فمن بلغفت مجنونة تزوجها اذا بلغت
 كذلك المحسون حيث ظهرت حاجته وفي الانام اشهرت
 في الصغير يظهر غيبته رايان للامام في مسئلة
 وما للزوج للبيع ما يطلب بالغبطة من مال ما
 فتداني في الترمذى عن علي عن الرم اكلون خير من سئل
 عن كفوها الا لم لا يوحى لدمن ميت وصلاة تحضر
تحقيق الامام والفرد الى والرافعى والثاوى الثاني
 قد اوجبوا استئمان مال كغله بقدر ما احتاجه لا طله
 والزكاة وجميع المسئون للذة بتركه لم يضمن
 فحفظ ماله على كل ولي وعداني في الترمذى من رلى
 مال يتم بليكن متجرا فيه ولا يهلكه ما حرك
 من نفقات وزكاة وجبت كالعدا قيتون ندبها ثبت



اما اذا امكن بالمعاملة بعينه بذكره ممن عام له
فتركها للحكم في الاخره وان يكن شرعا اجزا ظاهره
والقضاء ينبغي التبرك عنها فاذ من حمله التبرك
فانه لا كفى عليه خافية وحجة المبيع ليست كافية
اما ترى قصصة اهل السبب في هلاهم بحيلة لا تخفى
ناهدز ولا تغتر يوما بالقدور دواير السوء به عرفات دور
ثم متاع الطفل سقا وشرا بعنكة به الوجوب قد جرب
وهذه الحالة مما مشتهر فمن اذ فوت فيه ثمنه
واوجبوا اجابة المعين بطلب من اهله تقنين
اولا فاقوة لها فمن طلب منه النقص عن لزوم ما سلب
كطلب الاداء في الشهاده وبانهم المانع ذالا راد
وفي اجماع الاوليات ابوا ان يرتفع افقهم والانسب
والاورع الاسن حيث عيبت كفوا وعميت اذ كل اذنت
ولا اعتراض منه بعد والقصاص من شرطه افا فتم في الاقتصار
فعند عطل واحد سوى عقد وعقود ينفي الذي هنا اعتقد
فالصقول الارث والاموال والعقد ابل الى الرجال
وعند الاختلاف في التقادم يقرعون بالقصاص في الدم

ح

لكن في الاقتصار بعد فترعت بشرط الرضى به لرجعت
كان تعدى واحد ثم عفى فصحة العقد الاصح لعقد
وحيث ملنا الاذن منهم لعقد يخرج منه ذات خلق معتبر
فواحد منهم يرد هال اليه وان ابا الباني فلا حجر عليه
ثم الصحيح سابق العقد بين ان زوج العمدان للزبدن
وسبب لان حالة التسوية واجهل بالسبب او المعينة
او عرف السبب وما تقاين على الاصح ومعنى مبين
وعند سبب واشتباهاه وجب توقف الى بيان ما احتجب
م على الجديد دعوى علمها بالسبب والسمع معمول بها
وحلفت ان انكرته ومضى بين واحد اقتر ما اتب
كان اقرت بينهما انقرد فتر عقد وغيره يرد
وسمعت دعوى سؤك وحلفت له على الاصح او تخلف
وجوزر المعتبرون ان يسلي جاني العقد وهذا الجرد الولي
فبين ابن ابنه بنت ابنه تباع مال لها لقومته
وذكره لشققي العقد دعوى مشتركا على خلاف يدعي
وسنح ابن العم من في رتبته ثم على الاصح تامل بلدته
ووجب العقد في الملبس له خليفة الحكم وان يكن ولد

اختلاف

وخالف البخاري وقد بان لنفسه على عسر عشد
 ومن سعتاه من السولا به في كرمي عقد بل عساه
 عتق التوقيل من كلهم او واحد على الاصح فيهم
فصل في بيع العقد جزوا الرضا منه ومن وليه الا في القصة
 من غير كفو اذ على استامه من ابنة قيس لم تكن ملامه
 وسوى من جميعهم لها وقيل فيه الفسخ بعد بثغى
 واخرى القولان في عقد الاب غير كفو دون اذن اجتنبي
 وثبت الخيار للمدك وره ان قيل الحصة في ذي الصورة
 وفي خيار ذي الولاء وجهان من علمه واجهل الجريان
تدني العا من غير اللغو لا بوجوب ما تضمن به ذات النولا
 نصا خلا فالأصل المسمى ومنعه والحجة العنبر الى
عاطفة خمس خصال تعتبر من اللغو عند الشافعي المعتبر
 فقد العيوب صنعة جارية والدين والانشاب لا المال به
 فالخير بالاموال والاكتشاد تانعه مروة الاحرار
 ان الغنى لا يستعمل صالحا والمال لغنى غا ديا وراحم
 وفتنة المرام مال ايل زعونة فهو كطل زابيل
 وخاضعة لذي الغنى ان تصانغا يذهب لثنا دينه صيغا

حاي

ولا تقولن

ولا تقولن الفقير الصابر ففصله عند الغنى الشاكر
 فالعلماء ورثوا من النبي عن ابن حبان في اجتنبي
 وعن ابن الدرداء رفعت الاثني داود لم التزم في ذا السب
 ومن البويهي اعتبار الدين كات في الحديث ذي الحسنين
 اذا التالم الذي ترصوه من الدين والعقل فلا يابونه
 يحصل في الارض افنتان وهما من ابن حبان حديث يستفاد
 منه كفاة الموال السداد والسم في قد روى زياده
 ان ابا هند وكان مكولي بحجهم وما استنكح طولا
 امر فومه البني المصطفى ان سلكوه منهم من اصلح
 ولا اعتبار بالغنى والمنتهى للحياه والنظم وقال من سبي
 ثم المحضر اعني العلم والامرا والرجال العظماء
 لانه بالحرف الشرع وصدها ما اعتبر وان شرفه
 فليست الشوقه لالامه اكفاو العزير في التمسك
 وقال في التهذيب سيد الامه ينكحها ذي اصل علمه
 وشيئا مال الصواب تعتبر نسبها بل وصرف معتبر
 ويبيعها من المعيب ما منيع للثنا عنه الاصح ثم تنزع
 اذ هي بالميلين ليست تلتزم علي الاصح فبهذا اجزموا

والصحيح

في باب الاستبراء والتصرع فيه مضطرب ويترك لمقتضيه
وقيل ان سائر البوارى ليس بكفوفاً كمن السداد
لذلك المدن الكبار والفكر وقال في الروضة هذه البوارى
وفي البیان عزوه للصبر وهو بعيد في مقال الأثر
لذلك الشباب وحال الوجه وكحول فامة ان في وجه
لكنهم يعتبرون الصنفه قالوا في ذنبها والشنفه
والشد واللحم الذي اعينتم لست براعي ابل ولا عشم
ولا حزار على ظهورهم بانوا نبأ ما وابن هند لم يسم
قال مجلى لا يوارى المنتسب الى شفيح اكلت كل ما نسب
وغیره بل بالمتلاح ان ظهره تجر وحقن كذا الكلف اشهد
فصل يزوج الصغير العتة واحدة لحاجة من اثبتته
وبعد الاجداد الماشي فتكون في الخدمة تحت ما في
ولصغير عاقل ان ينكح اربعة اذا اقتضته المصلحة
وقيل بل واحدة وقيل لا من اصله وهو وهم نقلا
واما تزوج المحبوسة عند ظهور حاجته من طهونه
اب وجد مجبر من الصنف ولا احتياج عالم لذا لا لبر
وبالغ النوع من ذو التقطع منع من ثاحه فيما ادعى

الاذا

الاذا افاق بالمغلوب من من محل بالمطلوب
وليس مستقل بحجور سفة بعقدته كل وجه وصفه
بل باذن الولي او قبيل له فان باذن من ولي قبيل له
لم يتجاوز من له قد عيشت مهر مثل ولدونه بيت
وجاز ان ينقص عما عيشته وسقطت زيادة معيشته
ومطلق الاذن مهر مثلها مقتيد في حلالها وعقدتها
ولا يصح قوله انك من تركي بما رأت في الذنق شرا
والاذن للسفينة في الفلح لا نفيدة من العقدان يؤكلا
واذنه مشترك ان قبلا له الولي عتده وقيله لا
وهو مهر مثلها شرعا ختم وفساد ما يزا لا يستم
وما غير الاذن ليس يبركي بل بوجوب التفريق منه شرعا
وليس في الرمي عليه غرمه على العجيج حيث زال علمه
وعنده علمها انتهى وقيل لا وقيل ما قل وذان او لا
وللسفينة عند حاجة بدت تفعل واحدة تقيدت
لكن يزا عند احتياج خدمته في النضر او الحاجة كعلته
واستدرك الامام والفخر الى تعذر الاذن بالاشتغال
بعد الولي لرضي الشهد الحان **قلت** من العجز عن استئذان

لا حاجة

وسرك
المطالات

ان خشي العتيان لو لم يفعل
وسرك المطالات
واذا لم يكن موافق
وانما يكون محلا قايما
وان اقترى النكاح فثبت عليه
وهو عليه باكل من السوئي
تدنب المهر ما اعتز به
اما الذي عليه بطر السقفه
رجع عقد مفلس ثم المئون
وعقد عبد دون اذن المولى
وجايز ما ذنبه فان رجع
فان به استباح ثم طلق
ومن ارغباه خلافه الذي
ثبني على دخول فاسد العقود
وسخا المواتب الماذون له
لم الجريد عندنا والاطهر
والبشر والروضة في المذلول
وهو مخالف لنهر الشامي
وما صاها في الرضاع الشراعي

ثم التماس

القاسم

ثم القاسم محبة الاجباراه
للراد اما طلب الرقيق لا
وقيل بل يلزمه كاي سرك
تمتة كجبر مطلق الاما
وقيل من التي عليه حرمت
وعقد المملوك لا السولاية
رايت تشبيها لبعض صحبنا
من الاصح سيد الذمية
والسيد الفاسق والماتب
والمنع في الولي من عبد الصبي
نعم له من ملكه لا ممت
وقيل لا لانه منقصر
جوازه بامة الصبي
واما لثب صغيره
خاتمة في ما عبد شيخ
عن جابر وان رواه ابن عقيل
من الحلال والحرام لعتمد
ولو باكره على ذي المسئلة
يلزم مولاه هذا ان نفع لا
احد اذ نزل عنه الشررا
على النكاح سيد ما الهما
ان طلبته عفة ما حرمت
على الاصح مال في النكاح
يومي الى المفروق في بعض البن
يوجب عقدها تحسن نية
زوجان ان اناها راغب
في طحال غير نصيب
على الاصح لجهو رغبته
ممنار بعضهم يخصص
والنهر شاهد الذي التضيته
تدخل في العموم كالكبيره
بغير اذن عاها بالرفع صح
عنه فعبدا لله عندهم عليه
وفي حديث الصوت ما روي يرد

و هو حديث

وفي حديث ان جابر ارجل فيه لعبد الله شهرا حيث حل
فجاءه ان انيس مسرعا ومنه لا من غيره قد سمعا
ان العباد تحشرون بهما عزلا عداة خاضعين ندما
ثم نادهم بصوت سمعه من ذلك الموقف حقا بجمعه
سقول ان الملك الديان العالم الرحيم والرحمن
ان الملوك ان ارباب الدنيا ان الذين بطروا عند الغنى
ان الذين اقتدروا وهم زوا ان الذين ظلموا ونهزوا
ان الذين خولوا فستكروا ان الذين خادعوا ومكروا
لا ينبغي لاحد سكنى الخلود او التي بها تبدل الجلود
واحد يطلبه ثم ظلمه وان يكن لبثمة قد ظلمه
فلو انتم ما لنا مال فقال بالحسنات والذنوب يستقال
فذا الحديث كان شيخ المنذر المقدسي منه بالخ
وماك ذاموهن وضعفه بان عقيل فاعتبر بما وصفه
باب موانع النكاح فيها مؤيد اوله وعنه في ينهي
فسيب المؤيد القرب وما للارتضاع والتمهارة انتهى
نصاب القرب هذا الاصل محرمات العقد الفصول
وما الاصل سابق من فصله ومبتدئ فصول الاصل

وعلى المنصور

وعن ان منصور البغدادي جميع ما ينسب الاولاد
من جهة الأعمام واخوانه كرم من قرابة موصولة
والأصل فيه حرمت عليكم اي عقد هن المنتهي اليكم
وقول الحرمة الذوات مستوي حرمة الوطى بضعف قدره
واحد العقدة من نفي الجسد حرمة اقدام على عقد فسد
والشيخ عز الدين قبل حرمة بعضهم عن مثل هذا حرمة
ربما في الاحيا حظا اذ يراد معناه شرعا لا سواه باطراد
بالامهات عقد هن الحرمة وملت من ميلاده محرم
ومن لهن اصله له التحار حقيقة ذاك وهذا اللفظ مجاز
والحرمة البت لذات السولد وان ساهى الفرع في حله خلد
تمت فخر خلقت من الزنا بكرة عقد هالده **عندنا**
واحمد والحنفي منفاه. وبعضهم شنع بالذي ادعاه
وان ان احمد والرواني مدمنعا نكاحا للزنا في
ثم الاصح ان ذات النفي لا محل للنكاح لظن ان لا
وفي السمة الخلاف قد حبري في قتلها وحده قد افترأ
ومن باحت قد افترأ في اخوه ما ادعاه ثم حلفا
كان تكن محموله اذ نسبت لحرمة اولاد والخلاف مد ثبت

واما الكلمات في المشتبه بنسبة الآباء وبنسبة
 والاخت والعمة ثم احواله ومنت اخت واه نزل
ومولا الشيع ايضا الرضاع تحرم من نصا كاشفاق لا يضاع
 فني الهجر من حدت الابضاع تحرمه كسب ليس بضاع
 وقال اهل الظاهر المحرمه ما حرم الله فدي تحريمه
 كل انثى ارضعتك والدك وتشر على هذا الفروع الواردة
 فني الاصول والفروع ليسرك وفي الحواشي الحكم ليسرك
 لا لسوق الآباء والاحداد وسائر الاذلة والاحداث
 فمن في القدام والخلف يد كرم من بالعقد على التابيد
 ان عقد هت اما الفاسد ما يحظر بالدخول فيه وارذ
 في الشتر والروضة والحذر والوهم في قايق ثقت
 وفي القرب والرضاع ما اختلف حكمه في لاية الاما سلف
 في الحظر والجمع للاحتراز عما مضى من عدم الحب واز
 قبل ظهور ملة الاسلام عنابه بسيد الانام
 لم ينح في النسب المحرمه شئ من السفاح بل تركه
 بل كان في بعض قبائل العرب مدان هذا في زمان اقرب
 ونسب المختار صين مطلقا وبعضهم اخفا فيما اختلفا

ونسب المختار صين مطلقا وبعضهم اخفا فيما اختلفا
 اذ قال شياردة الابنه ومن الجاحظ منه وهم
 وبالدليل بين الصواب وموذا يبرجواله الشوايا
 وام زوجة فرست مهنما تحرم بالعقد الذي تفت ثما
 وبالدخول خصه ابن مسعود وهو على موافقيه مسعود
 تاحد الذي كني ابو الحسن وهو على صابونه لم يحسن
 وبالدخول تحرم الرقيب وان تكن من حجره قربه
 ومنت زوج الاب ليست تحرم كام زوج البنت فيما جزوا
 وام زوجة ابنة ومنى رزوجه الرب طل انهي
 والوحي في ملك الميسر حكم له ما للعقد فيه حرم
 وكل ما اختص به في جلوسه في نظره وسفر وخلوته
 والوحي بالشبهة من مختار موجه الحرمه في الاثمه
 من حقه على صحح المذهب وخفت الاموات من الشيب
 لكن لايه المحرمية انتفت وخالف الامام فما وصفت
 وتثبت الامر ان حيث استند ما لايه حرقه تحققت
تدبير استند خال الزوج او ما سوى شبهة منه راو
 ثبوت الاعتماد والمفاهم كذلك الانساب من صاهره

ومنه على صابونه لم يحسن
 ومنه على صابونه لم يحسن
 ومنه على صابونه لم يحسن

لا المهر والتكليف والاحضان به ورجعة على اضطراب مذهبه
 وليس يثبت الزنا صهاره والحنفي علس هذا اختاره
 واحمد وليست المباشرة بشهوة بالوطى في المصاهرة
 وهو اخبر راجد والثاني قال به الفراء والروبياني
 لانه تلذذ والمحرّم عنه افتداه فهو عليه حرم
 والحكم للجمع الذي قد انضبط بالحصر او حرمة فيه اختلط
 وان طرأ مويداً المحرمته منع فيه العند عن قتمته
 وجمع اخين وكل الامشّه محرم كخاله وعمشّه
 وعمّة العمّة انما منعت وخالة الخالة كف وقعت
 والعنتان مطلقا والخالتان من اراد الخالتان
 ونحوه الصحيح والحسن مع من محرم جمع لعشيرة
الطيفة في الحمة المهمة من خالة انت وعمشّه
 من سورة الاحزاب والعنف والخال بالذكور في النور الطرد
 لان هذا العموم الناس ولم تكن عم سوى العباس
 عند نزول اية الاحزاب فحافظ الامراء في ذال الباب
 وكان للعباس اذ ذاك اجتمع ثلاثة من البنات لمجمع
 ثمان من أمته صفية واختها اميمة الوفية

وست ام الفضل وهى تبنى ام حبيبة وكانت دكنا
 ولم يكن من ولد الاعمام منتمياً السيد الامام
 غرابنة لجمرة صغيرة وقصته الاخذ لها شهيرة
 وحمزة كان من الرضا ع اخا رسول الله بالاجماع
 وما عداهن من زوجات وستة قد طرد العتات
 برّة والجنس منات حمش نسل اميرة بغير حدس
 اما صغيره فهدى بنتها ام حبيبة اذا تبيتها
 ما من حرام خالدمزوحه وامواقيهم بالنقل الحية
 فبان ان النسل من عمته ملن منه الجمع من جهاته
 وعدم من اسلا من يروى عاتكة صغيره واروى
 والقول من الخال وفي الخالات بالعم والعتات من الخالات
 وكل جمع في النسخ حظر المحرم من ولي ملك لا الشرا
 كان اتى واحدة فالاحرى تحريمها لوقت حظر محرمي
 في بعض السابون الاضايه بيع او نكاح او كتابه
 لا يحسن والاحرام والروايات على الاصح اذ يقين احدا
 وليس يلقى قوله حرمته ولا اذ ارتدت للفراخت
 والوطى من دبرها كالقبيل والمسلم بالشهوة خلوه انقل

وما نفاق للرفق امرأتان والحذر أربع وشذت اثنان
 القاسمية استباحوا جمع ما جمعة المختار من سوي الاما
 والظاهر ضيقه والفرقتان من مدعاها به محجبتان
 وبطل العقد على خسر موعا فان تلبس مهنين اخذان ادعا
 بخلان دي الا خسر من الكبير ومنع النقص من الصغير
 وما عدا ما على البكر موت اضعفته خرج من الخفيف
 وقد حكى العقبة وحكا طلقا في الخمس البكرين قطعا طلقا
 فان تلبس واحدة في عونها ثم اثنتان اثنا من بعدا
 م ثلاث والقياس بطل منهن ما منه الفساد يحصل
 وان يح اول وشان واحكم من المحصور بالبنيان
 مرجعه للنزوح فالذي اعترف بعدم السبق لديه وعرف
 مهنين دون الغير بالبخلان وسلم الثاني عن الاصلان
 وولد الحداد قال تعند ما عدا واحدة اذ لسند
 لها نواح مفرد وزيفوا قولته ونعز ما انصفوا
قلت بطن قوله الذي اعترف من قوله الشئان من حكم فرفن
 من امرأة زوجها شخصان وانهم السابق من العرفان
 فاحكم من العقد بالبخلان نجر ما قاله بل فرقات

والمراد بالبد

والحذر والعبد اذا ما خلعتا **جما وبأجمعاً** او مفرق
 فلا تحل بعد حتى تنكحا دل سوي الزوج بعقد صحيحا
 فالعطل عرسه لما اشتكت اجاب خير الخلق ما له حكمت
 بقوله حتى يزوجين اليك اخره بالاعاق نفت
 وهذه المرأة بالعميم ثدعروفتل انها الرميصة
 اميمة اميمة تعيمه عايسته ثممه سميه
فمداه اقوالها الثمانية في الاسم قد بدت هنا علانية
 والشرط الانتشار والامان لحفل وزوج لم يطلق ا ولا
 وشرطه يغيب كل الحشفة في قبل ولو شوب لفقه
 على الصحيح والزبيلى حكي ذلك من الصغير ثم استدركا
 ووطيها في حيفن او احدا او من نهار واجب الصيام
 او كمن غيرها يغيب حلها نصا ومن الردة ما احلها
 وليس تلبس ولم سبيد ولا حدوث ملكها بان ينزلا
 قد شرط البصر والعقد قط عند سعيد حظه به سقط
 اما زواجها بعبد الصغير وبعد وطيقا لها ملكا يصير
 فهو على اجباره يبنى وتد ائق به منا امام بعقد
وفي الحديث لعن المحلل ومن له بقصد تحلل

في المهر كقداتي والنسائي عن ابن مسعود برفع قدره
 وانتهت نكاحه معاً قد حكي بالرفع من الانواع والمستدرك
 وحملوا النكاح على الذي شرطه خلافاً لذي اشتراط
 وان نوى او كان منه عاوه فيكون العقد الذي اراده
 وصح منه العقد حين يعقده **ومالك تاجيد لا يحرمه**
 وكبر زوج عنه في الحرج والمروزي قال في الامر ثدب
 قال النواوي من العنود ان غلط في الخطر بطن الثاني
 فلهما به العتود فسدت بكرة فعله بها اذ قصدت
 وقوله من زمن الامكان فلقين بعدك زوج شالي
 بعد دخوله وعدتي قد اعصت قبل اذ لا شبهة قد عرضت
 وانكره عند الارتياح محجوا والخطوان كذب زوج اوضح
 وجاز ان ينكحها اذ ارجع وقال ملته لعارض الخرج
 وقيل عتده اذا ما انكرت في محلل عليه حظرت
ولك ان تقول كيف قبل دعوى كلاك رجل لا جهل
 والشع في النسيه مد مثلهما بان زوجاً بعدة خللها
لعن يقول امراة ما بدت حرمتها بطلقة لها بدت
وبني التي نعت بالرمش بعد دخول ومودوا امتناع

انزوح

ان زوحت باذنها وكلقت فبعدة الحرمه مد تعلقت
فصل في النكاح من ملكها او بعضها وان توالي ملكها
 فعقده النكاح والملك معاً من البداء والدوام لن يجتمعا
 وفيه لا يتبع من قلته او بعضه حيث يتم ملكه
 وسبق علق بنكاح علقته يبطل عقده الذي قد اكلفه
 والحرج لا يجمع بين امثليين وانما تنكحها صفت بين
 ان لا يكون كونه من يصح لو صف الاستمتاع فيما محجوا
 قليل ولا تكون غير صالحة من خيرة على طهرت راحه
 وان يكون خايفاً من العنت وحجبه عن امة بيعاً ثبت
 وان على غايبة قد اقتدر وخاف سوا عليه ما قدر
 وظهرت مشقة تحلل له كخيرة بجله مؤجلاً
 ولا تحلل امراة لمن وجب بدون مهر المثل شيئا لعمد
سؤال الايات جات بينا بفقد حول حصنات مومنات
 فمن عن المعيند بمدا اجاب مخرج الغالب لم يبد جواب
 اذ مخرج الغالب لا مغموم له والشع عز الدين لما اسس له
 اجاب ان القول بالنكاح اول من المخصوص بالعموم
 وشارح المحصول فيه حقيقته بطرق اصولها محققه

والشرط فيها ان تكون مساهة وملكها فنهنا ما حرمة
 وقتل لا وقتيل بل ممتنع في عزير نسب اذ يفتح
 ما لبثت من ذي شرف رفيقه لسيد الام على الحقيقة
وفي القدم ما نفس العبد لا يسترق ابد او ان شئ
وفي الجسد ما عند ياشم من يثمن حل شئ حرم
 قال ولولا نرك هذا جئت كان المني ان تترك العرب
 وحل للذي من احرار ومن عبيد امة الدفنار
 على الاصل لا لعبد مسلم وذات تبعين ههنا احكم
 ما على ذوات رق جاري والعقد لا يفتح باليسار
 ولا بعقد حرة اذا لم يكن في اجتماع عقد ذي قرار
 فله مثل كساح حرمة واجنبية فله حرمة
 واجمع بين حرة والصبي كحر بعض جاز والعبد
 وجامع الشؤ وطلاي زوج صغير في رطب كساح
واقعة دويصرة خاف الزنا بامة اذ نال بالعشق العت
 فانصر انما عليه حرمت ولا يباح بالهوى حرم بيت
 لمن لم يظور عليه قدمتين او بالتي قد حرمت قد افنتان
 وجاز للمسوح ان يزوجا بامة الغير لا لغيره في كساح

وولد الواجد كحل حره من امة سيد كما عتده
 كامة لشبهة العقد كما به الحسين في الفتاوى حط
فصل علينا المحرم الا بالتي ليس لها اصل كتاب مثبت
 كعابدات السمسم او اشجارها او كوكب او وثن او نارها
 او ما طنبه نرى او عكلت ومن ما تزدت بعكلت
 وادرج الاحياء التي سقر جميع من بيعة شرعا كعبد
 مثل الاباحه ذي الفناد قال ابو منصور البغدادي
 لحرم عتد الاكثر من البرره نواح ذات بيعة مكفون
 لذات الاعتزال والجهمة ومن علت من الرضا الحوية
 وذات تشبيه بقول الرازي بصورة تحذرك انما الفت
ثم ذكاة هو لا حرمت اذ صفة الكفر لهم تحتمت
 لمن يرى يكفرهم كساح والاثرون باجواز حلهما
 مستفي القبح مانه يعتد ومنهم من كفر قد استقر
 ومنهم منوم محضهم كساح ومنهم الشئ نفي المعشر
 لست اري يكفر اهل القبله ولا برودة احط فصلة
 حشية على كساح رجلها وجهه في هذا الباب
 والمجوس شبهة والا كساح انهم اهل كتاب فسدوا

مجزئة **أما** اتحاحهم فلا وذمهم لمسلم ما حلالا
 اما ابن حزم فيقول نعم ما بالحل اذ لم يثبت فها
 وامرهم من زمن الصحابة اشكل واجتهد تجد جوابه
 والمحضات من ادلى الكتاب حل بلا خلاف عن اصحاب
 وولد العازر وقا ابن عباس مد خالف في الحل اثر الناس
 ربا عاق نكح الحسد بيته ومثله الهج في لذميه
 في الكتاب بيته ذات نيت يتي الى اليهود او نصارى الذممة
 ومنها التوراة والابجيل ختمها التحريف والتبدل
 كانت الكافران قبلنا والآن قد نسخت ابشرنا
 ولبيس منها التي عدلت بحرف على الخليل نزلت
 وما على شيت وادريس وما الى الزبور والمواغظ انما
 لكن يُعتره هولا والاصح تحريمه مثل مجوسي ورج
 فلا تحل منهم الذبائح ولا نكحون هذا السراج
 والاظهر الحل لذات ذمه مدخلت اصولها في الاممة
 من قبل نسخ الدين والتحريف وقيل قبل الفسخ ذو تزييف
تابع من اصلهم لا يعرف ومم باهل ذممة تقربوا
 فالامر من ذمهم يشك رعمه من كل زمان يسأل

الدهر

والمذهب الحل ولا يخرج على نواحيهم فغيره يخرج
 بل هو تابع للعقد الذممة وجعل السبيل في حال الحرمة
 في الكتابية في السبيل كذا ذات اسلام في الامسكيات
 والقسم والعشرون والطلاق والحيف والنكاح والنفقات
 لكنهما شو مخرجين تطهر بالغسل جزما وعليه تجبر
 والزواج في القصد ينوب عنهما وليس يكتفى بذلك منهما
 ان اسلمت لغيلة الاشهر اجبارها على زوال المنكر
 كحل خنزير وشرب مسكر والعنسل من جنابه في الاظهر
 ولا خلاف انها والمسلمة مجبرها زوج له مسلمة
 على ازالة النجاسة التي من بدن وما اشان الخلقة
 وبيع ذو ثورن وذمته مقرر مجزئة ذو عصمه
 والولد الحادث بين ابوين ان فرضا في حكمه مختلفان
 تلحقه بالاب في الاستباب وقد رجزه بلا ارتباب
 ومن الولا والحرار المعترف والرق والتحرير بالام عرفت
قاعدة فرع رقيق يولد ما بين حريين وعكسا ولدوا
صورته او هي فرع تحريم امته وعكس هذا فجعله
 في رقي عبد زوجة رقيقه يظهرنا زوجته العتيقة

في الامسكيات
 في الامسكيات
 في الامسكيات

فقد عنه حُرَّ بطن الواحي وعكسه نُعْزِي إِلَى الْإِسْلَامِ
خاتمة أهل الكتابين فرق والصابئون أهل سبق ما اُتِزق
 لانهم كانوا على عهد الخليل وخالفوا من بعده بلا دليل
 والحكم بينهم **عندنا** بالسامرة ان خالفوا اصول دين طاهر
 محرمن او لا اهل دمتهم والفرع من مكنز بدمته
 هل هو مسلم لغرض رَد او حكمه لولد المشرئ
الظاهر الأول ما لم يعتقد بعد البلوغ مثل اصيل عقد
 لانه من مسلمين طاهرا وسريان الاعتقاد لا يري
 اما الرلوشي فمن نصير ومزبد الظلم ما تبصر
 لانهم وافقوا الاصول ولا ولم قد بدلو انشديد لا
 ولعدى ابن حاتم حنبر في ذلك قد اسند ابو عمير
 لم اليهودي الذي تنصرا او عكسه الا طهر لن يقترا
 وما سوى الاسلام ليس قبل منه وقيل بل يقترا الاول
 ولا نقره على التوثيق ثم على الما من القبول يبنى
 ولا تحل هذه لمسلم فان يكن نكحها لم يحكم
 لها بغير الحكم المشرئ من حنبرها او انتها العبد
 ووشى الكفر ان تهووا او عاد قسلا يعقرا بدا

بالم

بل هو بالمرتد ليس قبل منه سوى اسلامه او يقتل
 ولا تحل مطلقا اذ ارتداد ونسبة الاولاد منها باعتماد
 ثابتة والحد فيه منتهى والمهر لازم بلا سوق
 واحد الزوجين او مامعا بالارتداد اذ افرقا او جمعا
 قبل الا دخول لا اذا اموقا من بعد في علة او رجعا
 او لا فبانت من زمان الردة وحرم الرمي مثل المشرئ
 والحد فيه لا متناع ذواندفاع والمهر فضا علس ذات الارتجاع
 يسقط بالاسلام لان تحرم اخت واربع لسوق سوى من ريموا
 في مدة الموضع العزوفه وصححو النكاح في الموضوفه
 منها اذ اعاد الى الاسلام وخلعها بغير في السدوام
باب نكاح المشرئ الكتاب او غيره آمن بالكتاب
 وحته دميعة دام عسلي نكاحه بل وصف فعلا
 او وثيقة ترى ان كانت تجست بيا متناع بانت
 من حين اسلام له فان اصدر واسلمت فذا انعماس اقتصر
 او اسلماموا فقيه بالسدوام يقتضى له في منتهى القوم التمام
 او الطفلين في الاسلام فامض من السقصر والابرام
 ووالد الحفل مع التبشير سطل من عقد لها مقدره

قد

مع

فما

ان أسلمت بغير أوجها معا التهديب نصا ورذا
 وموقف الخلافة والظهار في موقف واحد فمانع
 وفيه لا شيء اربعا ولا اخشا لها قد اسلمت على الولا
 رحمت دام لا يضر المفسد ان زال بالاسلام ثم المقصد
 تليها الآن له والمبطل ان دام فالنكاح جزئيا بكل
 ففي نكاح لا ولي فيه ولا شهود بعد منفيه
 كذا في عدة ان اعضاء من حال اسلامها ان فرضت
 في شبهة قارنت الاسلاما او اقتوا واعتقدوا الله واما
 لا نكاح محرم فان فرضت احرام من اسلم لسنا لعرض
 ان اسلمت والزواج مسلم اقتر وميل قطعا حكمه لا يستقر
تمت نكاح دي الكفر الصريح من الشرع محكوم بانه محرم
 وقيل فاسد ولا غرق له اذا اترافعوا الى من اطلعه
 اما اذا اترافعوا فيه مثالا يقر الا مقتضى شرع علا
 لكن اقر رخصة للمسلم لحشية التفسير اذ لم يسلم
 وقيل ان اسلم ثم قتر به استبنا عقده معتبرا
 او لا فلا فمن لا ثا كلفا واسلما فبالحلل البعثا
 ولعدها البين ان في الشرك رد بلا تحلل فاسلمنا يسرد

من الشرع

ان لا يرد

وان بشرتك نكحت واسلمت حلت كذا المسلم اذا انتمت
 واما طلقه قبل حسب عليه في اسلامه اذا نسب
 ثم مسماه الصحيح للتي مقرر ففاسد لم يثبت
 الا التي في حال كونه قبضت وبعده مهر مثل عوصت
 وبعضه الباطني بفساد ففك ومن ماتت تكبر سفتك
 ونفسي اسحقا فها ان فوصت واعقد النفي وحيث قبضت
 زقا من الكفر الذي تقدر ومن الاصح قبلة تحدد
 وقيل وزنه وقيل العبد وقمة الكفر بماتت روا
 ومن به بعد الدخول يدفوت لها المسمى ان صحى ادعت
 ان صح عقد والافله صداق مثله اذا ايشملها
 او قبله دمج حيث الاندفاع منها فلا شيء لها لا استقاع
 وفيه في اسلامه نصف الذي سمي صحى غيره لم ياخذ
 اولا نصف مهر مثله ولا تحفى شروع الباب فيما نقله
 وان اليها قد تداعى مسلم وغيره وجب حكم مسلم
 كذا الاهل ذمة في الاكهم وميل لا يبل هو ذو خير
 عند الخنا ذمة فلا اختلاف ثوبه قطعا وقيل بالخلاف
 ثم تقدم على الذي استشهد له اسلموا او باطل بالانقار

وان تباعدوا يئوسا فاسده فذل ما نفعنا فاسده
ودون مبعض بعض العقد وان تخالموا الحالك لهم امن
فالتوا المتبايعين الا ان بها فان الرجا كذا قد انتهت
نفي الاصح انه مبني به وفيل لا بل كذا فليعنيه
فصل اذا أسلم ذكوري الثمن اربعة كيف عتلا
ومعه اسلمن او في العدة او كن من نسا اهل الدمة
لزمت اختيار اربع فمستط وبان دفاع عقد ما زاد سقط
ومعه قبل الدخول ان حصل اسلام اربع معقده انقل
او بعدة من عدة تعينت كل وفيه صور يثبت
وذو الصبي او الجنون اخرت خيرة وثقائه جدت
ومن على ام وبناتها اهدى واثنا ذميتين ابدا
او لا ولكن معه اسلمت ما لدخول ابد احرم
او لا بان فانه تعينت وقيل بل كخيرة يثبت
او بانة تعينت او امها حرمتا موبدا احرمها
وقيل بقي الام وهو منبني على فساد عقده المعين
او حته ربيعة فاسلمت من عدة او معه وسلمت
اقران حلت له تلك وفي خلف قبل الدخول يثبت

او عدد من الام

او عدد من الام فاسدا اذا أسلمن او من عدة زال الاذي
مختار ان حلت له عند اجتماع اسلامهم واحدة لا نزاع
اولا ان دفعه ابد او الحدة مع الاما المحض مستترة
فان اصررت وانقضت عدتها مختارا بشرط فانه انتهى
فان عمن ومي ايضا اسلمت وبعد ما في عدة مدسملت
اسلمن صرن حرا ير مفا اسلمن مختار له اربعة
وعدة الفصل حدث الزهرى عن سالم عن ابيه في التمر
من امير غيلان رواه ابن يزن والترمذي وابن حبان المنيه
والحالم استدر له وصحة وقد روى زيادة مصححه
عربية او دعها ابو الفرج كتاب بلقي نهوم من درج
اسلم من بقيت ستة لسوق دل على عشر نساة الشوق
وهو كما قال مسعودان لعشر معتب فرعات لعمر
او عقيل عروة سفيان وعدم اشهرهم غيلان
مع غين ولعين لا قسم ولا نقل هو ابن غيلان منهم
ودفع الوهمان لان الحاجب كنهه وكسح كل واجب
فبالصواب فيه غير خبزم **والشافعي** لعمره التزم
لترك الاستفصال والعبارة خالفنا نضر اري اعتباره

لعمره

مراير الحاجب

غريبة أخرى لكسرى قدان غيلان في قصوره وموشى
 فقال لكسرى ما أحب ولداك ^{الملك} قال غايث عن بلدك
 حتى يعود والمرضى للشفا وذو الصبي الى زمان الاكتفا
 فقال ما اكلك قال البر فقال منه العقل ثم البر
 وروى الكامل لما سببه ^{للحنفي} هو ذه اذ حسبه
 وابنه غيلان سمي ياديه بالبا والداك ويا نائيه
 وهو التي قد قال هيت حضرت باربع وبثمان اذ برت
 ان طقت بكم لغدت ^{سواف} نهضت فامة ثنت
 ولعد موت اصلها نرجت بفرع عوف وله قد انجت
 بعد زمان بنتها جويرة زوجها المسور بعد توريه
أخرى روى احمد ان عمرا احبر عن غيلان بالذي جري
 من مسممة المال على ورشته وكونه طلق طر نسوة
 وقال ان اجلي قد اقرب وليس لي من رعد العيش اب
 قال له العاروف ان ماردا عذ في نفسك هذا الواردا
 ثم عساك ان لعيش زمنا وان تظل ذ اسقام زمنا
 افسم بالله لين لم ترجع مالك والسنا بعد المرجع
 ومت بعدها لا قضيه ^م مالك بالارث لمن فاعرف

نور

وبعده لا رجعت قيسر كما مثل ابر رغال لما اشركا
والاختيار اخترت او امسلكك مررت تحت ذلك او تحتك
 او الخلاق لا لحماره ولا وحى وابلا وفسخ مدثلا
 والفسخ لا تعلق لا يعلق واخصر من الكسرة اندفاع يلق
 للزائدات ثم بالتعيين يوم مزل بالانفاق للتبيين
 ثم بترك ما الامام امسره بحسبه وامتناع عزره
 ولست دام حبسه ليفعله وان راى ثلث ارض فعله
 وان يحبس من او اعنى لسم بحبس الى زوال باب به الم
قاعدة على وجوب الاختيار مد اجمع الاصحاب في كل دار
 لا مر غيلان به ^{لجف} لوا امره كوجوب مما جعلوا
 وهم الشكلى ان الاولا امر ابا حده ولن يور لا
 والا مرفراق للتحشم لحنس وامتناع ماسمي
 من جمع ما زاد وقال الم طلق من قولهم يغتيد اذ يطلق
فصل معا ان اسلم استمته بفقده وكسوة اشرت
 او بعدة كالنفقات بنته عنده لها في زمن الخلص
 واولا ان اسلمت تم شبع في علة او قد اصرا المتبع
 فان لها على النجج النفقة لعدة لا بارنداد اخلقه

قاعدة

منها وان من عدة قد أسلمت فان موارتد اليها سلمت
وان مما ارتد امعاً لبغوى يقول ارتدادها وموتوك
لم الاصح انها المصرفة من ثمن اسلام بسبق اطلاقه
خاتمة كل فراق ذي اعتلاق بالفسد والاسلام فسخ لا طلاق
والحنفي قال ان لم يشؤ من فسخ وما سواه تطلق عني
باب الخيار مع اعفاف حتم وبنجاح العقد حله حتم
حدث بزواج النبي من بني غفار في الحالم عن تبعث
وفي ابنه الفجاء اسماء والخلا فهدا في الاستيعاب يروي بائناً
وفي بربر خيرت بديره وقيل يد عن قسمها بالخبر
رواه مسلم وفي حديث البخاري نضر على شعاعة المختار
واعتمد الاصحاب ما به عمده قضى ووافقوه في الذي امر
ففي الموطأ مالك اخوجه وعنه في العيين مثل ذلك
فالسبب الذي عليه الاتفاق عيب وتغير بمرور انواع العتاق
فاحد الزوجين ان وجد في سواه عيب كجنون ما حرم
ولو مع النقطه الكشيرة ولم يراعوا الطب في المسد لور
او اجذا ما ابرصاً او لقيت من قرن او رتق ما عفيت
او موعر قبلها ذومعاً او قد غنى بالجب مالم يثبت

بلغ ما لم

بالاستيعاب

بشر

ثبت في فسخ نكاحه الخيار وان يكن تسببت في الاختيار
وهذه تشبه في المثال قتل ذوى الارث للاستحصال
وقتل مدون وام الولد ومهدم ما استوجبه بالتفرد
والشافعي نافي للعقد وي عن الاطباء في تقيض الادوا
وصح لا عدوى اي الكل اليه ومنه فاعتماد خلقه عليه
وفيه لا يورده ثم من علي وفردا لليث وكل "ا" ولا
وفي حديث مسلم يرويه عن ولد الشريد عن ابيه
اذ قال من عتقت جالمصطفى قومهم اجزم قد خلصنا
امرأة بنينا بالرجعة ومال منه مد اجزت البيعة
وقال من الطاعون ما لا يخفى والجمع مكن بلطفه الحنفى
واما ثبت ما لم يظهر ولا يثبت وخصاً في الاظهر
واحمد حنفى عيب العتق اذا علا بفرجها واستقل
م السو حنفى الامام زاهد الحق ما الاضرار فيه ظاهر
بالسبعة العيوب كالقنات والخير والنفس من الانسان
وقيل ما فووت الاستمتاع وقيل بل ما نفرد الطبائعا
ولمنع الزوج من الاجبار على زوال مثبت الخيار
وقيل لا فسخ هنا من وحده به مثاله وان له استجد

والخبر القولين لا يمنع لهما بغيره حتى واضح ولا بهما
 وبابتدأ برص مع جدام لمنع منع العقد والدالام
 وليس ثبت الخيار حمت وبله وسفه حمت
 والفسخ بالعيب يزله الرضا حتى ولو زاد اذكي ومرصتا
 ان كان في مكانه فان طركي فاحش فالرد بالنقص جري
 وظنها سلامة في الرجل قبل حصول الاذن منها للسؤل
 لا ثبت الخيار بعد عقدها ولا يلون موجبا للرد هـ
 والرافعي فيه في الشرح فرق بين حضور النقص او فسوق طركي
 وجعل الفسخ هنا بالثاني اذ فضله الوسيط بالرجحان
 واحمل المد لور في الوجيز وارتاب فيه شارح التعجب
 والنقل ان الفسخ بالمد لور ثبت في مذهب المشهور
 ما يفرق في التناوي قسره والرافعي قبل عقد سطر
 وان به كذا عيب خيرت لا عنة بعد دخول قترت
 وخير الزوج على الجدة في جادتها وفي القدم ثبت في
 ولا خيار كدوث للسؤل ولا جئت او قتران ما ولي
 نعم له ان قارن الجسود او جدم او برص يكون
 وهو على الفور ومهرها سقط بالفسخ من قبل دخوله نقط

ولعدة الاصح مهر مثلها ان مقارن اتي من اجلها
 او من عقدة ووطيه طرا ووالحي جهلة حين جري
 ثم المسمى بعد وطى ان الخ بالفسخ بالردة حيث ثبتا
 والزواج في الجديد لا رجوع له على المعتل بعد فسخه
والشرط في العتة ان يرتفعا لما لم يثبت المدعي
 وسائر العيوب حكمها الذي على الاصح اذ به زال الاذى
 وثبتت العتة بالاقرار او بيمينه عليه لا شيا راو
 وبيمينها اذا ما نكلا رقتا امتناعه وقتيل لا
 وبعد ان ثبتت اذا ان طلبت مهمل عامام بعد ان ايت
 فان يغفل وطيمتا خلفه والنكول في الممين فخلقه
 فان اقترأ وعليه اقسمت ففسخ به استقلت وسمت
 وقيل يحتاج لاذن العتافي او فسخه في ذلك التفت في
 والظاهرى قال لا يؤول ذوعنة والفسخ لا يؤول
 ومن اعترأ بها والمصرن والحبر لا يحسب من عام ففنى
 والمرض الذي اليه ينتسب وحسه وسفه منها حسب
 وبعد مدة به اذا ارتضت يسقط حقها كذا اذ فرصت
 زادة في اجل من بعد ها على الصحيح لانتميا عقدها

لَعْنَةُ يقال امرأة لا يُستَمع منها اذ عانت بما أُجتمعت
وَمِنْ رفقته كما يف العنت بروح بصفة بيثنت
 فذا الوفا العقد لن يجوز له كذا المحرك العنزة
قَاعِدَتَانِ القول قول النائي للوطي والمختصر غير حائفي
 في باب الايلاء والعنسين وذات تحليل على العيبين
 ونائح قد شرط البسكان فوجد المحل اذا استكراه
 ما دعت الزوال ما فعله والزواج قال انه لن يفعله
 والرابع المنشوب للبو شلجي قال لمن اصاب في الفرج
 وزمن الطهر عليها صادق ذائع للسنة من طالق
 وانكرت زوجته الذي سلف من رقيه الذي عليه قد طلق
 قال قول قوله وليست تطلق الا بطهر بعد طلق
 وهو من علق بالطلاق في يومه لعدم الامان في
 ما ادعى الانفاق وهي منكره ففي الاصح قولها لن تنكره
 كذلك العاصي للخبين حرره واسر الصلاح في الفتاوى قراه
 وحش ملنا في خير الامية في عسقا بالسوطي لا بالخامرة
 ما ادعاه الزوج وهي انكرت اجيب والعقدة فيه قدوة
 والسابع الفرع اذا ما حصل لزمن الايمان بشر اخصلي

زوجة لمحضه وان نفى وحيافا للعان حكمه انتفى
تَامِرًا الذي يحالف القبل في صور مغرقت عنها السبل ثابتهما الدبر
 المحل والتحليل والاحصان وفيئة المولى والاستيذان
 ونفي بعدين ولن نصيرا فيها الامانة شالحتيها
 وقيل بل صرن وثبت النسب والاضطراب في العزيرة والنسب
 وصحح النفي في الاستبراء وعلمه في عشرة النساء
 ولم يحصر ان جبري منه دم وكل مفعول به لا يرجع
 ولا يفياد في ظهور الماء منه اغتسال بحضور الماء
 ونفي تكثير بصوم تمسه ولا يبري من زوجة ولا امه
 ومنع الروية للادبار من ساير الزوجات والحوار
تَمَسَّكَتْ نكحها الذي شرط اسلامها او ذكر وصف مشترك
 في احد الزوجين بالحريه او لنسب فالحلف في القضية
 لا يبطل النكاح في الحبس يد بالبيع وانبنى على التردد
 مشترك الشباب او بياض او غما او لونه فاشرف او محسنا
 او اذا جال واعتدال قامه او وصفه بصفة السلامه
 فانعكس الجميع لكن لو لم يصر اشرف فاعقاده به اشتهر
 او دونه كان له الحيار في نسب وهن تحتار

ان اخلفت وذا عليه الاكثر وخالف المنهاج والمحرر
 او اثبت الخيارات في النقصان والشرح والروضة بالفرقات
فايد من هاهنا ابن الرعيه اخذ شيئا استنبان نفعه
 ان الخلاف في صفات الباركي لا يجعل الخصم من الدفاتر
 لانهم في ذاته ما اختلفوا وعن ربوبيته ما اختلفوا
 قال وكان الشيخ عز الدين كفر هذا القول بالنفي بين
 وحيث طنت حرة او مسلمة فظهرت ذميه ذي او ائمه
 وهي له حل فلا خيرة له في اظهر القولين نعم المسله
 مضمومة بعدم الخيار في امة لغير ذي لسكار
 وانه مختار في الذميه فمن يرى هذه القضية
 يقول عند نظيره البكران بالنفي فحقا اثبتت خياره
 كذا الوسيط قاله وعلم الله بعدم النفرة وهي معفلة
 وفي القضا والفتاوى يكثر **قلت** وذا في طفر لا ينحصر
 ومن من طنته كفوا زوجت باذنها فان دون ما جرت
 في نسب ليس لها خيار والبكر قال البغوي مختار
 ان اذنت جاهلة بالرجل وفي ذي حرفة كذا النقل
 زاد النواوي انها تحسب في الفرق والعيب ولا تغير

وهو عجيب **فالعيب خمسة** تثبته وان ازاله ليس به
 وغيرها ليرى اعتبار مذهب العيب هنا مختار
 والحكم في الفسخ بخلاف مذهب في المهتر والرد لعيب قد عرض
 وانما يوثق التعذر ان ما رن عقده لغرم قد ضمن
 وولد المفرد وحرر وعليه نعمته لا يصل انتم اليه
 لكن بها على المفرد مرجع قال الامام ذاعليه اجمعوا
تقيم البقرة ليس تملك من مريد حيث العتاق تملك
 فخرج الان من الحكم صور بالراهن المعسر والذى امر
 بان سنادي حرة ومن قصد ذكر عفا فيها بلفظ لا يرد
 وهي اذ اغترت فني ذمتها لا تسبها مهر على حدتها
 ومن في رجوعه ما وصف من الحال ان قلنا الرجوع متصرف
 واغرب الموقن ان طاهر في وجه ادعاءه غير طاهر
 من ان ما يلزمها بالرقبة معلق اذ هي كانت سببه
 وان يكر من الوكيل الجعل عليه غرمه الذي يجمع
 او منها فهو عليها معا لكن قلنا الجعل موزع
 والغرم منتزع عن الذي اتصل ميتا لا جناية لما حصل
 فان بها من الغريب اجهرت فهو على عاقلة قد مضت

وان حن مفدورها فالقام له لغوم ما يلزم منه ناف له
م الحيار من الغدور وقد لزم فورا على الاصح بالذي التزم
الطيفة ثم تحت حر عتقت منهما نأوى العلم انترقت
لولد العباس وابن مسعود وجابر وعنه ابن مسعود
م سبع ذات الرق والكتاب به رمى لها الخيرة والاحباب به
وهذه المسائل المذكورة مرجعها للحكم في بديده
في بيعها وعتقها والخبر صنف من المخصوص فيه نفسه
كابن جبرير وخزيمة مثلا نزيل بالعتق برئيه المقتولا
والشئ من رد قول عكرمة فماروى في روجها وانما به
والنصر في باب خيار المشرق ان خيارا بنور مدحكي
وصدقت من جهل عتق ممكن خلف من جهل عتق
وهكذا في الجهل بالخيار به ومن كل خلاف جاري
رفسها قبل الدخول بدفع عقد ان مهرها به ممتنع
وبعد ولجها بعق بعد على المسمى العتق لن شرده
او قبله فمهر مثل في الاصح وقيل بل بنيه المسمى قد وضع
وعتق بعضها او الكتاب به او عتق عبد تحت مصابه
بالرق لا خيار للحج مبيع وما حصة صاحب الفروع

من الخلاف

من الخلاف حن بالمعقنه ومن سوى تلك العتقه اعترضه
ومن في الخيار بالعتق معا وعق زوج قبل نسيه وقفا
وحكم هذا الفسخ في الايجاع بغيره من صح بالاجماع
ولصغيرة وذات حمل بثبته اعتادون السولي
للن به منظر السزوال للمع وعدة الاموال
ومن بعدة ارجاع عتقت مختارا اذ سلطته لحقت
وصاحب المقترب مال تصيد وتعد رجعة لها التخيير
الحق العزل خلاص الاولي اذ ليس يدرى قبل عتق او لا
فول شئ بقصا وشر ولا عتق حيلة ولا حذر
منى الشراري مطلقا مدجزوا باثمة عمن ليس له حرما
لذا عن الروجة في المشهور وان ابى للخبر المستأثر
وقيل بل الحزم ان لم شاذن وسوى القصد محل ما عني
والمذهب الحزم بلا شدد لحرمة استئناسه من اليد
لا يد زوجة له واثمة اذ هو كاستئناسه بالجملة
لغير حال امراة لحقت تحت رفق انها قد عتقت
من غير تخيير وهذا يفرض من العتق من سولي لديه مرفص
قد الف الصداق والمذكورة ثلث ما ظفنة والصشورة

قبل الدخول المحصول الدور ونقل هذا في كتاب القصور
تمت زيادة الصداق لا يلحق عقداً مقدم من قبل
 واحد الحقتا بالعتق له زيادة به محققاً
 مال ولو زوجه سبباً وباعها ما لا يزيد الذي انتهت
 للسيد الثاني على الصحيح في قوله المحصول بالترجيح
قاعدة في أنواع الفرق اذ نوعها بحسب الجنس افترت
 جملتها ما خص فرقة الطلاق وعسره بالمهر والقوت اتفاق
 والخلع والفني عن الالة وفرقة من حكم قصصاً
 والعيب والعنة او من الغرور وفرقة الرضاع اذ له ضرور
 ووكي فرع ولاصول هكذا والمس بالشموع من نظير ذاك
 والسبب للزوجين ثم الاهتدا من واحد ومنه تفصيل
 ومهنته ولحقته اخوان او زاده المحل في نفيه لان
 وردة سابقة اذ لا يعان وفرقة حاصلة من اللعان
 ومالك كل غره ووصفها بالعتق اذ الشرط بان عطفها
 ومن لعقد مسلم تجسست ومن لمفسد اقرت اذ رست
 وفسق شاهدي نكاح عقد اه او طهر المانع فيما شهداه
 وجه لسبق العقد في تقديده وفرقة الموت انما تعدد

فصل

فصل في المنصوص بلزم الولد اعفاً وخير ذكر له ولد
 ولو لا صلابة فروقتدع عند تساوي الفرع اذ يوزع
 في الحديث الفرع والذي ملك لأصله على تجوز سلك
 عند ارجحان صحيحه واي حاتم وابن فاجه لم يذهب
 وقد اتى من طرق مصححة والشيخ عبد الحق أيضاً صححه
 ومن على اصليين لا طائفة له يقدم العاصب فما فعله
 بشرط الاحتياج والضرورة ومقتد مهر المثل المثل زلوره
 لا هنا ضرورة ثم هـ فيؤمّر الفرع بمثل المهر
 ماله ودامر بالمصاحب هـ بالعرق ماله منه واجبه
 والمنز قد نفي وجوب ذاك اذ لا يؤل تزكته الي اذا
 وهو بان يعطيه بالنبيه صداق حرقة ولو ذمياً هـ
 لا فوات رق في الابع فيهما او باذن الفرع بمهر علمها
 ارسخ الفرع له ونهيه باذنه وهو اذ لا يهتدر
 بل ان رأى في الحال ان ملكه امه او من مثل ملكه
 وليس يسترد ماله د مـ بيسرة بها احتياج يندفع
 وشرطه حرقة مع ضرر وقوله بلا مدين نعتبه
 وانما يعف حتماً بالوسط من النساء لا يحال ان يسط

ولا احتياج خدمة تحتمت عند العقدة كما هو حتمت
 ثم لم يزل الفرع بلا منتهى والادتم قال البغوي لن يلزمنا
 وهكذا اخادعها والسر المع والقياس عظم كذا منع
 ثم عليه فطرة لها من لا سفق غير زوجة ان فعلا
 وليس للابا لغيرين النكاح دون التشرى اذ به نوع جناح
 ولا ربيعة مال او شرف او جمال فابق او شرف
 وفيه لا تلتقي عجوز ودرديس ولا التي تشبهوه فتلك ليس
 وعين الوالد حدث اتفقنا فتعالي مهر لها او اخلها
 وعجب التجديد ان ماتت وفي منية ورثة بلا توقف
 لدا الخلافة بعد ركن شفاف على الاصح لا منتهى الاثبات
 وانما بعف محتاج ففقد مهر ابا لا نسب لم يجز لعقد
 وروكوه امة فرع محرم والمذهب المهرية محتم
 لا الحد الذي ثبت المصاهن وصح التغرير فيما باستشره
 وقيل لا تغرير فيه مكشوق ان بك للفرع تؤل للعتوق
 ومدحلي العقيدة وحكاى الشرع لمنع لغدر الاصول للفرع
 وابتد الحكم منع حبسه من دينه اذ هو نوع جنسية
 اما التي ليست له ام ولد فملكها له نفي الذي حله

المهر

والمهر من ذالو على قد شذر اذ بك في مجالس كذا
 وفيه من المجلس وحكاى كذا من ذات الاشتراك اذ لبت سماء
 اما الذي من شبهة تعدد او فاسد فواحد محدد
 لعدم الاثم هنا والمسا من بدلها عصا حكاى العتق
 وفرعها حرا شبيبا اولد فان يكن لفرعه مستولدة
 لم سبق هكذا الاصل من المصير او لا نفي الا لمهر انما نصيره
 فان تعالج رد الفرع رقيق غير لشيب وبها الرق حقيق
 ولا نصير ام فرع للاب ان كان عبدا لا تنكح النسب
 وعزم ممة لها قد اشترج عليه لا ممة فرع من الاصح
 وحرموا على الاب الحرة نكاح امة فرع اذ له الامتياز
 وملكه زوجة اصل رفق لا فعنف عقد هابت كحا او لا
 وان يكن خرا او قلنا لا يجوز نكاحه التي لها الفرع يجوز
 نفي الاصح لا انفساخ بل بقاء نكاحه امضا لقوة الدوام
 قلت ومن المباح من هذا الموضع صغوبة لغيره من لا يعي
 وكل هذا من اب من النسب وولد لفرعه به انشيد
 اما الفرع من رخصة مثلا لانهم اجانب فيما شلا
 من ملك او اعفان او انفاق راكيس بالدون باتعاف

رب كل العقد لسيد على أمة من كوتب منه أو لا
 أمّا إذا ملك ذوا المأنته زوجة سيد صحاحا كاتبه
 فعقد من نفسه في الألفه ورجع عند الهوى للآخر
 أو سعيده لا الذي عنه نقل من الشرح في القضاء ما عتد عقل
فصل ما في سيد الرمي عقد ضمان مهر عنه نفق
 على الجدي مثل انفاق باج ثم بما في نسب بعد النكاح
 وصرح العز من النكاح بدمية الرمي ما لم يعشق
 معناه وناذر وذا ان في ما في يد الماذون من ربح ضمن
 كذا على الاصح خصار اس مال وفاقد المالك سب والاذن مال
 لدمية على الاصح **مسألة** وقيل بل يملك مولى **مسألة**
 فان يكن متجرا مملكت سب فلها معلق قد شربا
 وزيد غير مهر مثل او عتي مقدم عن ذممة ما فضا
 وسفر عبده كجوز له وفات الاستمتاع فمافعله
 وفي سوا الفرص ان الخلية ليل الاستمتاع وقت الخلية
 واستخدم العبد نهارا ان لديه تكفل اوله فليسب بيديه
 وان بلا تكفل ذا استخدمه لزمه الاقل مما حذر منه
 من اجرة او مهر ما والنفقة وقيل انفاق ومهر حقيقه

في مدة استقدامه وقيل في مدة عقد وذا قد خشي
 مان ولحق من فاسد المهر في ذمته وقيل بالذات اصح
 اذ معلق العقد بخفض الصحيح وفاسد الصداق من كسب
 اما اذا نهر على عقد فساد فخرمه لكسب عبد استند
 فان يكن روحته رقبته فهو على سيد هاتيفه
 لكن له اسودامه فان غشق او عتقت فالمهر الذي سبق
 وذات رق في النكاح استخدمت والليل للنزوح بعرف سلمت
 ومن البويحي يسلم الامه من يلد الليل وقيل العتمة
 وهذه حينئذ لا نفقة لها وقيل نصفها لمن نفقة
 وذا اختار الفارسي وابي عليتا مع امام المذهب
 وصاحب الكاوي وعبد السيد وحجة الاسلام ذي النشيد
 والد الامام اوجب الحريم بيع لها على البطل الفوق المستطاع
 وهي على الزوج من المستلزمة فحقا كل صفة فلتزومه
 والنزوح مما يحو الن يلزمها منزل من دار مولا الزمها
 وبانفاقهم له المسامحة به بخلاف يلزمه المسامحة
 ومعها للنزوح ان سافرا وهو الوكان لحاضر
 وقيل سيد لها في المذهب قبل الدخول مسقط لما جري

قتلها لنفسها لا لغيره او اجنى او ماتت وشهره
 كما اذا قبل دخوله حصل موت فكل المهر قطعاً ان
 والمهر للبائع في المذووجة ان صح عقدها وشرط الخجه
 بعد طلاقه اذا لم يدخل والحكم في نفوسها لم يجهل
 والمهر في الفاسد الذي استقر في ملكه الوطى فذلك المهر
 والمهر في نكاح عتدائمه لرجل هذا نفوا الحكم
 وعن ابن علي المهر لزم وبعد هذا الحكم سقط طه التزم
 ونوب العدم ذكر الحملته وقد نفى الجريد في الحملته
 واختصت الروضة بالتزديني بل عن الجريد بعصده نفى
 وقد مضى في الدرر ان الذين هل ثبت للمولى على من يهلك
قاعدة لم يحل ولحق عتدائمه او عن صداق واجب باعتقاب
 الا التي تقدمت والخلاف من دات نفوسهم فمأثور وانما
 او حدثت حرية العبد فقط لم يكافئ من يقول اشركا
 اوجب مهرًا كالمسولي ومن يرى النفي الصداق اولى
 لاوجب المهر كذا الفادة عن سني الفقيه واستفادة
وخص ايضا ما فرق من زوجته وبعد هاما اعترضت
الثالث السفينة حين عقدا على رشيد بلا اذن بدا

الرابع المسئلة المعروفة بالدور فهي لا تترك مصروفه
والثاني ان تقول وولى امته بالملك مخلوا عنهم بما جملت
 والوطى للزوجة بعد الاوله خلا من الامرين فهي معصية
خامسة قال الفزارى في حكم نكاح العبد الذي احتمل
 عدا على خمس وعشرين مائه واثنين مع تسعين عدها فية
 اذ سيد العبد صغير او كبير مجنون او لا مسلم او لا المصير
 فيه ذكر انش وخش اربعة من بعد عشر من بضرب جمعه
 نفى الصغير نصفها ولسواه مائة وغيره المحصر حواء
 لدى الجنون نصفها وزاد في ذى العقل فسقة وحجر ونفى
 فبلغت اقسام اثنا عشر واربعين واصفت ما فيه
 لتبلغ الاقسام من المسواك سبعون واثنا عشر على التوالي
 والعبد عاقل صغير مشكل في مسلم وضدها لا يشترط
 فثمان مائة تتبعها ستون مع اربعة لجمعها
 ومع هذا قد يزيد الرقيق اوسيد اذ لهما انتمى حقيق
 فهد ثلثه فيما حصل لشموايه للعدد الذي اتصل
 وشكنا زاد على ما حصره شركة اولاد وهذا اختصره
 وقد يزد العبد بعض الشاهد وبعضهم لا ما اعتبر بقدره

اذاذن السيد والعبد اباه منعت اضعاف عدا اجتنابه
كتاب احكام الصداق ومما يقابل البضع ببدل علمنا
واصله الامر بدفع الصدقات على حصة الحبة بالصدقات
 والامر للازواج مطلقا بدار وقيل بل الاول ائتمنا
 فمضى زمان الجهل كان علنا وقيل ذاك كان شرعا قلنا
وقد روى البخاري اصدقا ابراهيم وزن نواة مهاب من غر خوف
 والدار قطن روى العلاء بن ابراهيم وارضعت فهو غير لا يفت
 والصداق مد لكسر وهو صدقة والدال ثلث وسموا مطلقه
 مهر اعلية واجزا الخلة عقرا فدر صنفه حبا في الرحلة
 وان در يد وهبه لا الجهل في نسج بيت حاكمه مملو
 زوجة فقد ان ال ارمتم من حيث خبت والخبيا من ادم
 فبدل الجاني ما يجيحه حتى ان من بعده من ومه
وسن في العتود ان يسمى وجاز ان يخلوا عن المسمي
 وما يجوز ان يكون مينا صح صداقا او يكون مثنيا
 وما عليه لعقد الحارة ما يصل الدرك الحمتاره
واورد الفقيه جعل الرقبة للزوج عقرا الخرة المستعقبه
 وجعل ام المثل مهر زوجته او اصل ذوات صفة ليجلت

مع ما

الثمان

مفكر

جوابه

جوابه في خلة صح ف لا يرد بل مانع ان يجعلا
 وصح في الاصح بالدين الذي له عليه من فضايل ونزول
 من اجنى ويجوز بالنزول او عبدها لا ترك شفاعة ولا
لطيفة يجوز اصدان الجليل وغيره كذا اللشبر والفت ليلد
 واعتبر النعمان فيه عشرة لم ابو ثور خمس عشرة
 وقد روى قولته ابن شبرمه عن ابن عباس حشر علمه
 ومالك لعنبر النصاب في قطع مبالا من منة يتشفي
 وابن جبير محسن ضبط ودرهم راي ابن ربيعة انضبط
 والنخعي وفزون متدما مالوا الاقل اربعون درهما
 مفرع عوف بنو امة من ذهب نكح غير من له سعد ومب
 وخام الحد في البخاري والكف من سوق او مزار
 عند ابن داود والني ارضت بفعلها في الترمذي فرضت
 وهي القرارسة ثم الشكاي روى حد ثانيا لم راء
 ان ابا طلحة لما ان خطب ام سلمة وهو بالفر احتطب
 قالت له مثل لا يرد عن خطبته وانفده لا تقدر عن
 كذلك الان على دين منع مني فان اسلمت فهو ما امسح

وحملت اسلامه صداقتها محقق انه لها صداقتها
 فكانت ما سمعنا الكرم من صداقتها واشي
 والشئاي هكذا قد بؤبؤه وعنده بما حترروه اجوبه
 واشتاق المهور ما جوت فكام على ابن بلج الشقي باحتكام
 فلا سقى الله له شرا با ولا نفي عن ذاته عذابا
 وخبرهن من انت بالأيسر لذارواه احمد فليسر
 وفيه والحالم بعد استندركه بقلة المهر تنال البركه
 وكانت الزهر انت المصطفى اخيرا ولاد الشفع باصطفا
 وأمهرت ثوبا ودرع من حديد ولم يدسواه من مال عتيق
 وابن المسيب ارتقى بدرهين وابن ابي وداعة من غير من
 من تعالى من الصداق يبعثي لحنه كحضره منها البلاء
 من نكدا وتعب او نوع ضيم كذا روى تنولعه ابو نعيم
 وكان مهر امهات المؤمنين مع بنات المصطفى خمس مئين
 الا التي زوجها الفاشمي من ذلك عن قصته احاشي
 والنشر عشرون وهذا المعنى غلط فيه القاسم معنى
 سفيانا الثوري لما رفعه وقال ذاشي فغيه اسمعه
 تلك التي جاورها المحسن من نسوة صداقتها النشر

ولحقة اصدق في عقد بدا مائة الف بل يزيد عددا
 لام كلشوم عا لي التحقيق بنت مليكة من الصديق
 وهي التي من بعده قد ولدت ومن الهبات ذكرت وضدت
 ومصعب مزرع الزبير امهرا مائة الف من صداق شهدا
 لابنه معمر وتدعى عايشة وفيه من سكينه مناقشه
 وما اتى من الباب من ان عمرو بعدم الغلوم المهر امر
 وانه لما اجابته امهرا اعرض اذ كني بذا ودر اه
 نعم ابن جعفران وموالسلي خرج البسني نضا فاعلم
 وبعد ذالام كلشوم لجل من الالف اربعين واجل
 ومدة بنت علي ابن ابي الحالب اذ رام اتصال النسب
 لم الصداق عنه في القيامه اول ما يسال ذو الملامه
 ولحشر الخالم فيه زاني كلاما رفعه الرؤيا ان
قاعدة من يد زوج ان تلف معين الصداق من الغرم
 نفي القدم بيد يضمن ذا كسنتفا راو بسوم اخذا
 ومن جديده لعقد بالمبيع من يد بايع ونظهر الجميع
 من البيع قبل مبضه والاعتين والغرم من انكاف زوج باعتراض
 كذلك المقضات والتعقيب مع زيادة ونوت نفع اجتماع

واحد العبد من قبل القبر ان تلف ما دفع بما بقي امن
 ثم لها الخيار منه وان مسحت منه صداق مثلها
 او لا منه حصّة الدالف قد قررت على جديد بعد
 وهي اذا ما التفتة ما يصنه لفتحة كالحكم في المعاوضة
 او اجنبي ملها الحنباريه وفي تعيب بدا بسببه
 والزواج لا ضمن نفقا فوته ولا الذي ما ضمنوا مفوته
 وان من التسليم بعد طلبه منعها على جديد مذهب
 كذا على المذهب ما استثناه مثل الرلوب حكمنا في
 وفيه بحث ابن الصلاح والعقبة مع العزير ما ليراجع من ذويه
 وفي معين لها ان مستنع لقبضه وفي ثؤجل منه
 وقبله ان حل في الاصح لا لذا المبيع ان تكن ثؤجلا
 ومذهب الشرح الصغير التاخر وفق ان الحب والثوب الى
 فان يكن بعضا وبعضا فلها حبس لمصر صريح اكاويها
 والشامل المموم والتمتة وسادة من قدما الاثمة
 وطالبت ان مكنت فان ابي فان لها الحبس الى قبض الحب
 فان تنازع عاقتيل الجبر له وقيل لا اجبار بل من فعله
 اجبر خصمه وقيل تجبر ان وموهنا الا لظهر اذ تجبر ان

في يوم الزينة

في يوم الزينة بتسليم ثقتة فان اخلعت اخذت ما استوتته
 وللققيه هاهنا تحت منيف يجلب من كتبه فهو شرف
 ولو الى السوي المملع منه منع الى تسليمه ما طلبه
 ولا امتناع بعد وحي اتصال وفيه عندنا خلاف وحصل
 عراي وردى والاصح لا ما اثر لا لراه فيما نفع لا
 فان يبادر بالتملكه فان بدون عذر منعت فلتستين
 رد الذي سلم والمستعمله لزمنه الى ثلاث ثم هلكه
 او دونها حتما على ما نعتلوا ولا نكاح حياض لا تمهل
 ولا تجهيز ولا شحم ولا لدفع خوف من ما اهملا
 ولا تسليم الصغيرة التي لم تحمل ولا ذوات علة
 وهكذا هزيمة شخصه فان من القربان عند طلبه
 فيهما الحجة بالمنع احاب والبغوى باللفظ احاب
 والمهر بالوحي ولو حنظرا امتر او دبر على الاصح ليستمر
 لا بسوايا بشرها ما يريد ولا مخلوقة بدت على الجديد
 ولا خلاف انه اذا اختل بلحته الفرع ما كان على
 وموضع العقد لهما اعترير من المهر والاساق عند المختبر
فصل لا فساد الطلاق بدت اسباب فعلها ههنا تقيدت

عدم ما يثبت والفرقة لصفقة والشرط حيث أطلقه
 مع مخالفه وشرط التولي وليس زكنا في النكاح مذولي
 ومن الجدي ليس بفاسد النكاح بفاسد العقد والوطي نكاح
 فمن نكح أو نكح بر عقد أو ميتة فمهر مثل لعنة
 كذا المعصوب وقيل بدله مقدار ما يبرأ من عبده
 والقطع بالبطلان حيث وصفه بما اقتضى سادة من الصفقة
 أما المملوك ومعه مملوك فيه سوى المملوك فهو لم يكل
 من المهر القولين لم حيزت ويحله المثل بغيره فترت
 وقيل قيمته لكل منهما وان اجازت فلها ما علم
 من حصة المملوك من مهر نسبه لقمة لدها حيث حسب
ملغزة فاسد مهر النكاح اشترائه له لا يستباح
صورته اصدائها الروح لذا الشغار فهو مثل ذا حقيق
 وذكر عبد دون وصفه فيه مهر مثل فساد بقتله
 ومع المثل لا اله بذي توسط لها في الذمة
 والآب ان كان وليها او بولاية تصح نكاحها
 فقال زوجت بنتي وبها بعثت ثوبها بآل العبد لها
 مع النكاح وكذا في الاطهر مهر وبيع مع تزويج حرك

على صا

على صداق مثلهما وثوبها فابجمع ما من باخلاف حكمها
 وبطلان في جميع فقد معها كمد عوجة فالغنى جمعها
 ونكاح هذا ان يبلغ على ان كذا دفعه لذي السؤلا
 او انه عليه ميمما اختلاف من وشرطه وشرطه بايتلاف
حاصلة المذهب بفسد الصداق لم يهر المثل صح الا صداق
 لم الخبار في النكاح ان شرطه ابطله لا في صداق المشرط
 بل عقده بجمع لا المهر وفي ذلك مهر المثل عرفا ما خفي
 وسائر الشرط في الذي انقضى في عقدة النكاح وفق المقتضى
 بالقسم والاسفاف او الزا الفرض عنه لفا وصحا بما فرضت
 اما المخالف الذي عنه انتفى اخلاوه عنه مقتضود صفي
 كشرط انها غير نفقة او ترك بزوج عليها اطلقه
 او تركه للقسم او تركه المبييت عند سوي او انه هنا يبيت
 صح النكاح والفساد يستقر من الشرط والصداق بالذي اقتر
 وان اخل بالطلاق ابطله وشرط ترك وطيه لن يبطله
 ان كان من جهته فالحق له والشرط منها مبطل ان قبله
 واطلق المهر والمحرر ابطاله وما مضى المقتدر
 فهو الذي خصص بالترجع في الشرط والزوج منه والتفريع

وكت العز من المساعده من الشرط والفقير شدة على
وعن فتاوى الفقهاء من وصل من وطبق الياس لا يترابط
او الذي يصفى او التي تضعف عنه ان شرط من لايه لم يوتر ما اشترط
عنه ان شرطاً وشركاً مع الارث من كل نصاً صحته عقدها ومهر او صفها
الا اذا زوج عبيته ائمه لغيره بالشرط ان يخدمه
فائدة تلزم مهر المثل في **سبعة اشخاص** هذا لا يخفى
تعد المهر رضى والمفوض منه وفاسد الصداق كلف فرضه
بالذات او بالوصف او بذكره والغصب والخنزير او كونه
ومن تزدد وجهه وتلد من غير مبيع وخيار قد سلك
او من اختلاف الحكم او في الصريح خيارها بالعب والشرط اجمع
وجمع لشوة لمهر والنسب من الصغير زوجت وعلست في
من نقص او زيادة ثمثيفه كذا سعيه ورمى جمع
ومثله العز من ايضاً والخلاف من الشرط او فسخ وجنس الاختلاف
وعقدان فزحبل من مسد والوحي من سما قد مسد
فالوحي بالشبهة الا في التي من اهل حرب من اشتباه نسبي
ومنه ما يفرق في المواتية ان وحي السيد وهي راعيه
وفي التي قد اكرهت على الزنا وذات رجعة ورهن عينا

او الذي يصفى
عنه ان شرطاً

العبير

والوحي

والوحي من عقد بيع فاسد ومتعة الحر البليد القاصد
ومن ان مرتده فعشده حال وجوب الوقف تلك المدة
لكنها ان قتلت بدفنها فيسقط القتل وجوب مهرها
ورابع الاشخاص في باب الرضاع اذ وجب الفسخ في كل الارضاع
الخامس الشهود حيث جفوا لم عليهم بالصداق برجفوا
وسادس من ذي خيار ادعي بعد الزواج رجعة ليرفعها
تلاح غير مع التصديق له نكح مهر او سوي لن يقبله
ومثله ما يدعي في التهميه وقد نفي الوارث علم التسوية
لغز حال امة رقنقه لما لك منفرد حقيقة
من غير محرمية بينهم كما ومهرها في وطبقه قد فهم
وهي التي يتنازعها الماذون في حال اجتماع الدين فالحمد نفي
الا ماذن العبد مع رب الدين ومهرها حالة فقده ايلون
وجمع لشوة لمهر من مسد صح بناسد خلف يطرده
ومدته الطريقة المشهورة وذات قطعها هنا من توره
وخط من خلافه من صداق انك عبداً امتيه ماتت
ثم لكل حرة مهر وتيسل برزغ المذكور منه لا تقتيل
ام الطريقان من خطه نساً لعرض يطرده ان يمتسكاً

اختار

وجه

وفي عبيد كوتبوا على عوص والنصر ان يصح لرف ما اعترض
 ومن عبيد ملكوا العبد د لي بيعهم بثمان مئة
 نص على البطلان والاصح في جميع طر الخلاق ما نفى
 وقيل بالمقدور والفرق على من فهم السرطان ليشكلا
 والقول بالتوزيع فيما يفسد وتم عليه منه لا يعتمد
 ومولدا الوسيط نصا والوجيز وروضة المذهب ايضا والفرز
 ومن كفل او لمجنون شيخ يفوق مهر مثله اذ لم يشح
 او تباع غير رشيدة كذا بل رشيدة بدون اخدا
 لغى المسمى ثم فيه الاكهر صحت مهر مثل يظهر
 وان سوانقوا على صداق سر واعدوا زيادة عما اسد
 فالمذهب الوجوب للذي عقد به ولا عبة بالذي اعتقد
 واذ هذا الذي ولا يها على الف فالتقصان عنه بخلا
 واخذت الشكاح في التقصان صداق مثل اذ بها الاطلاق
 فصحة النكاح عند النوري اصح والبطلان في الشرع قوي
 وفي المحرر ارتضاء باختلاف في ذلك التمسك واكلم اسلف
فصل على قسمين غير النكاح يفرض بضع وصداق مستباح
 كالعقد بالذي يشاء ارضا شات او الذي يرد غيرهما

وقول دات الرشيد زوني لا مهر مالفاه لعقد ذوالسولا
 او فيه لم يد كويسفوض محي كسيد الامام في النفي الصريح
 وهو من الواقف ايضا معتبر ومن سوي رشيدة لا يعتبر
 فان وطى مهر مثل في الاصح وفي المحرر اعتبار العقد صح
 والثر الاثر من في الروضة من عقد الي وطى اصح ما ستنين
 وقيل عليه له المكاتبه بفرضه وحبس نفس المكاتبه
 لفرضه كذا القبح ما فرض على الاصح وبه الشرح اعترض
 والمستطاب ان ترضى بمهر مثل لا تعلمها بمهر مثل او لا
 ان كان جينس وفي المنه لايه وفي النزاع لفرض القائل عليه
 من عقد فطرح لاي اشتراط في مهر مثل علمه به شرط
 ولا يصح فرضه من اجنبي فمن ماله على خلاف مذهبي
 اجر وة من فغيره لعرض وصحة الا برات قبل المصرت
تدنب الهلاك للفرضه هل يوجب المهر الذي ما فرضه
 قولان برحمان للتقاضي بزواج بنت واشق قيل شفي
 لعدم الحقة وهو مرصني المل العواق وفتق برصني
 بالبغوي والامام وحكم به محرر ومحرر وحر حاكم
 ومواختب والاثمن في الصغير واكلى الخلاف في الشرع الكبير

مح
 مهر مثلي
 لما به شرط

وقيل راحب لها تنمشد للحق في المقرب والتمشد
 والنورى بالدليل صوبه لم اعتبار العتد فيه استصوبه
 وهو الذي يقتضيه ريثى وبسواء لالحل الانشا
 فبروع قضى لها خير البشر بالمهر والارث بنفعا تنشد
 ومسند الحديث عنها معقل فرع سنان دوفخا ريعقل
 في الفتح كان بلوا الشجع مقدما فهو لاهم اشجع
 وكان زاهدا ازال شعوره لوصف الاستحسان لما استشعر
 وهو رسول الشجع والمسلة بينهم وكان ثقتهم وشؤله
 وما ادعى الوسيط من العجب ولست فوطه بياضه وجب
 حاشا علي ان يقول ما حكي في ابن سنان فهو عدل مدرك
 وهذه القضية الموصوفة مد قال فيها انكرت بالكرامة
 عند علي وان مسعود بها ولا خلاف انه بها سها
 لأن عبد الله مات قبل ان يدخلها زوج البشول بزمن
 والشامع قال ان مع الحديث فهو اعتمادي في القدم والحديث
 واحمد معده محكما افادة الحاكم فما احكما
 والسهمي وابن حبان معا والسنائي كابي عيسى له دعي
 ومن معقل بنموسد الله يبطل ان جاعلي التناهي

قائده

قائده يفتت نهر البصرة لان ليسار معقل خد حصده
 ومعقل رطب ايضا نسب اليه وهو من بني نبتس
 والاشجعي معقل فرع سنان راوى الحديث رب فضل استبان
 قتل في الوغا بصدق الكثرة صدق بطلع الراس يوم الحثرة
 ومعه جماعة قد ضربت اعناهم بل بصدقته ثبت
 من المهاجرين والاصحاب في كتاب الاستيعاب والاختفي
لطيفة برورع مال الجوهري بالفتح والكسر عالم يطهر
 وعند ارباب الحديث ثروي بالفتح والذي ادعاه افتوك
 نلم يرد فيقول فيما سمعته في غير عشود وخرور معه
 فيعشود واد وتلووه شجر مثل الكشوت في مقتره شجر
قلت ومثله اني فيقول درودا ايضا علم الجبل
 وعثورا لكراد ما الف وبني القباب نقل هذا المتن
 وبرورع لا شجع مدتنسب وقيل بل لطلب بعد اننسب
 وترورع بالثامال القلعي اي بالثامال كدرون دون قتل
 وروحه هلال ابن مشرة وقد ابان الذهبي انه
فصل صداق المثل ما يربى في مثله عند وضع سببه
 وركنه الاعظم ان يرعى النسب لمن اليه اننسبت اذ اننسب

ثم لها الاقرب الشقيقة ثم التي من والد حقيقته
ثم بات الاخ ثم العشرات فيما وصفناه من المهمات
وعند فقد العصاة اولم سلكن او لم يعلنه لم يعلم
فبدوى الارحام بالجدات وخالة والام من الحفلات
تقدم القربى والقريبة او اثنتان مدنفوا ترتيبه
فاللعمري والبلغة الجتمع فشرط وصف الجتمع فيه مخرج
مع اعتبار سمنها ومساها والعقل والمقصود من حالها
ومابه اختلاف انواع الغرض والعلم والدين وبرء من مخرج
والنسب الذي به الشراحة من الامور ولذا العصابة
وبلد من يظفرها اعشبر ومن سوى ان كن يهن تعتبر
وحيث ال الامر في المهر الى تراجه بفرقة له السولا
يعتبر الاقل من النصف من يومى الا صداق والاعتبار
لذا ادعى الشيمان في المذكرة وهو خلاف نصه في القصوره
واعجب الامور ان الواجب وافق ما نص عليه الشافعي
في باب تجهيل الزكاة رارضا ما قاله القفال وهو المرنضا
والوطى من شيمته المذكوره في الاثنا دما اقتضت تكثره
وفي اختلاف جنسها التعدد معتبر الوطى فيما عدا ذوا

من ذات اكراه على البغى في مغبوبة على خلاف ما نفي
والحكم في وطى الشرباء والاب وسيد ثابت في مهر حبي
مكروا امهر وقيل بل مهور وقيل باصلا فظهور دهور
فصل بفرقة له بانسيت من قبل وطى اذ لها انشئت
كعسمة يعيبها بالغوا الصداق وما سواه كاللعان والعتاف
او كفرا واسلام او مولد او وطى شيمته عليه لا يلعان
او برضاع امه او امها ستطرا المهر الذي قد امها
لم الشطط الذي منها وصيف فقال خيرة الرجوع المنتصف
ان شاذ الشفيع جبر ما نزل له وان اراد اخذه فملكه
وبالطلاق عوده هو الصحيح فزايد من بعده له صريح
ونال باخذ نصف بدله من مثل او من ممة من بدله
واختار من يعيب بعد قبضها لا قبله بل منه نصف فرصها
لم الاصح انه يرحح في نصف نصف ارشده الذي اصكفي
فايدة عزم الصداق مطلقا باي وصف في النكاح اطلقا
بل هو نصف ممة معينة او ممة لنصفه ميبته
رجح ذال الامام والغنى الى وذلك الشيمان من المثال
واعترضوا فيه بنص الاثم وذلك نظاير من العشرم

منها زيادة خلطة الأنعام ان دفع الخليط بعد العام
 هل يرجع اليه النصف القممة او قسمة النصف عن المعدومه
فيه اضطراب وكذا المستولاه من مالك للبعض فيما اولاه
 كمالك النصف الذي قد اعترف في عزم قسمة ونصف المعتق
 ومن نصف غيره قد وكر كيف اعتبره بنصر خصا
 وفي رجوع شاهد الاعتراف ببعضه في عزمه للباقي
 ومدعي التوثيق في عقد نكاح ومن المهر والعنا ما استباح
 فيلزم الوكيل نصف مهرها على الاصح لضمان عقرها
 لمن بدس غيره قد اعترف والضمان بنعزمه اعترف
 والحكم في الامرار ايضا بالنسب في الشرح مسطور ونقل النسب
 لم لها زيادة متفصلا له وخبرت فيما دت متفصلا
 في دفع نصف قسمة الاصل في شراح والختم في ذات الماضين
 والنقص والعلاج حيث اتفق ياخذ نصف العير فيه مطلقا
 او لا نصف قسمة والزرع فيه تقصر في الحرث زيادة عليه
 والحمل في الاما والبيد زيادة والنقص خص القممة
 وقيل في هبة زينة والخل لا كالا عند الفاء
 زيادة ذات اتصال ومضى طلق والتأبير في الزهوات

الميز

لم يلزم النسخ وحيث قطعت يلزم نصف شجر ما اطلعت
 فان به ارتضى وتبقى الثمرة الى الجدة اذ اجبرت ان لم شره
 على الاصح وتصدر الفسولات من يدها مثل المشتاع المثلاث
 وان به رخصت بالامتناع له وقسمة له به لا تصنع
 وبالاقل يرجع المختار من قسمة والملاك اذ اختار
 البقرة من يوم الا صداق ولو اصدق لعليه قران راءوه
 تقدر التعليم بالقران بلام او نصف بالافتراق
 وقد ابا حوا نظر المفسر من غير تخصيص لذي التقليم
 واعتبروا الا صداق في القران بسود تحت من البين
 وعددوا الاوراق بالمعاينة لعارف مشر اذ عاينه
 وحنوا التوثيق عند الجهل به لبعده عن دركه بسببه
 والحكم مشكلا على الكفالة والرهان اذ هي ابلا محالة
 بل جعلوا شهودا لكل فاقا وان يلك المقصود منه خافيا
والفرق ان الجهل في ذن الشئ عن جوزه العقد فصح الانتفا
 وها هنا المقدار معفو وعليه تعلم شرط ما انتهى اليه
 وزايل عن ملكها حال الحلافة ببدل العين لغرمه اعتلاق
 وحيث عاد فالاصح علقته بالعين لا غنمة تعلقت

استمر

يستحق الزوج نصف بدله ان وهبته زوجة لعدله
 في اكله والقولان لان ابرات ودان اذا دينا بفروع دريئت
 وليس للولي عضو الجدي عن مهر مولى له وهذا استنفيد
 من ائمة العنود وضايفه في ضابط التبرعات الواردة
 فالزوج عند السهم في عن علي وفيه مذهب ابن عباس رضي
قاعدة افني الامام البغويك مما يشي ارتضاة النوي
 ان الذي يرف في عقد ولد ما لاله اعترض عرق البلد
 رمان عن ورشه فطلقت واسترجع الشكر به عقلت
 حقوق كل الوارثين لابي له عدم المذلل فيما يليه
 وفي فتاوى ابن رزبن من بعث شيئا لذات خطبه وما انبعث
 يعود فيما لم قد ارسله وليسوا ما وجدت المسله
فصل لمن يغير ولى سحره تمن اذ شكره ما منحت
 ومثلذا موخرة على الجدي فمن عيهم الحكم ذلك استنفيد
 وولد العاروق في الميوسا افني به تار ووه صبه كا
 واختار الشعي مع مجاهد وعن علي للعموم شهاد
 موجب الخلاف عند الاكثر وقيل بل عند وذا لم يندر
 وبني عليها الواشث في زوجته وفيه خلف شمسرا

عن ضابط

افني بدلا

دفره

وتفرقة ليلها فيها سبب كالطقات في جميع ما انشبت
 قال جميع الفتي المطلقه اذا جباها المتعة المحققه
 ثم اقل المستحب فيها وراهم بالشهد اذ يعطى
 وخادم اثرها والفرض ما تراضي عليه بما حتم
 وقيل تقطع في فاد ما او منعه او قدرها من الشيا المتيقه
 وقد رالى اذ اثنازعا معتبرا حالها اذ نازعا
 وقيل حاله وقيل حالها وقيل بل اقل مال ناله
 والمزني مدحكي عنه عصام عن نصد الذي حياه باعتصام
 ان الذي في عدة الكالامات لعرضه تقع بعد المات
فصل بقدر المهران يخالف او وصفه او وارث تخالف
 لكن على البت الاصول حلفت لم الفروع انها ما عرفت
 وقد مضى من البيع نعت صفته والزوج مبدؤ به لقوته
 واثر الخالف المستدوع وجوب مهر المثل بالرجوع
 مال ابن خيران فان زاء في وصفته فلها ان تتحالا
 لذا على الاصح حيث فرصت تسمية لها وما فوضت
 او عكسا يخلفه من الولي من مدره وفيه اشكال يلي
 وان نقل نكحها يوم كذا مائة وبن سواة يكذا

من راس حاله والمهر من نكحت كخص في التنازل

وثبت العقدان بالبيان او قوله يلزمه المهران
 فان منى الوحي بيل صدق بحلف والشكر مدحقت
 وان يغفل خلاف عقدها فلا للن له حليفها عما حث
 والاختلاف في ادائها مهرها قبل الدخول في نكاح شاي
 ومن طلق ذات خلع دائم جميعه اذ عنه شكره
 يلزمه الشكر وما للحنفي
خاتمة اعسر الصداق او بعدة اختارت علي الاطلاق
 وابن الصلاح بعد قنطرة العنق افني منع فسيها اذ مصطفية
 والبارز في فيه بعد نازعه وماك تفسخ من المنازعه
قوله من الوهم انعت الولمه وهي علي اصلا حرم قد لمسه
 واصلا فعل النبي المصطفى وامراه اس عوف بالذي اصطفى
 والشفاة ادناها الغير مملوق وعن سواء مجزى مما دلت
 وشركها كالشاه في الاصحيه في سمنها ووصفها والنبي
 ومن النكاح نذبت قطعاً كما صح وبعض بالوجوب حتما
 ومن دعي عليه حق ان حجب وبسبب العذر لدية المساجب
 وقيل معروض على الكفايه وقيل سنة كل غايه
 والوجوب هذي الاجابة شروطا حق عن هي النجابه

حيه

برج

اذ لا

اذ لا كخص ذال الغني وندمب اول يوم بالوجوب ربح
 ولم يجب اجابة في الشاي والكره في الثالث خص الداني
 وحالم القكر لدية نذبت وقيل بل تحريمها له ثبت
 وشكط الوجوب عذر مدغقل لم الرضى فيه نردد نقول
 وان دعا اثنان اجاب السابق ومن احتياج الصديق الصادق
 واكبر والقرب بالحمية في الحكم في الاهدا والصدقة
 ففي ام داود جامن مقترب بالباب لم بالجوار المقرب
 وبعد دين السابق الذي دعي بحاب هكذا بضعف رفق
 ودعوة المرأة للرجال قالوا لمرة على اشكال
 فيه اذ التصوير فيها بعسر وان يكن لخلق هذا الاكثر
 وشركها اسلام من له دعا ملا يبيغيره في المدعى
 كذا المتين خوف وطمع من جاءه من خصمه ذوالمجمع
 ولا يكون ثم من يودي ولا من اجلو سر معه لن الجحلا
 او من كرا الا الذي به يزال كغيره خز حضوره مزال
 والثوب ملبوسا او الوساده وسقف وجدر مشاده
 وصور للمنتبج الصور في الارض للحقير في المحصوره
 او مكعب روسها او دانت لشجر او حصون بابت

والخلف في تصوير غير ما ألف من الراء في نقله لا يخدم
 وخص منه لعب البنات وصورة الناقص في الصفات
 وحرم التصوير الحيوان كذا كعصومنه كالمبال
 وجوزوا تصوير شمس وقمر وينبغي الكثرة اذ الوصف يستمر
 اذ عبد ادون الاله الباركي في غابر الزمان باعتبار
 ويلزم الداعي اجتناب كل ما ليس له المدعو من شر الا اذا
 وسقط الوجوب في يذهب وما استار الحريق قد نصب
 وصومه لا يسقط الاجابة لمن دعاة من اولى النجاسة
 لكنه ان شق صوم ما فله تجبر الفكر نفوسا جافله
 اولا فيدعوا وهو من اخلاصه يشاء في الحالين باختصاصه
 واطل من حضرها لا يجب على الذي صح وهو المذهب
 وفي وجوب الاكل دون نية وجه حلكوة والاقل لفته
 وقيل مفروض على الكفاية نقله اكاوي وفي الكفاية
 ولك ان تقول حيث يفترض في قول من يراه فهو معتز
 لانه قلل او متلف وفيها الوجوب ليس بولف
 وبالاضيف مما قدمه لهم بغير كلهم متدمه
 ثم لهم في كل التصرف وعن سوى الاكل له صرخوا

الاول

رجل اخذ ما الرضا به علم وفاز من من فعل هذه سلم
 وحل في الاملاك نثر ما عهد من سكر او غيره لمن شهد
 والا لفظ منه من غير سرف وتركه اولى لارباب الشرف
 والهي عن عكرمة وما لك وعن عكا ثابت في ذلك
 ونثار السكر المسعودي الحق نثر ساير النقصود
 والصمير كره النثر ابتداء وسن لفظه ليل ابدأ
حقائق الولايم المشهوره كساجد التواكب المأموره
 بالشدخي دعوة الاملاك له وللعقد بالاشترالك
 معجم شين وهافنح وضيم فيطو من الالهال تقسم
والخرس الخلاص من ميلاد وبالت عقيقه الا ولاد
والحضان سم بالاعزاز **نقطة** لقادم الاسفار
 بفعلها القادم او اهل الحضر له وكل قد اتى على شر
 وهي من النفع بدت وهو الغبار وفيه اشعار كل اعتبار
 مع اختلاف مداتي عن اللفه والنووي غيره ما بلغه
وسن ان فعلها الذي قدم من شعب الامان ذا الانعدم
ثم الجداق عند حفظ ما حفظ من طيات الله اذ به لفظ
وما بشهر رجب عتير **وللبنا** اطلقوا الوكبير

وما لغير سبب فما ذنبه ومكافئ الجود البني سديه
اما اطعام الكزن والوضيمه والاخر المنهوت بالوليمه
 ووعتها برب فيه البيهتي بعد الدخول ون وصف مزهق
 وقيل عند العقد وهو المرضا في شروح مسلم ما به مصفا
 في عقد خير الكون نصا الصحه والنص قدر وده ام سلمه
 والسمن ومن صفيه اني ما التفتط والتمر والسكوب وانوار الاقط
الحارث يندب للمضيف في بيته احدث على المنظر من
 في الفريش والانا وان عباس كره ستر الحدر خشيه الالباس
 وان يكون طيب الانفاق مقتنيا مكارم الاحسان
 سهل الحجاب حسن الافا مودب الغلمان بالاجل
 طلق الحياء والبدن سمح مع العكا اليسر فيه شش
 منبسطة النفس الى الضيق يتأكل الوف بالمس الوف
 مكررا امة الاحسان مستكثر انكايب الالوان
 فقوم موسي في الزمان البايد لم يصبر واعل طعام واحد
 ممن دعا الناس الى مسانه سفلما استطاع من امهاته
 فلبس في بعد ولا يدر ويفعل الجهد لير من حضر
وتندب الترحيب في وصوله واكده على حصوله

وتقول كل اذ ارأه ما التمني من الخار قليل ما اختفى
 والضيف والمدعو مدعو ان عقبه باليمن والغير ان
 ويحدث انظر الصوام عندكم وعودة يمشي ام
 ومن الصبح عن ابي اسامه ان شفع الكفن في القنامه
 كان يقول لعودة مسند عقبا الحمد لله كثر اطبا
 سارده فيه وفي الاذكار فسر ما يحصر الا ستوار
 وان ان من لا دعاة قد ما ما عنده له ولو شربة ماء
 وليكن المدعو اذا اب من الاطروا حضور والاباب
 فلا يكثر ما عجل الا وشوام ان مدت الايدي الى الطعام
 ولا يجيلن يد ام الجفنه اذا طله مما يليه السيره
 وقيل ان فعل ذا محرم والنصر من الام بها محرم
 الا اذا ما كان من الوان يجمع في نوع من الاوان
 ولتقنع بالله مما حصد ولا ينيل من اضافه الضرر
 كفا صدي ابن حراش الهذلي وكان عدا اوذا تقصير
 فلفنوه السير في الظلماء عنتا لكي ياتيهم بالماء
 فتمشيت حية في طلبه وناله المذروه في طلبه
 وفيه قال عمر لولا السردكي لما صفت مني ابدا

و ادبوا والنمواء بينته حكيم ابن عبد البر ذاعن ثقته
ولنهض الاكل مستائسا ان كان سودى مثله ان جلسا
لاية في سورة الاحزاب في الثقل لا تتلى مدى الاحقاب
ان الثقل في الورد لا يحل ووصفه في الناس ليس يحل
وهو اذا لاح لعين الراي ابو معاد واخو الحسن
وجملة القول لا تكيل مثل الرصاص ارد ثقيل
وكرم الحضور ان لم يطلب اذ هو السارق والمقتضب
وذلك الضيق والتكامل فعلته وضعفه لا يحل
وفي الطعام قد دعوه وارضا واخرون مدرووه رايشا
ارغل في المكفيل من ذباب على الطعام وعلى الشراب
لوا بصر الرغفان في السحاب لكار في الجوبلا حجاب
وقيل ذا اوغل من مشود النرم للشوا من سمنود
يعمل في الطرى والقديد اصابوا امضى من الحجد يد
واسن العلا قال والوصف الشقي دعوهم بالقرواش ثم الشولقي
وما في الاحياء ان السزلة من دي تصون به مخيلة
والشامعي مال لا قبل في شجادة اهل نطفل حشفي
وحض منه دعوة السلطان وجنده وسابر الاعوان

لعله
وضيعة

المتمود الذي
كثر عليه الشوا
حزنا غدا

الاطر

والاكل بالشمال والشرع يكره والتافيف والمشرقة
وقد نهى عن اختناث الاسقية والاطر في الانا ورتجيه
والعبء للطعام اما صنعته فبقساد بالحلم يلفته
وقبله بركة غسل يديه وبعده ينغني فقر لده
ولعقته لا صبح او تلعبته وبالذعا والثنائ الحمشه
والترك للشبهة المنذوبه اول كل وسطام كلوبه
وبعد من سمي او محجود يعتراند باقل مواضع احد
بعد ليلان قريش واللبث منه المزبد بعد شرب يطبلن
وما به تفكره بقدومه على الطعام ارضى مقدمه
واطله على الخوان مبثدع وكرهوا زيادة على الشيبع
وما في اى دوى اللبيرة تحذرم لانه مفسدة ومولم
وسن بدوا الاكل بالمح ومما اشبهه والبقل ان يقدم
وان يد ارض من بين البادي بالشرب مشروب مع الترداد
والاطر والشرب بالاصحاج يكره الا لذوى الاحباب
وسن بالاصحاج الملاشه ومع اهل الفقر والحج راشه
والنهى عن كشف النواة قدورد والنهى عنها في حديث لا يرد
فالكشف محمول على المسوس والنهى في الحجد اذا لم يدنس

دون

للمجدد

وذكر الشرب عن القيام لعن ما تعرضه الهيا م
 والشرب مع تردد الانفاس ثلاثه فممن اجرا الحاسي
 الى الاخير عشر ايام مع الاخذين مشرووع ذكرهم مع الردين
 ولقد ما سفتك قيل يكره وغير اولى في العبره اوجه
 والاكل من بيت صدق غابا حل اذا التكب ونفس كائنا
 وانه النور لهذا اشار حله اذنية فيه تبدت صالحه
حادثة بالاشعث بن قيس سارت من الامثال بالاشعث
 لانه ابدع في الولم اذ خصه الصديق بالكرم
 ما ابتاع منها نعم المدينه جميعا بقمة ميثقه
 واشبع الرار د والدي مشكن ولم يكن له بها قبل وطن
 ودعوة الاسلام عند الامل دعوة بنت الحسن بن سهل
 فلبس كحى عدا ما صاها قومب ونثر الدر على بسك الذهب
 لم اياح اخده من حصده ومدة القصيدة المختصرة
 اذ كوت المامون ما قال الحسن الحكيم في نظامه الحسن
 في النجاة اعرضوا عليه في مقالة فعال غير منصرف
واقعة قال الاستيعاب اسند لعب وهو ذوا عراب
 ان امير المؤمنين حيدر انا شحصان بوصف انلته

معتمدا در ايم ثمانية وسالة القسمة الموالية
 وذكر انها عند الفدا قد احضر اخيرا الحاء عدد
 لواحد ثلاثة والثاني جات خمسة من الرعبان
 محسن احضر الطعام سلم سحر اضافة وما ش كليم
 فاكل الجميع ثم انكحى دراما بالعدد المسووكا
 محصل الخلف اذا في القسمة وسالة ان بين رسمه
 فقال للذي اني بخمسة سبعة اثمان تضم خمسة
 ولرفيقه بقى درهم وبالحساب وصف هذا بفهم
خاتمة تدعى لى فضل سقى امتعة الله جمالا وبعثا
 فادعا الهادي لعمرور الحوت علم شيب وكان ذا عيش رقيق
 وعمر و ابن احطب بحجبه دعاه وموقعه مدحه
 فبا بمال ذاد عالة النبي فعاش كومة لم يشيب
كتاب حلم القسمة والنشور قد بينه الشارع فيما اعتقد
 من قوله قسمت فيما املاك فلا تلمن من الذي لا يملك
 عنى به الميل الذي لا يستطاع دفاعه والقسم شئ مستنكاه
 ومن لديه امراتان ما عدل بينهما يوم الحساب ما اعتدل
 فلا لها الحالم فصار فعه مع ابن حبان وفاق الربعة

لوسعه در ايم ثمانية وسالة القسمة الموالية
 وذكر انها عند الفدا قد احضر اخيرا الحاء عدد
 لواحد ثلاثة والثاني جات خمسة من الرعبان
 محسن احضر الطعام سلم سحر اضافة وما ش كليم
 فاكل الجميع ثم انكحى دراما بالعدد المسووكا
 محصل الخلف اذا في القسمة وسالة ان بين رسمه
 فقال للذي اني بخمسة سبعة اثمان تضم خمسة
 ولرفيقه بقى درهم وبالحساب وصف هذا بفهم
خاتمة تدعى لى فضل سقى امتعة الله جمالا وبعثا
 فادعا الهادي لعمرور الحوت علم شيب وكان ذا عيش رقيق
 وعمر و ابن احطب بحجبه دعاه وموقعه مدحه
 فبا بمال ذاد عالة النبي فعاش كومة لم يشيب
كتاب حلم القسمة والنشور قد بينه الشارع فيما اعتقد
 من قوله قسمت فيما املاك فلا تلمن من الذي لا يملك
 عنى به الميل الذي لا يستطاع دفاعه والقسم شئ مستنكاه
 ومن لديه امراتان ما عدل بينهما يوم الحساب ما اعتدل
 فلا لها الحالم فصار فعه مع ابن حبان وفاق الربعة

والأصل في الباب وعاشروا وقد علمنا ما فرضناه لهن
والنهي عن ضرب غير حايه لهن في الحالم وابن حبه
والاذن فيه مطلق في مسلم عن جابر بن كوله المسلم
وخص بالعرس ولو منع منه من وكلها بالطبع أو بالشرع
لحايها تهن لا المعيشة وليلة اقله في العدة
وجبر زوجه في ثلاث مطلقا ومنعوا الزايد لطف اطلاقا
بلا رضا وقيل في سبع ففتحا وقيل قدر ما به الايلا سمعنا
وتسحق حرة مثلي امره وانما يقسم للمسلم
لكن عليه الفرض في نسويته حيث نام عند بعض نسوته
وليس غصني الزوج في اعراضه عنها ولا عنهن باعتراضه
والنصر لا يقسم لمجموع الاما وانه يتركه لن يظلم
لكن ليس عدم التعطيل له ثم لا يرضى ان يعطله
ومالك اوجه ان احصا لقطع شهوة لها الخصا
وحالمت زوجا الطال تركه لفسخ عقد من ابانت تركه
راجد يقول طارعه من اللبالي مثة لن يدعه
لخبر المرأة اذ جات عمم نعت زوجها بوصف اسه
فقال لعبت ان هذه شكت لزوجها بنسكه الذي حلت

بصوم

فنهز

فوق من الحكم له مقالته زوجه في الحال واستألت
بارها العاصم الحكيم رسته الهن خديجة عن فراشي مشجده
زهد في مضجعي تعشده نهاره وليله ما برقتده
فلست لي امر النساء احمده سال زوجها لافن لشمده
زهدني في فرشتها وفي الخجل اني امرا اذهلة ما قد نزل
في سورة النحل وفي السبع الهول وفي قباب الله تحويف حلال
فقال لعبت كل اربع لها عليك ليلة تزيل كل لها
ثمذ وعمر النازوت ما به فضأ اجاز حكمة وولاه القضا
ومواس عشرين لعبا شبل وفرع زيد ومعاد ابن جبل
ولستحق القسم ذات مرص اورق او قرون معترص
وحايض ونفسا لا التي قد شذت لاهها الفعلة
لم ذهابه لبعض الحزم على الاصح دون مقصد يصح
كفرت مسكن وخوف وعصب اذا دعا البعض اليه فخلصا
ان حصل السؤبيت الضرة وجمعهن فيه للمصنة
الا اذا ما انفصلت مرافقة ومن دعاها فخره توافقه
وحاز ان يرتب القسم على يوم وليلة مصنت على الولا
اوليلة لاحقة في رسمه والليل غالب الباعاد قسمه

لحاضر لغرض الشكوت واليوم للحارس والأتون
 باعما والسفر حيث نزلوا والأصل بالناس لا يستبدك
 والزمن المنبوع فيه لا دخل فيه لغير ذات نوبة أو مصلحة
 الأذات مرض مخوف ويلزم القضا للموصوف
 ان طال لا الجماع في المشهور نعم يجوز في سوى المذكر
 دخوله لحاجة محققه كوضع آلات ودفع نفقة
 وينبغي ان لا يطيل مكثه ولا يعيد في اللاحق لبيت
 وانه فيما بعد الجماع بفعل ما يرى من استمتاع
 وانه يقتضي الدين بالسبب والاستتواء في النكاح ما وجب
تدنيب الوطى بعد نفوته هل هو حظر موجب لمحبته
 او لا الامام ربح الازاجه وليس للغير به صراحة
 ومن غير قرعة قد استدا ظلم من في اللاحق واعتدي
 والقسم للعدل فربا كالحال وغيرهن كسوء أفعال الرجال
 بل يستوى كافة ومسلمه لكن للحسن ضعف الأئمة
 ان وجبت لها عليه النفقة لا غير ما بين كحقيقته
 اما التي تعقظا لم تقسم حتى مضت ادوارها لم تحكم
 لها بالاستتواء المذات عرفانها وقبله ما يتك

وما زال العبد

وقال من المطلب عندنا القضا اقبس في زمانها الذي مضى
 وبعد موت من لها الزوج ظلم لا حسب القضا الذي اشتهر
 اذ خلاص الحق الى من ظلمت رحمة الحاوي اذا ما علمت
 لكثرة ان مارق المظلوم تغذ القضا من المعلوم
 لم اذا عادت اليه بعد هذا فالحكم لا يحسن من بعد ما
تنبيه البكر التي مدت ولورقيقه بسبع خشت
 وصل نصفها وليلا الخروج وقيل كسر الجبرن ويدرج
 وتيسر من وطى او من زنية او شبهة لا مردص ووثبة
 على اللاحق بثلاثه ولا وسدب التحير منه او لا
 بين ثلاث لا قضا فيها ارسبعة تقضي لمن يليها
 وقال في الحلية والحر عليا لخير ما هنا انتم اليه
 وفي الزنا التنبيه من عتدا قد وطيت لأجل عظم جدها
 وفقد عذره بكل السه في سلم والبيع والوكالة
مهمة حق الزفاف بما في للزوج على الا خلاف
 قال ابن عبد البر وهو مرشع جمهور اهل العلم في دهر مضى
 والبنوعى كالمحبدة كحصن لا الزوجة المنفردة
 وصاحب الروضة فيه تنوع وهو شرح مسلم قد منع

من عودها

غَرَسَةٌ صَرْحٌ فِي الْحَاوِي هُنَا بِمَنْزِلِ فِطْرٍ مِنْ تَخَوُّعِ بَيْتِنَا
 أَذْهَى يَوْمَ بَعَالٍ وَهَيْتَا مَا شَبَّهَتْ فِي الْوَصْفِ أَيَّامَ مَنِي
 وَطَاعَةِ الرُّوحِ عَلَى زَوْجَاتِهِ فَرْضٌ مَالِ الْخُزْجِينَ عَنْ جِهَاتِهِ
 مِنْ غَيْرِ أَذْنٍ وَعَلَيْهِمْ أَمْتَنُ حَصْرٌ وَمَوْتٌ وَالِدٌ إِذَا مَنَعَ
 فَطَاعَةُ الزَّوْجَاتِ فِيهِ مَغْفِرَةٌ لَذَنبِهِنَّ لِمَا حَدَّثَ ذَلِكَ رُفَاهُ
 وَمَنْعُهُنَّ مَسْجِدَ الْجَمَاعَةِ تَدْعُهُنَّ لَكِنْ خَصَّصُوا الْمَتَاعَةَ
 لِمَسْجِدِ الْحَجِّ أَوَّلَ الْخَلْبِ أَوْ زَمَنَ الشَّفِيعِ لِلْبَرِيَّةِ
 وَلَا يَحِلُّ دُونَ أَذْنِهِ الشَّفْعُ وَهَذَا أَقْصَرُهَا لَا لَعْنَةُ قَدْ
 وَمَنْعُهُ الْقِسْمَ بِهِ وَالنَّفَقَةَ الْأَمْعَ الْمَوْلَى لِفِرْعَانِ الْمَعْتَمِدَةِ
 وَزَوْجَةِ الْعَسْرِ وَالَّذِي آتَتْ تَطْلُبُ مَالَهَا عَلَى الزَّوْجِ تَبَيَّنَتْ
 أَمَّا الَّتِي بَادَنَهُ قَدْ سَافَرَتْ لِحُجَّتِهَا أَوْ لِسَوَاهَا هَاجَرَتْ
 نَعْنِي الْحَدِيثَ لَيْسَ لِمَذْكُورِهِ قِسْمٌ وَلَا انْفَاقٌ فِي ذِي الْقُصُورِ
 مَنْ بَادَنَ سَافَرَتْ لِفَرْضِهِ بَعْضُهَا غَيْرُ زَمَانٍ مَرْضَاهُ
 وَمَنْ أَلَايَ تَخَصَّصَ فِيهِ الْفَرْضُ عَلَى الْجَدِيدِ لَا يَصْنَعُ أَنْ عَرَفَتْ
 الْحَرَمَ اسْتَنْصَحَ بِتَعَصُّبِ شَوْتِهِ أَدَا أَرَادَ سَفَرَ النِّقْلَةِ
 وَمَنْ سَوَّى الرُّسْطَ لَيْسَ لِعُوفٍ أَنْ لَيْسَ لِحَرَمِ الْخَلْفِ
 وَمَنْ التَّمَّةُ الْجَوَازُ أَخْفَرُ وَلِسَوَاهَا لَا تَنْصَابُ مَرَّ

وَسَائِرُ الْأَسْفَارِ إِذَا اسْتَنْصَحَهُ بِقُرْعَةٍ فَلَا تَنْصَابُ يَصِحُّ
 إِلَّا الَّتِي يُعَدُّ مَلُوعٌ مَقْصُودٌ إِمَامٌ لَا فِي عَوْدِهِ لِبَيْتِهِ
فَاسِدَةٌ هِيَ مَلِكٌ فِي رُكُوبِهِ الْبَحَارِ لِيَزِمَهَا طَاعَةُ فِيهِ حَيْثُ حَارَ
 فِي زَمَنِ غَالِبَةِ السَّلَامَةِ لِحُجَّتِهَا أَوَّلًا وَلَهَا الْأَقَامَةُ
 مَالُ الْعَقْدَةِ فِيهِ عِنْدَ نَظَرٍ وَعَدَمُ الْإِزْمِ أَوَّلَى فِي النَّظَرِ
 وَمَنْ الرُّسْطُ السَّفَرُ الْمَخْرُجُ بِهِ حَيْثُ مَا هُنَا خَصَّصَ
 وَصَاحِبُ الْحَاوِي الْبَيْتِ لَا يَرْكَبُ بِالْفَرْقِ بِلَعْنٍ عُمُومَةٍ جَرِيكِ
 وَهَبَةُ الزَّوْجَةِ حَقَّ قِسْمِهَا لَا يَلْزِمُ الزَّوْجَ الرُّضَى بِرِسْمِهَا
 وَبِرِضَاةٍ فِي الَّتِي بَعْدَتْ سَقْلُ الْحَقِّ كَمَنْ تَبَيَّنَتْ
 وَلَا يُؤَالِي غُيُوبَةَ مَفْرُوتِهِ وَخَصْرٍ مِنْ أَرَادَهَا فِي الْمَطْلَعَةِ
 وَالْعَدْلُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ أَمْثَلُ فَنَ تَكُنْ لَهَا مِنْ سَوَكِي
 وَأَنْ بَدَأَ مِنْ زَوْجَةٍ لَهُ نَشْوَزٌ وَمَنْ بَدَأَ بِأَمْعٍ لَا لِحُجَّتِهِ
 أَوْ كَانَ مِنْ أَمْثَالِهَا سَقْلُهَا وَطَهَرَ الْمَنْعَ حَيْثُ يَنْتَكِرُ
 وَغَطَّهَا مِنْ غَيْرِهَا فَادَا كَحَقِّقِ النَّشْوَزَ مِنْهَا وَالْأَذَى
 هَجَرَهَا فِي مَضْجَعِهَا أَمَّا السَّكْمُ فَبَيْتَاتُ خَصْرٍ فِي الْأَمْرِ الْمَلِكِ
 لِكُلِّ سَكْمٍ سَوْرٌ إِلَى الْبَدْعِ أَوْ نَاسِقٌ يَصِلُ أَذِيهِ أَوْ شَدَّعُ
 أَوْ كَانَ فِي هَجَرِهَا أَصْلَاحٌ دِينٌ لَهَا جَرِيدٌ يَسْتَبَاحُ بَيْتَيْنِ

وغارة الهجران لابن العربي شهر ما فعل ذلك النبي
 ذكر هذا ثم سياتي وصف هذا في السيرة مع لطائف عمرت عن العنبر
 وضربها منعه المحذر والضرب عند النور الخ هجر
 مني ابي داود قد اتى خبر في ذبح النساء اذ سئل عن محمد
 فاذن النبي في ضرب النساء ما لثروا منه وبعضهم اشكاه
 واصبحت منه بنت سبعون يمشون منه شدة فندراه
 لكن اتانا في حديث اسماء ان الزبير والمقام الاسمي
 ضربها ضربا شديدا فشكت بالية الى ابيها واشتكت
 فقال يا اسماء صبري واحتسبي وعاشريه يسئلون الادب
 ما نه زوجك من الجناس ولا تعارض الحديث الا لئلا
 فان امرت ناشزا ضربها عزيز مبرح بما ادبها
 ولا تكون الضرب بالسبيا حونا من التشويه والافراط
 فصاحب الكاوي منعه جزم وبالسبيا في حرودها التزم
 وعدد الضرب به وجهان والتمني عن ضرب به رايات
 تشيل منشوخ وقوم داروا منه على الكرم وذا المختار
 اما التي به نصيرنا شجرة منه ان يلقى الحصان بارزه
 من سكن يخصها بلا سبب ومخوج في ردها الى تعجب

وان ادب

وان دريد مال راى فشتت بالسن والصاد لكل جوزيت
 لا منع الاستمتاع بالتدلي والشتم والادى ونوع مائل
 لها وفيه زوجها يودب عند النواوى وهو ايضا يذهب
 الى اخيه رانها ان مكنت من الجماع وتغيره حنت
 ناشزه لزوجة الاعشى النبي استند فيها لسفيه الامثة
 باسيد الناس وديان العرب اشكوا اليك درية من الدرب
 خرجت ليعيها الخمام في حب محي القتي بزاع وهرب
 اخلت العهد ولطت بالدرب وهو شرعاً لك من غلب
 وزوجة المغرب المنصور مقامها ليس من الشنور
 غرسة من كفوات الطبري قال الجرد ومن وثاقا فاذا كسر
 من حجر البعير لعني ربحه بالة تدعي الحجار الهب طه
 وقال سيفان الجرد ومن لما يسمع من هجر كلام علمها
 تمسة مانع حق سمها او غفقات منعت عن رسمها
 بلزمه العاقب بها فان اسك في عشرة وقد بعاوا فترسا
 نهاه عنها فان اعاد زجيد وحولت عن بيته لينزجر
 ولا تكون امتناع الماسة به ولا عاصبة وامثله
 فان غلظ على ذوا اعتدي يعرف العاصي جميع ما بدا

باسيد الكاوي



بشقه لخبر نكاحهم ما رغبوا في الطالم حيث فهم ما
 وفي استواء جانب الشقاق يبعث للشقاق أو الفسراف
 ابن رضى حكام اهل له وحكام من اهلها لا حله
 ان رايا الطلاق جزما طلقا او لا فلا واصحا ووقفنا
 وان راى واحد الاصلاحا وخلق الذي راى الاصلاحا
 فوقه ما خلقه الذي التقى بواحد من حكمين وصفا
 بالفقه والاسلام والعدالة والاهتد الذي هو له
 والبعت قال الاكثر من يجب وطم من اهل طيند
 ومثل الاجماع في الخطاب عليه وهو صادق الرواية
 والحكماء عنهما موكلات وقيل من فاضلها موليان
 وفرعت عليها فروع وليس يحفى منها الدهر
 فلعقيل ابن عبد المطلب وبنت عتبة اختلاف اذ طلب
 بها الى عثمان في شقاقها لطلب الاصلاح او فراقها
 اذ بيني هاشم وادعهم ونبيل منهم اصلا وعملها
 واسمعنه ما استبان به وسالت عن عتبة ورسبه
 فقال في لحي فموت شاكيه الى ابن عثمان بعين باليه
 فحكم اثنين لدفع ذالك ابن ابي سفيان وابن عباس

ح
 الاصل 2

فالامور

فالامور ربح التفريق والهاشم ما ارتضا الطلاق
 مرجع اليهما ما تنفسا لذارواه الشاى فطلفا
خاتمة وكل زيد رجلا في طلقها واخذ مال عجل
 بنم او بالفامى السيات لم يجوز المقدم للطلاق
 او مال خالعه على ان يتبضا مالى كما الرارز للامام فرصا
 وخذ وخلق يتفق بربته كما الامام البغوى رتبته
كتاب حكم الخلع وهو الاقرار بعوض للنزوح يلغى الاعتلاق
 بلفظه وكل الفاظ الطلاق والخلع اصل وضوء للاشتقاق
دليله علمها مما اقتدت وفي الصحيح خلع ثابت ثبت
 من بنت سمد واسمها حبيبه وقيل بل جميله المنسوبه
 لابن ابي ومود وابها م وخلعها السابق في الاسلام
 اذ قال حمير الخلق في الحدوتة خلعها وطلقها بها تطليقتة
 واخضعوا عليه الاماعني عن فرع عبد الله بكر المزني
 فهو يقول الشيخ حكم جاري للاقتدانة التنتظا
 والشقاق خصه ابن المنذر ومطاعا يجوز عند الاكثر
 بالعين والدين والكتشير وتحليل المال والخصم
 وكلما يصح ان سباعا فالخلع جائز به مراعي

مع ما يله

وخصه عكاونا المسمى وبعضهم أو مثله اذ يغشى
 وما يغرق كسب نفس لم يرد والدره من مكر وهما تحسنت
 واستباح ان ارادته لما تحرجت منه لامر انما
 لسوء عشره او الاخلاص لمحقها او صر بها الخلال
 فالبدل للنفس من اموال فيه فدا النفس من احوال
 فغنى الخطوب تبدل الدخاير ان عرصت وسفق الجواهر
 فالحر فدى نفسه بما استخاع عساه ان ينجو من شئ من كجاء
قائد ثان الشيخ في النبويه قال الخلع مكر و سوي من استنقال
 لرجوف نفوت اقامة الحدود به منما و في رد و د
 و جامع الخلاص في فعل ولا بدله منه وبالخلع اعنت لا
 اراد انه على تزل جلف بالاطر والشرب وليس قد اذلت
 قال العقبيه بل اراد بالقسم تعليقده على جميع انفسهم
ثانيهما استغنى بخل الرفعه عن جالف لياخذن بالشفعه
 في شتمهم وفيه بالخلع اقب فقال في خلاصه قد ثبتا
 ثم له استنبان انه حقا ووافق البكري في او ما حكا
 و امعن السبكي في البحت معه **وقلت** عندي ان هذا انفق
 وهو صميم على ان الخلاص عند مضي الشبه فيه ذوا اعتلاق

وسال السبكي بعد الباجي موافق الشيخ بلاث باجي
 ثم افاد عن خلاص الدرافعي ما مضى النفع بلاث دافع
 لو قال ان لم يحرمي الليلة من داري فانت كالحق ثم امرت
 ما خلع المدة منه اجنبي ليل او عادت و هو لم يذهب
 لا حنت فالليل جميعه لها لحرف ولم يلهن و خلع حلها
 لحكم ان لم تاكلى التفاحه من اليوم انت كالحق مرتاحة
 والتبسر الامر بخلقك لهم فخلعه والبيع ينحى منها
 واذ ان علس طارت حتى ابر الرفعه وبعضه ان ما اراد دفعه
 ثم الى توجيه نفوس الشيخ عاد والحق انه لخلع لا يفعاد
وشرطه زوج طلاقه يقع فمن رفق وسقيه ذاو وقع
 وفيها يلزم دفع عوصفه الى وليه ومولى عوصفه
 ورج من مكاتب والشرط في قابله الا طلاق للتصرف
 ويسوي الاذن من الرقيقه بينهما بقاسد حقيقه
 ويسحق الزوج في فديتها بالعن مهر المثل في فديتها
 وصورة الدس المسمى الخمر واختار مهر مثله المحتر
 ومع اذنه مقدر دنه من كسبه او ما اصطفى من عينها
 ومطابق الاذن لمهر مثله مقيد في عقد كاحلها

وما للاحقة ان انا كذا
 وكذا حرة ما كذا

بكتسها

والخلع من سفينته ان قبلت ذورجة وان باذن فعلت
 وينتفى الخلاق ان لم قبل ورج من مرسنة عن قبل
قاعدة ذات كتابه بلا اذن كذا في الرق في الخلع فلا
 فرق وبلا اذن الاصح صحته والنودي ما هنا لا يثبت
 اذ قال في الروضة والتفصيل بطلانه الا لجمهور المرجع
 ورجح الصحة في الكتاب بالراعي اذ رأى صوابه
 وهو الذي يقتضيه في المسئلة وغيره رد على من سألته
ولكن ان يقول في ذات الرمن من راس مالها اختلاعا بالتمن
 مما اشترت فيه لا يشرع وفي كتابة بعلمه اذ عي
جوابه الملك اثم في المرض من التي قد توتبت على عوض
 اذ في التقاد والقراب يفتق ذو سقم ومنعها محقق
 وزايد عن مهر مثل الحسب من يكت لا غيره اذ ينسب
 ورجح من رجعية في المذهب لا باين بالاتفاق المرهف
 والخلع لا بد لرمال ان جرك هل يقتضي ثبوت مال فشررا
 في الحكم وجها ان الاصح في وحكم من قد اكرهت لمقتضى
 عليه بين وفي الشرع هنا وهم في الروضة ايضا في البين
 والعوض المحمول والمحمول مهر مثلهما قد وقع

ولها

ولها التوقيف بالسلطان وفرد حصر الاصطلاح
 يمنع منصرف قدره المعاش ومطلق عن مهر مثل بين
 فلا خلاق فمما اذ انقصر وصل واقع وعنده ما انقصر
 ان الخلق العقد وهذا المهر وخالف المتدافع والمحرر
 ومن وقبلها اذ لم يرد عن امرها صح بالاسترداد
 وما نزل ما ضافه لها لغاؤه ولغت مهر مملوكا
 وماله اضعف خلع اجنبي والمال لازم له في المذهب
 وحالة الاطلاق بالزبيادة يلزم في الاظهر حيث زاده
 وجاز ان يوطد الدمى والعبد والمجور لا الصبي
 ومنعوا او قبل مجور السفه في مضمون الخلع بمش وصفه
 فان على توكيله قد اقتدما وتبعض المال الذي مدحمتا
 يبر من عهده فمختلفه والزواج في ثلاثة مضيقه
 والزواج فيه امرأة شوك وعندها اذا اتولى رجل
 يلي على الاصح منه طهر لا طهر من وبتنق يكتفي
 كبيع مال الكفل للأب وما من النفر قد اؤله من قدما
فصل في لغة الخلع فغيره كذا وفي الصريح والكنايه افتراق
 لان عثمان طلاق جع له فابن ابي شبيبة نصا غلله

يلغا

كسع مال
 الاب للقتل

ورفعه من الدار فكنى صغيراً أما إذا صرّح بالقصد المنيف
 كقولهم على إذا خالفنا بطلته فهو كالحاق انتهى
 وقيل خلع بصيرته في الخلا **وصنف الشبلي والفزارك** واختاره جمهورهم لا اختلاف
 ولا ربط بل الآن في نعيم الحج فيه وخصاه بالاحتساب
 والفسخ في الأظهر من أقواله ما به كالحق دون ما لا
 لم المفاداة بلفظ الاختلاع وهو صحيح عند أهل الاختلاع
 وبكنايات الطلاق المفهم مقصدها وقوعه بالترجمة
 وكذلك انفصلت بعث ما شئت كناية بالزمع ما ذكره
 وإن بدا صيغة المعاوضة كيكذا طلق من المفاوضة
 وقيل الخلع طلاقه يقع بشوب بعلق من الأضاق
 قبل قبولها وفيه ما شوا لستترك اللفظ والانصاف
 إلا إذا طلقها على كذا فانها تطلق حيث أريد
 والعلم اليسير أن الخلع لا وجهان فيه للامام بفتا
 وجه الصيغة واستدل له بالنصر في ردتها المنتصبة
 إذا قال في الردة ليس بفتح حكم اختلافه سابق كيف يقع
 وصيغة الخلع إذا ما اختلف فيه هنا لا يبيح خصماً ما لفت

وان يقبل طلقها ثلاثاً بالفها ولم يقبل ثلاثاً
 فقبلت واحدة ما التزم يتعين من الأصح والالف لزم
 إذا قولها في الالف محتاج إليه ومن الطلاق الزوج محكوم عليه
 وقيل لا شيء وقيل بل وفتح بالالف طلقه بها الحنث يقع
 وإن بد اللفظ بعلق عشي حكومتى ما أو متى أعطيتى
 تطلق بالدفع وليس لستترك من مجلس ولا القبول المستتر
 ولا رجوع وإذا أريد أن كماً مرة ولكن فور من ختمها
 وخص منه في التهمة الأئمة مدفعها على التراخي حتمه
 لعدم الملك ومن أن يعطيه خمراً غير الفور لن يرتضيه
 وإنكر العقبة ما اقترده وقال في ذائمة كسره
 وقال ما كسبت أن دفعت بانت وقال البغوي اندفعت
 ومنهم المجلس التواجب يعتبر الفعل للزوج واجب
 وفي فتاوى ابن الصلاح قال إن وهبتى صداقك الذي ركن
 في ذمتي ما انت مني تطلق بطلق رجعيّاً على المعاق
 إن أبراته بعد موته ولا يكون الخلع لمجلس ثلاثاً
 وفي فتاوى البغوي مسدده على فروع فتروها مشككة
 قالت لما استتويت من مالي امتنع بالعين مطلقاً وعيباً ما منع

في الالف

لأن ما فرض للراي انصرف لدمة والعرف عن عين صرف
فهم قال الامام الراي من حكم يعلق الطلاق الدائم
 بالحمل والميلاد اذ فيه نكاح ان معان زوجها الذي عقتل
 انت بالف درهم طلقته ان كنت حاملا فاذا خفقه
 ودفع المال اليها بنفسه مهر مثل والمسمى بنفسه
 وان اجابها الى ما طلبت فهو من المعاوضات اجتلبت
 سوى جعالة لها ان يرجعها قبل جوابه بفور يدعي
 وان بالف طلق ثلاثا ملكها فمرد الاثلاثا
 توقعها بثلثه فان ملك واحدة ملنا جميع الالف الك
 وقولها واحدة بالفها فثلث استحقته برصفها
 والمال اهل فابده جميعه او بعضه واعتبروا بوزن
 هذا الاصح والعزير باعتبره وقال ليس للخلاف مشدده
 قال الفقيه من الوكيل ظهرت مائة خلفه واشتمرت
 ومثل هذا من ضمان المستزم في طلقه ومن وقاما التزم
 ومن يطلق طلقه ونصفا اذ جعلت على الثلاث الف
 هل يستحق بلني دي الغايه اذ يحصل التحميل السيد ايه
 اولسحق النصف والرايه من مطلقات التي مستزاده

في
 دهمان

وجها في التدبير في التوكل الرابع الثاني لذك الحكم روي
 ومن وقع طلقين ينكح من المهمات ففيه منظر
 ومع ذكر عولن الحلاق فيه لمتنه الرخصة لمن يصح فيه
 اما اذا اشترطها فوجي والمالك منتهى حكم الشرع
 وقيل بان مهر مثلها اما التي يريد عدسوها
 لم اصرت لانقضاء عدتها ولا مال بانك لا حل ردته
 وقبلها ان اسلمت بالماء تطلق وهو طاهر الاستدلال
 واعتبروا بخلل اللفظ اليسير بين قبوله والجاب ليسير
فصل يقول انت كالف ولي عليك الف وبه لم تسأل
 تطلق رجعيًا ان قبلت ام لا وان اراده لو سالت
 فان يكن سواها به سبق من بين منقوع زوج استنق
 وانت كالف علي الف عليك ان مثل انت بكذا او ذا اليك
 ان قبلت بانك وما سميت به يلزمك الشرع فعتصاه
 وحكم ان ضمننت الى الغايه به اذا ما ضمننت فورا وقع
 ومن من ضمننت الى الف متى ما ضمننتها طلق وان اتى
 بطلني نفسك ان ضمننت لي الف فطلقت وقالت قبلي
 او عكست بانك وذن الالف لا توقعه ولا يضر ما علم

وينتفي الحلاق حيث افتقرت على الحلاق او ضمنا ذكر كرت
تحقيق الضمان هاهنا المراد به القبول والتزام ما يرد
 لا عقده المعروف والعقد منه على اعقابها ما برضيه
 برضيه من مديه واحصل والمتولى قال والذي انقصل
 ايضا بان ياذن ان يسلمه ويقبلها وان الصلاح سلمه
 ثم الاصح انه اذا وضعه يملكه الزوج بالامتنع وضع
 وليس الا عكسا ان اقتبضتني على الاصح بل كنعلق عكسي
 فالزوج لا يملكه وان ضبط وليس الا بما من مجلس شرط
 والنور وكقوله هنا اختلف بين متى وان لمثل ما سلف
 قال فان ذلك كلام استنبق منه على اعتيانه فاما الملك حق
 وينتفي الحلاق رجعتا كما لو قال ان فعلت ذا وعلمت
 والسرط في المطلق لا يقتل باليد واحدة مع التراضي
 فليس يلزم الوضوح والبعض ولا اقتباسه مكرهه على السوا
 في صورة الامتناع من القبح وحلم المنداح فيه معصية
 اذا امر الاصل بالوهم والاهتمام في المندلور
 وان على اعقاب عبد وصفه علته فلم يجده بالصفه
 فلا حلاق او عا ووجهه بعد معياره ان قصده

بامر

الساض
 اذا امر الاصل

النجى

وتستحق مهرها تسليما وقيل بل مهمته تسليمها
 وان على اعقاب عبد علقته مطلق العبد عدت مطلقته
 لا عهدها المفصوب والمشر والغصب والحلف بخلق حلي
 والزواج اذ علق منها خلقتة وسالته بالثلاث فرقتة
 فوجد استحقته اذ قاله وقيل بلث الالف كالحواله
 وقيل ان علمت الحال استحق الف والاثالث هذا استحق
 وذا عزوه لا يسمي وان ابن سريج وزوي العراق
 وقيل لا شئ لهما مما وصفت وقيل مهر المثل من الذي انصف
 وان بالالف كلبت كما رخص مائة او حبة له الرمن
 وقيل بل الف وقيل لا يمشي وان يقل غدا بالالف فوقع
 من غده او قبله بانتهى ما يلزم في الخلع مخمرا علمت
 وقوله اذا دخلت المنزل فانت كالحالف بالالف مشلا
 فقبلت ودخلته طلقته بالالف من الاصح ان تعلقت
ثم يجوز خلع الاجنبى وعن ابي ثور خلاف المذهب
 فان سئل فسخ فلا اذ لا انفراد للزوج بالخلع باللفظ مرداد
 وهو لا خلع منها مطلقا لفظا وفي حكمه ما اطلق
 وجاز ان يجعلها وقيل له فيه وباختياره كغيره

ولو قبلها ان تخلفا ومن وقيل كاذب فيما اذعر
 لا يقع الطلاق ثم اصلها باحتمال ثانيا وصليا
فصل اذا انزل خلع حرة ومما دعته منتفى من جهته
 وان يغفل على لذة اطلقتها فانكرت عوصه الذي انتهى
 بانتهى لغير عوص من حلفا من الجنس والقدر اذا ما اختلف
 ما لم تكن بينه من لها عليه في الحكم مهر مثلها
 ويلزم المنوى مما اختلفا عليه من الف عليه احمدا
 وقيل مهر مثلها والاختلاف في الجنس وفيه للتخالف ابتلاء
 على الصحيح وعلى السائر لم يهرأ على ان المهر تحتجب
واقعة خالفا على الذي في مدها من فسخه لم يوجب
 فبان لا شيء لدها خلقت مهر مثلها مما علمت
 وقيل جمعيا يرى والواجب حقق ما فيه من التداخ
 بحمله الثاني على الذي علم خلوكا وذاك اذ عنه سلم
 والحنفي يلاشه فمقتك الزففة وما سوى هذا سد شك
 بالوصف بالدرهم المجموعه وهي الاقل باعتبار مجموعته
حادثة لدا اجاب الشامي في حال يقولون داويع
 ان كان في كفن اذا درهم الثمن بلاشه لوازم

مكان فيه خمسة لاحت فيه فجل من فوهة العلم فيه
 لم نزل يكشف كل مستكلمه بنظره في كل معظله
خاتمة مال اذا ابرأتني من خلة مانت كالتق ميني
 منه حيث ابرأت وعلمت بقدره والوصف اذ علمت
 تطلق بايثنا من الواجب لم الحساين فيه ذو الاختلاف
 مقال في التعليق كالمصطفى وفي فتاواه بعلمه قصي
 وان على ابرائها لا جنبي علق رجعي اراي ذو المذهب
 وان على سقاط مهر علفته وما لها من علة ونفقة
 فابراثة مهنما ليس بفسخ شئ لدا القفال من الافتاء وقع
كتاب احكام الطلاق ابن عمر اسند بفسخه لمن به امر
 من لدا رخصي وعند المذركي بلفظ البفص الحلال فا حذر
 وفي اي داود رفعه في اي واياكم استدر لة على الصحيح
والاصل من الخلع الطلاق مرتان وفي المراسيل اثنتا عشرة
 فابن ما عادي الا نام الثالثة فقال في التشرح بعد لايته
 وطلقتوهن وسلم رخصه قبل العدة فالوهم اسند في
 وفي الصحيح من حديث خلقت من ضلع وكسرت ان طلقت
 عوجها الذي بالنص مقترين ولم هو علي طرفة لا يستقيم

واجمعوا عليه وهو في اللفظ **حق** من حكمة وفرة **هـ**
 واسم اني لحل عقدة الشك **هـ** شرعا وذا حصر له في الاصل **هـ**
 والشرط في المطلق التكليف **هـ** فمثل السكركان ذال التعريف **هـ**
 لانه ملك والنووك **هـ** عليه من ذال الحكمة اشكال قوي **هـ**
 لم الطلاق بصريح **هـ** وما كني الصاحي بقصده وفتح **هـ**
 والغيث كناية الشكران به **هـ** والنقل من المقلب ليس لشيئ به **هـ**
 فلفظه الصريح اعلاه الخلاص **هـ** والخلع والسراج هكذا الفراق **هـ**
 وما طلفت اذ امن ترجمه **هـ** على الاصح عدد اري الترجمة **هـ**
 وهي كنيات اذ اما الرها **هـ** او تصادراتي من ذكرها **هـ**
 وفي الحرام اخلف فالنوك **هـ** بجعله من الصريح ان نوك **هـ**
 وهو الذي نصر عليه الشامي **هـ** وهو صريح مكلف في الراجح **هـ**
مشكلة في كل فظة الصريح **هـ** وشرطوا القصد لمعناه الصريح **هـ**
 مع انها فهم على الوقوع فيه **هـ** عند الفظة البادي بنية **هـ**
جوابها القصد ان منه **هـ** معنى وان في الاسم منه ابتداء **هـ**
 مني الصريح خصر استعماله **هـ** لخرج الملفوظ عن امله **هـ**
 ومن الكنيات اربعة الفتي **هـ** ايقاع معنى للصريح التفكيك **هـ**
 فمابه تلي لذا خلت **هـ** وبابن مسئلة برية **هـ**

وسكن الطاهر السيد الاسما

وقول لا اندهها عن سربها **هـ** وحبلها ملقي على غاربها **هـ**
 مالشافي مدروي عن مالك **هـ** عن عمر العاروق حكم ذلك **هـ**
 والنداء الزجر وسربها الابل اي حيث شئت دميت فلا تفل **هـ**
 والحق باهلك اعتدى عنك **هـ** وسافري وفرجك استبري اغري **هـ**
 تزودي بخبر عري عيني **هـ** كذا اخبرني عني ورد عيني **هـ**
 ونحوها وما على العنق قصور **هـ** فمابه ولا تباد نخس **هـ**
 وعكسه وليس في الكلاف **هـ** كنيته توجد في الاعتي **هـ**
واستغنى القفال لو قال اذهبي **هـ** لبنت امي او الى بنت امي **هـ**
فقال ان نواه ما ذهبي وشي **هـ** وان نواه كميعة يوشع **هـ**
حادثة لو قال اخليت النبي **هـ** من ابوك ولدت واستثبت **هـ**
 ولها الحجة لما وقع **هـ** فقال لا نقول بها اذ سمعت **هـ**
 في ان امثل طالق نهى عكبي **هـ** تردد مع احتمال او لا **هـ**
 وانت طالق او طالق **هـ** واحدة وغير هذ طالق **هـ**
 وليس الا هذ جزما طلفت **هـ** لانها في ذال الكلام استغرقت **هـ**
 ومن النساء غير طالق **هـ** تسلم منه اذ نقاه العاروق **هـ**
 وان تكن في نسوة وحلف **هـ** فقال طلفت سوى هذي اتعني **هـ**
 ومن يشك لزوجه ما ينفي **هـ** بالفرقة القفال وما ينفي **هـ**

عند احتمال السن بالعتوق وقد وافق محي الدين ذا ان اعتقد
 انعاده والقول للملا طفة لا موقع الخلاق فمن لا طفة
قاعدة كل صريح زوحي بصيغة النقا في الموصوع
 ليس كناية ولا صدحا من غير باب حكوا اضرحا
 وحض من عموم هذه القاعدة مسایل على الصحيح واردة
 كلفظ خلع من اختيار اربعة بنيت الخلاق فيما وقع
 وقوله فارقتا من فسحها والفتح بالعيب ان كسحتها
 وتول في صدقة فيما وقف ووصف عرسه كحكر اذ وقف
 اذ انوى خلاقا او طهرارا سفد منه ان تكن تحت را
 وان توى طاهره الخير ووقع الان الذي تقرر
 وان نوى محرما واختره فيومر المذکور باللفساره
 ومنه ان لم ينوشيا لمزمه كفارة وقيل بل ثوبه
 وامة لزوجة فعثقت بنيت العوق ما ذى طلقت
 وقوله انكحي فقد احللتكلى منه خلافا عن جماعة حكى
 مال النواوى فيها كناية على الاصح عند فهم الغاية
 كلست لي زوجة وهو صريح في حكم اقتدار المصالح والصحة
 وقول سيد وميت نفسه منك والقول قد ملكتك

فقبله

قد
 ففنده شركوا ان يقبله من مجلس ومن مقال قس له
 ولفظ كلقت لنفسا المؤمنين بل زوجة الاتي بذلر تبين
 يعني على الدخول للمخاطب في معلق لذي النياح
 مال النواوى دخول العسل عليه والاصح لانها احتمل
 وعن ابي عامر العصبى ذكر لومال عن زوجته في النادى
 لم يبق من بينهما وبينى وقصد الخلاق عند البين
 لا يخلق الروجة بالاكلافت **قلت** الصواب الحيزم بالخلاق
 وقول طامراه في السكك كذا والى ترى في الذكر
 فظهرت زوجته ممن ذكر تخلق والخلاف فيه مبني
 ووصف عبدا او موعام اولياس بالحظر لغو لا تنف الا لتباس
 كل ابن حريويه باللفساره لزوم في حظر لدية اختاره
وشرط نيته الكناية التي بوقعه اقترانها بالجملة
 وقيل بل اي جرة قد سمى بكنى وتبيل جزية المقدم
 والمذهب التفصيل الذي سبق به الكنى واللفظ للغير استنبق
 وسكتوا عن اقتران بالوسط والتأهرا متناعده اذا انبسط
 ولا خلاف انه لا يكتفى بمقدم اخيرا انستحق
 والفضل من التلميز قبل طامراه مشتركا في الجرة في محله

وواصف الزوجة بالتخادم مع قصوره على التتميم
 فيه شرح قد حكى عن جده نفي كلاً قطعاً بغير قصد
 فظنه العقبة جد الراعي فقال وهو خلاف السواقف
تدنب الطلاق بالاشارة لغو من القادر بالعبار
 والاخرس المشير منه يُعتبر اشارة مفهومة لمعنى
 من سائر العقود والحلول وان درى كناية المقبول
 واختص بالفهم لهذا وهو العنكس نهى كناية لانها نام بظن
 وكتب نالحن كالات ان نوك موقع في الاظهر ما به حوك
 ودونها لغو وحكم الاخرس من الكتب حكم نالحن لم يحرس
 وكتب ان بلغها كذا في طلق بالبلوغ للكتاب
 لان قرائته وهي قارئه فطالعتة لا سمع قارئه
 فان لمن امية تطلق به رقيق تعليق محال مشتبته
فصل له نفوضه لزوجته طاحاه المصطفى للشوكة
 ووجه الاستدلال خصين ظر فلم يكن ذاك كالات يثبت ظر
 وهو على الجرد تليد كذا لو مال ملكتك هذا الدرهما
 نلو نفوذه عليها يستترط تظليفاً فوراً حاله شتر
 ومثوله لها بالف كلفى فكانت بانته من المطلق

نعمه

مح

الاول

على العموم اذا ما انتهت
 على العموم اذا ما انتهت

والالف لازم لها مثل العوض من البيع او من سلم اذا عرهن
 وقيل تو قيل ما لو نفوضه لاجنبي والامام اعترضه
 فالقول هو العوض بالو والالف للنفوض لا لغيره
 على كالات العوض قبل الفدية وكلفى من زمن مؤقت
 يلغى على المليلك لا التوقيل ومن ابين خصل التفصيل
 ان نورا معنى حركه ومشي اولاً فلا ومن التخالف امتنع
 ومثوله ابنت بعد كلفى والعكس لا يقصد لم تكلن
 والعدد المذكور فيهما معاً معتبر من حكم حنت مدعي
 وان نفي او وجدت مواحد لعكسه من الفرع الوارده
فصل من النائم والمبهرم بلغوا كالات او عتق مدعي
 وان مغل احزته اذا اناقت او ذاك قد اوقعه بالاعت
 بالنكاح او لسبق دون قصد مع قرينه انت بغيره
 يصدق الخالف طاهراً كذا لو زعم التفاف حرف حتماً
 كالحالب لمن سادى كالمثا وقصد الفدا عداً صادقاً
 ومنه لم صدقوا من الاله ولا الذي يد لرائه وهم
 ومن يحا حب لا عباً او هكازة او ناسياً زوجته او جاهلاً
 انت طالق منه كلفى اذ هي من قيوده مد كلفت

١٢٩

نفر الحديث هزله جربق كرحوة وكنهج من دومتع
 عداي داود وابن جبه والحالم استدرله لحاحيه
 وولد القحان وابن الجوزي طر متضعيف عليه جوزي
 وبدل لرحوة من الشرح العتي وهي غريبة ضعيفه السيان
 والعجم عند جله المبراد بلغى اعتباره وصح اذ يبراد
 وقيل ان نوى الذي طاعني نوقعه ووجهه لم بين
ومن البسطة ان واعطا وعظ قومنا فقال دعموم ما التقظ
 طلقتم بنتا وكانت زوجته بينهم ولكن ما جوتها نيشه
قال الامام الحجة القزالي حنثة الشيخ ابو المعالي
 وفيه عندي نظروا لشرانعي رد الذي قاله رد الدافع
 وقال التقظ عموم الكل خصه قصد الزوج اذ لم يعلم
 كلف الانسان لا يكل من خصه لا خراج اذ يسلم
قال النواوي كلاهما عجب اذ القواب في الحواب ما احتجب
 لانه خالف في المحال يعلم تختص بالروح بال
 وليس يدخل النفس فيه الا بموجب ولا تلغ فيه
ومونظير ما ارضاه الحجة والعالم القفال في المحجة
 في من نادى امراه بخبره اليك عنى من زحام ضرة

للمسئ

لا عتق فيها اذ راها امته والشامعي ورعا قد اثبتته
تتم الكلاق في الاغلاق لاغ بنصر مصطفى الحلاق
 عند ابن حجة ومن المستدر ك ومن ابن داود اسفا قد حكي
 وفسر الاغلاق بالاكشراه منوم لهم من اللغوة الشناهي
 بالشامعي وابن سلام معاه والقبتى والمنزلى اصمعه
 ومما اختبر اكثر الاثمة مما مضى من علماء الأمه
وخبر المشتار من عهد عمه نصر صريح بتركه ايتمه
 لما اتا الفاروق ثم ما لا ابى داي احتنى الاعسالا
 منذ اثبتت حب لا مشتارا وصرت في الحبل لا بغى العار را
 قالت الى العرس وكانت فاركا حلق والاصرف منه هالك
 بقطعي الحبل مطلقت نهيل لمحقني التطلق أم ذاك همل
فحكم الفاروق ان ليس بعشع طلاقه اذ هو بالكره امتنع
 والعقد للمد لور قد ادا منه اسندة عنه كذا قد ادا منه
 اعنى ابن ابراهيم قال السيمهني ومن روى اباها لما سمي
 وهم من اغرابها والاشبهه صحة ما قضى ملا شنبه
 والفعل الاكراه ليس بعشبر الا اذا كان حق معسر
 الا الذي هدد بالقصاص ونوبه في الناس ذو اختصاص

وشروطه قدرة من عمل على الذي به حقيقاً أدرعه
 بجور او ولاية او غلبه وعجزه عن دفع امر طلبه
 بهرب او غيره والاحيل بمنع ما به النول المحصل
 والشرط فيه افة ان امتنع بينا من شأنه انكوف منه
 من قطع عصوا أو شيئا طوله او حبس او ائتلاف مال علمه
 فان بدت قرينه اختيار وقع ما وقعها لمختار
 لم على العا در ليست تشترط تورية وبعضهم هذا شرط
 اما الذي ياخذ ذوساكنه لغايب قال عرفتم موطنه
 مع الا اعرفه او الزم به يلتزم محضر عليه التزمه
 فان لم الماخذ ذو المحلفه لائم والحنث اذا ما اخلفه
 لانه يده الى ترك الطلب ذوسبب ما الحنث في الحكم قلب
 وليس كالحال الذي سرق لا يذكر الامر لما لك طرف
 فذاك مكره على الا طلاق وخضر ذوالايداع بافتراوت
حقيق المحذور جزا ما يقع بالكرم فالكرم يتصرف في سبب
 وشرب مسكر وسرفه في صوم ولين وطهره لا يثبت في
 ومثله ائتلاف مال الاجنبي والصيد اذ ضمن بالتسبب
 والامر الضامن والمأمور به يومر وهو اثم لسبب

ويطلب

ويطلب الامر بالنظر وقيل لا وقيل بالشش طبر
 والعقل والقطع لا الكراه لا يكون شئ منهم المحض لا
 كذا الزنا بالانفاق كلها من مله لا يستباح فعلها
 والحد عن نوعيه بالكره انتهى على تناقض يانتي عسرون
 والرضعات الخمس لا كراه ثبت تحريمها فلا اشتباه
 وعزم مهر لازم للمرضوعه على الاصح وفردق منع
 وتبطل الصلاة والطهارة مبطلها كالحكم حيث اختاره
 وكراهه ذي الكفا على ثمثه يصير الموجب ومثل عدمه
 امثا الذي كراهه في صيامه او قبل ان يحل من احرامه
 على الزفاف سبب كهر البطلان عباديه حيث حد ينفي
 وكرم من حج على اقامته بعد الوداع صدق عن غرامته
 والمهر في الزوجيه وعنته تزول لا يخليله وفيت
 ومن على الاسلام الكراهه انتهى لا بالغ الحرب ومرد جعنا
 ويصرف الوقف على الذي سكن لمن بالكره اقام في السكن
 ومكره على ميين عفت به اذ فعل ما نفاه فيما اعتقه
 على الاصح عنهما الحنث انتهى والكراهه ارثه قائل به نفى
 كحنث حالف لداير ما عسر والذبح والدياغ كل يعسر

الحمد

۱۱۹

والله اعلم بالصواب

الطيفة قال ابو المعالي يلحق بالمرص في المستأهل
 من علق الحلاق عمل ان يموت بيوم او ينزعه حيث يعفوت
 قال وذا ان العنق ليس يكرد اذا المناء وقت حج ومكرد
 وحجة الاسلام في المسئلة من سوى كلامها لحكم الجهة من
عربية وكله بلا غرض فطلق الوتيل حالة المرص
 في الارث وجهاً لرجليته ولو ابا ان اربعاً في علقته
 ثم لا أربع سواهن في كس على القدم يستتر لن في الاصح
 فان ابنت اربع شواني فعنه عند الدار من وجهاً
فصل بطلاق او نحوها نونغ ما نواه من علقته
 وهكذا ثمانية ما ذكر واحدة وزاد عنها في العنق
 فقال في المنهاج ما نواه فلقادى روضته ارتضاء
 وان اراد طلقه بلققت من طلاقات فملاط طلق
 والقصد في واحدة اذا رفع او جوا وسكن عنه ما ارتفع
 ومن يقوله اراد بتهها فماتت الزوجه قبل الانتها
 من طلق يلغى وبعد ما يقع بالاثه وقيل للغير ومشيح
 وقيل طلقه ومثل موتها اسلام او كبر فحقن بغيرها
 قبل الدفول وامتناعه بغيره بالكن من غير لحكم الموت فيه

وانظر طار

وانت طالق اذا ما كثره وحال فصل او تقوا ما كثره
 اولاً مان اراد ما كبر كذا تقع واحدة والحنى ذاحب مع
 كما اذا استأنفه او اكلته وان يرد تاسديه ومطلقة
 فطلقان او نوى بالثالث ما كبر الاول فثلاث حادشه
تمت نبشه في التتمشه منها على مسئلة مما مشه
 ان الذي كور قد طلقته واحدة من غير قصد لانتها
 بطلقة يلزم من موحده اذ وصفه بنفى لحوق عده
 وصرح القائل بمثل ما عقتل فماتت العال من بغير مد نقتل
 في طالق واحدة ثلاثاً بطلقة موقع لاثلاثا
 وما بغير عا كلف تكررت كغير مع اضطرار كوررت
 عند تعدد الطلاق وهذا من الشرح والروضة فيه وهذا
 وصيغته السراج والفراق اذ تكرر مع الطلاق حينئذ
 تصيغة والخلق المحرر وجهان بها لا الدخيل
سؤال المعروف في المقام لمتنهي التاكيد متراتب
 رد ما قالوا بالاثه ومما زاد فيها الكذا كذا ما
 والفقهاء اطلقوا باليه فانهم ما اعتبروا بغيره
جواب افني به الفخر الى والشع عز الدين ذوالاجلال

بلغ ما

كما بعد ما

وطالق وخالق وكالف يؤكد الأوسط كلف لا حق
 بقصده لا أول بثاني في ظاهر الحكم وكل الشان
 من ذات وهي ان سواها ينتفي بطلقة فالعطف بعد ما ينفى
 وخالق وخالق ان دخلت بنت للاثنتان حيث معلت
 من ليس مدخولا بها فيما انكر كالحلقة ومعها اخرى فمفسد
 وقبلها او بعد ثمانين موكوة وغيره العز واصل كلف
 وحلقه في طلقة لمن قصد معيته ثمانين فهو ما اقتصد
 او خرفا او حسابا او اطلاق تطلق الا طلقه واستشكلا
 والنصف من نصف على الاطلاق تطبيقه ونشر عليه الباني
 وطلقة في طلقين ونوك معيته وقعن او خرفا حوي
 تطبيقه او الحساب من عرف فطلعتان ومع الجهل انصرف
 ومن لم يقصد لقاصد المعنى وان لم يقصد تطبيقه على الاصح فان قصد
 ونصف طلقة ونصف اخرى واحدة الا بقصد حرك
 ونصف طلقين طلقه في ثلاثه الانصاف منها اضعف
 كنصف طلقة وثلث واحدة في طلق الخلاف الغواجا حده
 وثلث ونصف طلقه يقع واحدة ولواق السدس سبع
 ومترق الخلاق بين اربعة او عليها من اتي او جمعها

مطلق

تطلق كل طلقة وان يرد توزيع كل طلقة لسطر
 وقع في ثمانين ثمان وفي مافوق ذالته لا تحتمل
 فان مثل قصدت بالنسبة هنا بعضا ففي الظاهر بلغا معا هنا
 على الاصح واذا ما علمنا فقال للذي ذال الن طلقا
 انت كذلك او مع المذكرة اشركت في المذهب في ذي الصور
 ان الخلاق واقع بنيت له هذه والغير من سوسه
 ان قال اشركت في الخلاق لعمر من زيد بعد الافتراق
 وقوله طلقت هدي عشرة معالت الثلاث تلعن البشرية
 فقال باقية على من رتقا فالسبع من التهرب لغواتهم
 قال فان قالت كفى واحده معال ما سبق لنلك الى احده
 طلقت الاولى الى ثلاثا وعلى ضربا ثمان ان قصدت لي
 ومن الا شاطئ المقدمه واشرك الاخرى في حكم قدمه
 عن شيخ بوشيع هاترد من طلقة وفي ثلاث ترد
 وحكم الشاشي على الموضع بطلقة كذا العز من قرره
 وطلعتان مرتضى الجرجاني وهو فاس شركه الامهات
فصل في الاستثناء من الكلا وغيره صح بلا استغراق
 بشرط الاستغناء والساكنين عي وعن نفسي لا يقطن

وشروطه بثبوت الاستتار في ازال اللفظ وفي الاستتار
تدني الذي على المشيئة من ربه علقه بالنسبة
 مستعرق وجه كالمطلق سوى التي بفصلها لم يثبط
 اذ قال كل امرأة له سيوك او غيرها لا تطلق التي حوك
 والفرع في سوا حكاة الدارمي وعمر مثله بقول حازم
 والشعير بم الدن قال ان نضب غير فتطلق التي عنها انتصب
 او لا فلا طلاق اذ غير صفة ولا وجود لسوى ما وصفه
 ومذهب الشيباني ان قدمت غير على كلقت فالعقد ثبت
 وان باخرت عن الطلاق طلق من خصت بالاستغراق
 وجاز الاستتار بالمقدم لفظا على المخرج بالتقدم
 كما على العزيز في الامان وفيه مال هاهنا رجكان
تميم العطف على المستثنى او الذي منه ان الاستتار
 بل لجعل المعكوف والذي يحذف عليه واحدا ولو منع طلق
 وجكان والاصح منع الجمع اذ هو ذو تنافي بالوضع
 بسبب استغراقه الذي مع بعد ثلاث دونها اذا جتمع
 وفي لاشه بياو الفس واحدة وقيل جميعا مختلفا
 وطلقان ولبها واحده الافزادى بالثلاث واردة

عبد الله بن محمد

نيل

وقيل بثان وقس جميع ما جاك من نظيره عليهم
 وهو من الاثبات ثمانية اق والعكس اثبات فاما الطلاق
 بالي بما قررتة الخسران والحكم في الاقرار قد ثبت
 وبان زيب الاطالوت او قال الا باين فالاحق
 لها بثبوت الثلاث او لا روي طلقين فيما اولا
 ونصف طلقة اذا ما استثنيت من الثلاث البقية
 رويت خص طلقة ونصف فطلقان تدور عن كفا
 ونصف خمسة اذا استثنى من الثلاث كلوه اذ يعني
 وعود الاستتار من بعد الحمل لفظان سلمت مما احتمل
 في الوصف والامان لكل اعادة من الشرح لكن هاهنا خصر المعاد
 ثم محل الخلاف اذ قصد حجب ومع قصد عموم قد حجب
 مات كالحق بالاثباتين ان شاء الله عقب حملين
 فنقض المذهب لا وقوع له مالم يولي وسواء نفقه له
 وقوله الاربع الاربع طلاق طلق الا الرابع
 اذ هو قبل حكمه اخرجها وليس بالحكم اذا اخرجها
 بعد خكاهن بالطلاق بعد دعوى للفساد
 فها هنا يطلق كل العقد يقع ما بعد حكم اعتقد

الحق الطلاق

الحق

لأنه نفع ولن يعجزه والتقل من العلق والتتمه
 والرافعي قال هذا مشكل اذ هو كالا فزار مما ينقل
 ومنع العلق بالا راده من الوقوع في الذي اراده
 وهكذا منع الانعقاد في اعتاقه وسائر التصرف
 والنذر والامان والتقصدا بيان حكم ما على الاصل انبي
 مخفصه وعمرة طالقات ان شارنها سالتان
 ودعد طالت وهند مثله ان ستان الاولى خلافة لها
 كذا حكمي التهديب والشرح نقل عنه خلافة حكمه الذي عتقل
 وحكم بالخالق انت كالف ثلاثة ان شاهد الخالف
 تطليقة وطلقة بلا شه ان ستان ايرادها حادثة
 لانهم يحكمون عن القفال في ذلك ان ذال خلافة نفي
 وانت كالف كذا ان لم لست معلق لا حث لا خفا المشا
 وقول الا ان يستأله يدفع في الاصح مقتضاه
 ومثل انت طالت اولام لا يتن بل تستفهم اذا جعل
 والرافعي من كبره وهم من الجزم بالوقوع والخبر بهم
 وجه النزوم في استمراره من مثله لمقتضي انكاره
 فائدة اذ لرها استطرادا فالخبر من افاد واستفاد

لا بدع في العبادة المعزوه للشامفي وارث النبوة
 من انا مو من اذ ابيه يستأ والخلف من جوازها قدمافشا
 فقد احررت عند النزال سلف ومذهب الفاروق فتعاما اختلف
 ورويت عن ابن ام عتب ومالك واحمد ذي الزهد
 وخالف النعمان والجواز فيه عن شيخ شيخه مع مقتضاه
 والعايون بالجواز اختلفوا من النذب والوجوب لما اختلفوا
 وذكروا القول لم يحكم املا او فها فيما رايت كالملا
 ان الذي في انا مو من الحجاب جواب شرط او دليل الجواب
 واذ ان كل منهما مسبقا قال قصد امان هنا يسبق
 بل هو ما موزبه فعند اثبت في الكلف اية تقوى ما ثبت
فصل بمثله الكلا وينبغي او عدد قبالا قبل كلفي
 منزع زيد وهو عبد الله وقد اسند ان الحكم للذي اعتقد
 من خدث الصلاة وهو في الحق وبعمومه اقتضى ذابا لصرح
 ومالك واحمد والنسائي والشرمدي عنهم الرض زوي
 لقوله دع ما يريب آل الخنابر والرمدي فيه قول مختبر
 عن ابن عوف في الاصل في العدد في الوقفات وهو من هذا المرد
 فليس بيلك راي خيفة والعالم الثوري بدت لطيفة

في ما يرد سكت هل طالع أولاً فما جوابكم اذ تفتشوا
أجاب النعمان لا حثلك وقال مفضلان ارجع ندبا اليك
 وطلاقة لها ورجعت امره شريك في مسئلة
 فانكرا لا مريبت طلق زفر وقال عن هذا الجنان قد نعت
 كسابل عن ثوبه المشكوك فيه فصل لا يغسل على من رص كفيه
 وقيل مبه الغسل اول شريك يقول عليه ثم اغسل اربك
 نوع ؟ وقد مضى من البيع والشرط اختلا له محسرا هنا ابتلا ف
حادث قال النبي قد خرجت بغير اذن من الخلاق اندرحت
 ما ذن الروح ولما تقلم مخرجت كنهه لم تحسك
 قال الامام الشافعي السورع طلقها وبعده لسر جمع
 وهو نفوس ما شريك رسمه من الشك في المسئلة المقدمه
 ومالك اوقعه بالثوبه كسبل ثوب في اشتباه اشبه
 لم عليه السر لختفي السورع قد والتقى محترز فيما شرع
 اما ادا مكنه ان يحتهد في سبيل الخلاص المجتهد
 فالشافعي قال جهل الحكم له محرم الاقدام فيما جهله
 وقول زبدان يكن هذا غراب نانت وعكسه اني لذي اغتراب
 وجهل الطائر ليس مضمي بالحنث بل نباح كل مضمي

كحدث من رحلين قد سجع فالامتد الا الصلاة مستنع
 وعق عبد من اذا ما علفا على الغراب واختفى ما عتقت
 للز لواحد ادا ما اجتمعا يومرا بعد من فمهما معا
 ومن اباغ عبده لصاحبه وابتاع كل العبد من صاحبه
 فغنى البسيك ان هدى الصور لم نرها في كتب مسطوره
 ومنعنى القياس ان سفدما تصرف المذكور حيزما فمهما
 لانها واقعة قد اصبحت وتلك اخرى غير ما انما عتقت
 لمن حصل اجتعا ايت الي شرق وغرب وجنوب بالسوا
قلت حلى الحواشي جواز ما وصف مال العقيد وهو من العتق اتصرف
 في معسر من اشترى في قربه وبالغراب علقها واشتبه
 ثم ملك الحصان استبد لا وقتل بالخصه فمما استبد لا
 تصرفا فيما اليها انفسل لكن ذال الملك طمناقتل
 فان يعقل دوز وجبين لهما مسئلة الغراب لم انبهما
 حكم بالخلاق في احدهما وكب البين من فمهما
 فورا او يعصى ان يعمد اخره فان ابي حبسه وعزره
 وقوله نسبته لا يكتفى منه بل حق ان يكلفا
 بالحث والبيان والمعينة ان جهلت بوقف في بيته

وانما يلزم بالتبئين مذهب القول على التعيين
 ومن لوجه واجتنبه طلق احداهن فالمنو
 ثم له على الاصح يرجع ومن سوى الطلاق ليس يفسخ
 ذلك ان يقول من الوصية بالطلاق على الحل دون نيته
 ومن قل رتب طالق وقال تصدت احبته ليس يقال
 على الاصح لم يسمي زوجته والظاهر ان صرافة لجهته
 ومن طلق زوجة معينة لم يفسخ ولا يطلق المبينة
 ويلزم البيان من اولته حتمالدا التعيين من يانيتها
 ولعز لان لظهور حاله عنه وينفقان من احواله
 وينسخ الطلاق باللفظ وقيل ان لم يعان عند تعبيره بقيل
 والوطي لا يجعله بعيدا على الاصح بل ولا تبين
 ولا يقول هذه المظلمة مع اشارة المظلمة
 وهذه كقوله اردتها او هذه بل هذه قصدها
 او مع او انت وما به عطف نكاح كل منهما ما انقطع
 وعطفه بتم او بالفتا كخصص الاول من النساء
 عند الحسين وارتضا بالنكاح والمنول والامام النووي
 واعتزل الامام في هذه المظلمة بانه اعترف بالمظلمة

ب
 زوجة

مهر

وصوب العز بن اذا اطلقت
 ووارث الموضع في التبئين
 وفي ترتيب الخلافة فهم
عزيمة حكى في هبيرة
 ان الذي علق في احدها
عاطفة ان كان زاعا طلقه
 وجهلا الى البيان لم يفسخ
 ومنع الزوج حيث انفسما
 وفي الرقيقة التصرف امتنع
 الى بيان ما من الوطي منعه
 الى قبول وارت في المذهب
 ما لم يقل فندعق العبد متعني
 ذلك مقبول لا يتوقف
 وبعد ها ان منع العبد عتق
 او هي تبقي والاصح لا يبرق
 وعن ابي ثور خلافتها يفسخ
 بقرعه بالعصا اذ فيه وقع
 وابن ابي هريرة ابو عسكر
 حتم فيه قرعه لم يفسخ
 لينتهي للعصا والامام منه
 غلطه وقال غير فصيده
 بل هو من احرامه بد اخرج
 ان كان منهم قبل الدار درج
 والرافعي رد هذا القول عليه
 وقال لا يفسخ قبل ذاك اليه

فهو زعم الفقهاء انتمى **لا** من سرح فهذا المنتهى
 عن جزه لا ينتفى بمفوه تصادم مداعترته نبوه
 فالنار تحبوا والجواد يلبوا والصارم الصمصام حين يلبوا
فصل على المشهور اقساما ثلاثة لانه في الحكم اعتلاق
 دوسنه بعد دخول الكناس في بالغ من دون حمل واباس
 وذات بدعة بحضرة ونفاس وحدثت من عرض به النفاس
 او طلقت في طهرها بعد الجماع ولم بين حمل لذات الاجتماع
 وغيره هو لا الصغيرة وذات حمل بان والتبيرة
 ليس له سینه وبعده وقيل قسمان اصطفوه جمعه
 فيحرم البدعي وهو ضربان وقيل لان سالت وقديان
 جواز خلعهما به الاجنبى ولا بغير عرض في المذهب
وما لك نقول الاختلاف في حين جلال بافاق ما حنى
 اما اذا طول مول فاجاب في الحيض والامه انتفى عن الحجاب
 ومن العزى الحظر في البيت غلب لانه الجاه الى الكلب
 فان عليه علق العام انتفى لحزمه حكمين ايتلفا
 والامه ساقط اذا ما علقته بفعلها ففعلت ما الخلقه
قلت رها هنا العقبة ايده بحكم تعليق مريض في سده

نقولها

بفعلها ان فعلته بدت في ميراثها على القدر المختفى
تندب الطلاق اقسام حرام في بدعة وواجب له احترام
 في فرقته المولى وفي حكم الشقاق اذن المثاليين تحتم الطلاق
 والكراهة عند عشرة ودرست من ضرر ونفوة اذ سلمت
 والتدب ان قصر في حقوقها او استن ان الكراهة من لقوتها
قال الفقهاء هذه تطليق الولد لأمر والد به الذي ولد
 لقضه الخليل والصدوق والكاظم المباح بالنقدوق
 في عجزه عن القيام بالمسؤول وهو عن النكاح مستغنى كمن
 كان بهذا الوصف بعد عقدته ومبلا بذكره بحملته
 وندينوا الرجاء ذات بدعته وبلدة الترك اذا رجعت
وقال في الرخصة لم ير الامام كراهة الترك لها على الدوام
 او لا يرى الامر بحكم ابد نهيا عن الصند ما ثقفا
 واخر الطهر الطلاق برعي والعلم شئ شرط مرعي
 ومثل وقار روحها استرخاها لما به كنسب بناتها
 والوحي من الله بحرم الطلاق ورجب العدة ربعه الثلاث
 ومن حيض وحيث وكلقت في طهرها بدعة تعلقت
 على الاصح ويصح خلعهما مع طلاق من تبدا حملها

الا التي من الزنا قد علقت
 فديات بدعة لان العدة
 ومن يطلق حايضا دعيا
 وان غل الطاهر فطلق
 والطهر طرف الطلاق سنته
 وقول السنة كالمبتدع
 ولذا في امرأة متصفه
 واخلفوا في عودها ان طقت
 في غيرها لسنة مطلقة
 او واقع في الحال وهو الا لغير
 بغير قصد كالدعي هنا مصدا
 من حكمه الحجة بالوقت
 ووصفه خلافتها بافضله
 او حسنه او طاعة او اجوه
 فهو كل السنة والوصف لما
 باق في الخلائق دا او اشفعه
 ما لم يرد بقي الحسن شره
 ووطيت من بعده وطلقت
 بعد تقاسمات تزي شعته
 تطبيقه حاله يري مرعيا
 في حيفها لاذ عليه انفقوا
 وليس في الحكم في موقته
 وعلسه السنة فيها يتبع
 بسنة وبدعة اذ وصفه
 لسنة او بدعة هل علقت
 او بدعة هل الحال علقت
 ووقت طمها اذ يذك
 ومعه لانقل فيه وقصا
 بالنزول الذي يقصد روعه
 او خيره او اعدل او اهل
 او الاثم لا يقصد عدده
 موجب بقي كابتداع رسما
 او اسبح الذي يري او ابشعه
 فتطلق الان لتفي لشوته

على ما
 في
 المصنف
 او
 في
 المصنف

ووصفها بالحسن والشمع معا
 في طلاقات بعضهن حسن
 والطلاقات جميعها الا في
 ما لم يرد من غير العجالات
وعندنا وحيث ان طقت
 في كل شهر طلقه او واحده
 وبعد ان تطهر من حيض الي
 وجامع فشرها بالهرقة
 الا الذي اعتقد كون جموع
ضابط الذي به التدبير قد
 من مذهب الفراء الذي ينويه
ورب القاض المراد **اربعه**
 كطلقة ارادها ليست ثلث
وتلوه بغير لفظ اطلقة
 وما يخصه عمومه جمع
 فيه احتمالات الطلاق وانفك
 افادق النية باستصحاب
 ووقعها في الحال اما المدعى
 في طقات بعضهن حسن
 والطلاقات جميعها الا في
 ما لم يرد من غير العجالات
وعندنا وحيث ان طقت
 في كل شهر طلقه او واحده
 وبعد ان تطهر من حيض الي
 وجامع فشرها بالهرقة
 الا الذي اعتقد كون جموع
ضابط الذي به التدبير قد
 من مذهب الفراء الذي ينويه
ورب القاض المراد **اربعه**
 كطلقة ارادها ليست ثلث
وتلوه بغير لفظ اطلقة
 وما يخصه عمومه جمع
 فيه احتمالات الطلاق وانفك
 افادق النية باستصحاب
 ونقل الشرح عن اصحاب

ان كان ما أضمره لو وصف له بلطفه منتظما لن يقبله
 الا المستثنى التي تسبقه وما عداه ان نواه يقبل
ومن فروع الصواب المطلقة **سنة في صفر ان المطلقة**
 وما ينبغي اذا ما ظهرت او من سواها قصد ان عميت
 او عند رأس الشهر كيقبل لان اراد الله فيما نعتلوا
 لانها بالفتح برفع الخلف وتلك تخصيص بقصد مؤلف
 وقبلوا منه عموم البذل بالمراد خصصة لمعقلى
 لاني ثلاث قال الا واحدة واربع عين غير الجاحدة
 ورب وجمرة وحفصة بلغا اعتبار قصد ان خصه
 ودسته المراد من وافته في لفظة الصريح من كلافته
 ومن اذا قلت زيدا وقصد شهرا وفيها خلاف اقتصد
 ومن من النساء بالقصد عزل واحدة بقصد تطبيق شزل
 وعزله الثلاث لا تدين فيه وفي اثنتان الخلف فخر مصطفىه
 اما الذي عوتب بالتحجده معال لم يراه وقبيلده
 بقصد غير من رايها كالمده وهي به جاهلة او عالمه
 فتقبل الذي ادعاه اذ هت فترينه تؤيد الذي عكسنا
واقعة في الرمدي داي داود واسن ماجة الذكر حبى

النسخ

الى ارجان

وفي ارجان وفي المستدرك ما عن ركاية الصحاح حكي
 لما اتاه في كلاق بستانه على سنده بوصف البستانه
 وما له والله اردت واحدة فالزم الهمن فيه جاحده
 وتكرار الاقسام في الارادة ورد هاتما ارضى مراده
قال البخاري الحديث مضطر واحمد في غيبه لا يضطرب
 ولا يثناع العقيل على والاختلاف عن ابي موسى لايه
 ودار كانه الذي قد صرغته خير الوردى وكان جلد اضرعه
ومن حديثه سمعت المصطفى يقول ان الله ربنا اصطنع
 للاد من خلقنا وديننا له الحيا خلق يعيننا
فصل في ان نقل الخلاق بصفته كما يجوز من العتات
 فالمؤمنون عند شرط ترجيا في الرمدي داي داود جا
 وايدوه باعاق من سلف للزحلي الجودي عن بعض الخلف
 ان الطلاق بالصفات لا يقع **وعندنا** المعلوم كالطهي وضع
ومالك في الصفة المحققة موقع في الحال على من علمته
 وصفة المطلق انشا فلا يجوز ان يرجع في الحكم ولا
 لعبيده الخلاق عما وصفه والوحي خلق قبل وجد ان الصفة
نعم له لعبيده اذا جرك وجد ان راس الشهر في امر طري

وغرماء محجل لا تحت جميع
 وفي فتاواه الحسين قد روي
 فان دخلت الدار لا يجزئ
 وما على شهر لدا او عشرة
 بحرينه الا ولينه ذابيت
 روي على الشذوذ في المناجى
 وفي نظيره باب السليم
 لكنهم قد صححوا النكاح في
 وولد الصبي ابدان فترقه
 واول اليوم واول النهار
 اخره او جزية الا حيرة
 وان يغفل ليل الا يوم مضى
 وسبع شهرا اخر الزمان
 وقيل في السابع والعشرين
 او في نهار فتنه من عكده
 وانت امس كالتن اذا اراد
 وقيل لغو وبقوله التثني

او مال

او مال من عند سوى ذاك وعرف
 وقوله لمن لها عيش وعند
 طالق لا يطلق غير واحد
 واليوم او غدا الصبي لا يبيع
 في الواضع مسايل موت فقه
 فان طالق غدا او عبر ذلك
 ففيها يوم مؤثر بالنفقة
 ومالك في اخر علس الخلافة
 بما اراد فهو ذوالبيع
 لو مال لا اقلت خيرا او شوا
 وقبل موت طلق في الحال
 ومع ضمها او التصغير
 من عمر الخالف والمعاوية
 يلحق في الاصح عند فعلها
 وافضل الاومات فيها كالتن
 وافضل الايام يوم عرفته
 وسيد السهر روي في رمضان

صدق اذ نسيم والحنس صرف
 اليوم انت وغدا وبعد عند
 وهو عن القياس فيه جابده
 في الحال بل في غده وقد روي
 اصلا ومن احكامها مختلفه
 بعد غدا حر لا تنقذ
 لقوله كلفه لو ائنت بئ
 من مثله يسال عنه ذوالفراق
 وفي الامان في الاقناع
 يرجع فيه للذي به نوك
 كبعد قبل منتهى مسال
 نوقعه جزية الا حيرة
 قبل ان يدخلها او يعقون
 مستند الحال لفظ بعلمها
 من ليلة القدر التي قد علق
 رخصة الاسير في هاهنا
 بسندين وهما معترضان

مال

وبالغروب او بالانفجار
 وكل يوم في بلاد قلمت
 وانت طالق الى شهر كما
 وقابل لزوجتيه اثنا
 حلف الطلاق الاخرى طلق
 باللف او بالياسر بالمات
 صح في المحصر حكم الاول
 وعرض الرد على القتال
 فتوباهم قال والقياس
 موته اذ ليس في العباد
 ولم يقتل من رلا ما يشعور
 وتبع الامام فيما خصه
 ورد قول صاحب التلخيص
 وفي نظير حكمه لا حيزم
 فما اذا قال لبعض النسوة
 فالاخريات ابد الحواشي
 بالياسر طلقن وهذا المسئلة

ما لا خريان

فائدة

قاعدة من ادوات التعليق ان ومتى ما ومتى للتحقيق
 وكلما وحيثما ومهما
 وان واين وكيف مجلس
 اين وان لعموم الامكنه
تحقيق الشرط ومشتروك
 فان دخلت الدار امرت طلق
 وقصدت بالقول معنى اذ كما
 ومن التي طلقته ان دخلت
 واستنشكت من زمن شرف
 فقال لا تنقل بكاء ذكر
 فان دخلت الدار طلقته لا
 فيقع الطلاق بالدخول
 والحكم في طلقته ان عبرت
 من غير تعليق لان المسمى
 وبطل السبيل ما نقصه
 بل قال في الاول الطلاق لا يقع
 وفي الاخيرة الطلاق يقع
 عند وجود شرطه اذ لا يختبر

بل مع ما

ثم اكمال الشئ في تقريرها وبسبب النقول في تحريرها
والشرط بعد الشرط في الاحكام مرتب بالعلم في الاحكام
فان املت او شرحت اخرها مقدما و قدّم الموحّد
وغير ان من ادوات الشرط ما فيها تراخ بل لها الفوران كما
وعند طلوع بان موقفا تطلق في آخر جزو وقتها
في طرف النفي اذا ما علقته بان تركت ثم كن طلعت
حتى مضى من وقته الذي يسع طلعت فكنيت في الذي انشع
كان يطلق طلعت وكف لكم خلق سوى تلك بامر لم يك
لان هذا ما في كلامه والاحكام قد نزلت للحاثة
وان اني ان سكت وسكت فطلعت في حكمه ما اشتركت
وان يطلق طلعت فاحرك عليه ادسكت بعد حرك
وشحنا مال القياس التسوية لانها ما معنى مستوية
وكما سكت في تلك دراه بعد الدخول الى اختياره
وحين لا حيث لم اطلق ولم يطلق عند ذاك تطلق
وان يرد وقتان لم يفعل دين في مراده المستفتى بل
وانت كالتق مراحا كالتق تطلق ان طلقها مقارون
وان دخلت كالتق انت لدار فطلعت ودخل ما نبت ذ

وان ان

وان اني بعدد المطلقات فخلق عتق من عباده السمات
فطلق الجميع كيفها من صف فاعنى للعشر عليه ما اعترض
وان اني بكلمتا فيما انتشر يعنى في الصحى خمسة عشر
رسل عشرون وقيل نصفها وصل سبعة وعشر وصفها
وقيل بل عشر وخمسة عشر وعشر ما ادا تدى جنبهما
وان اني بكلمتا في الاول والثاني ثم بان مرعدها في الاخرين
فالاوجه الثلاثة المقدمه اوكلما فقط بلفظ قدمه
يا وجيم في الصحى من عبيد وقيل عن عشره ليس يزيد
وصاحب السببية في ذى لم يلم من سموة فما حل سبق القلم
اوكلما في يديه والثالثه كبدته وست عشر جاويه
وان بثالث تخصها **قبا** ومن بل **جيم** **ويا** اتيا
وان كفى كلما بالثانيه **بالبا والبا** اعترضا انيه
وقيل بل **يا وذاك** ويقتال عشرة بها من الجنة ثقتا
ومن التي نلى ونلوه **اكما** في **البا والبا وراي** رسما
ثم العبيد يعتقون مهمون ثم كزوج في البيان يتمون
تلت وينبغي عليه ان يجب تعيين ما يمل بطلاق حجب
عند ترتيب الطلاق سيما اذا ابتاع الزمان منهم

وفي اخفايه اذا ما علفت يومئذ كل منهما بالفسقة
 ندبا وقيل بل حبوا بعقد وليس بالغراب اذ لا امد
 اما لو ادعته وهو معترف تحكم بالطلاق او لا ينصرف
 وقيل من ادعاه مصدقة كحيف وهو بالبيان حقة
وقوله ان لم تكون حاملا فكالق او ان تكون حاملا
 وعرف الذكور منها كلفت اولا فلا اذا اذ انعلقت
 في حمله موضع كامل الف لدون نصف سنة مرا كلف
وهذه الصورة كالتى مضت لن على العكس اعتبارا فرضت
 وان تكون ذات حملية كسر فطلقة والضعف في الاثني ذكر
 فولدتها الثلاث وقعت لان يكن حملك فهي اذ نعت
 او ان ولدت فانها اثنتان مطلق وانقضت بوضع الثانی
 او لما مولدت ثلاثا من حملها الموجب للوراثة
 في الاوليين كلفتان وانقضت بما لث عدتها التي مضت
 ولا طلاق عنده في الا لهما والتصريح الاملا بعكسه اذكر
 ومن تلد من اربع معلقات به صواحبا منها مطلقات
 فان وضعن حملا احدا تطلق كل منهما اثلاثا
 او ترتب ثلاثا رابعة كذات بد من اعتداد واطعة

او ترتب ثلث
 رابعة

واجمل

واجعله في ثلثه موحدا وثن من ثلثه ما وحا
 واذ ان كل منهما اذ انقضت عدتها بالوضع فيما مضت
 لم كلاهما انقضت عدتها فما اليه المنتهى بوضعها
 ومثل لا طلاق فمن قدمت وعرفا بطلقة قدمت
 او ولدت بنتان فاثنتان معا على عا ثب الارمان
 ثلث طلاق الاوليين كلفتا وثن تلوكا عموميا اطلعتا
 او ولدت واحدة لم شلى مبالا د جمع باسست وامثالا
 فتعلم الثلاث للتي بدت وغير ك بطلقة بقيدت
 وعكسه منه الثلاث وقعت على جميعهن ما توزعت
تمت علق بالولادة لم يبق الطلاق بالشهادة
 من النساء كالات نسبته والا لث جزيل الوضوح سببه
 وكلما علق بالحيف بقاع بدييه وقيل ان انقطع
 فان بقده بحضه هيا فكاهرت بوقفة تبيثا
 وهي بحيف اذعت مصدقة كلف لذبه او صدقة
 لانها في حيفها مؤتمنة وبالتعذر الفقيه وهنه
 بانهم في مثانه قد قبلوا شهادة النساء وهو مشكك
 من حيفها لا في طلاق علفت لغيرها ووضعها اذ حقة

وما النصف حيضه اعاده معلقا فهو بنصف العادة
 ووهم المطلب لما انفله عن العزير وهو شيخ النقلة
 وقوله لا مراتين انتمسا كالحقتان عدوا ان حتما
 في دعياه وهو لا يصدق كلف لحيث لا نطفته
 ومن اختلاف بطون المذهب وهكذا الاربع ان رتبته
 واستشكل الوقوع للتكليف امامنا من حالة التصديق
 فالزوج لا يعلمه بالقطع وظل قرار الحكم الشرعي
 لصحة القول لديه مستند وكنه التصديق ليس لعينه
قال وقد سمعت بعض العلماء لحكي ترددنا للفرد ما
 عن العراقين لا اعتمده ولست في مثالنا استبعده
قاعد في الدور وهو قد يرد حكما اوسواه فيما يطرده
 ومرة من اصل حكمه قطع ونارة في الانتها بقطع
واصلها ولا تلونوا بالنبي من بعد غزال تقتض بقوة
 ففاح الاصل لعبد ارضي نواح حرة بالف مرتضي
 ضمنه سيده في دمتته وباعته من زوجه بخلته
 قبل الدخول لا يبع ائبدا اذ منع الدور انتقا لا عهدا
 اما الذي من وسط قد هاهه فسيد زوج عدا بائمه

ومع

وتبين المهر وحال مرضه حررها وتلك ملت عرصته
 اذ عفتا بلسيها التخييرا فالدور قد الغى هنا التخييرا
 ومن حرر امة حال المرض وتلكته ثم موته اعرض
 واستغفرت ثلثه ليس لها مهر وهذه بطلت في الاتمتا
 ومدر ك الجمع في الاحاله صيرورة الدور للاستياله
 وحكم ان طلفت هذا طلفت من مبله لانه هل علفت
 حقيقة فتبغى طلقته اولا وتلغى معه بعلية
 او بالطلاق يقع المعلق فاسرع قال طلق
 واختارة جماعة للمزني وولد الحداد في التفات
 وهو عن الحداد والقفال وصاحب المحرم الغزالي
 والبند يحي وعن ابي علي والنص من الاقناع واضح علي
 وابو حامد هم وابو اسحاق كل عنه مالسوك
 لذلك الاستناد لم الطبري ومعظم الاصحاب في المعتمد
 وزيد ابن مابت عنه روي واختار فيه الرازي والنوري
 وشوع ما تجزو الطلاق في معلق وميل هدا ما نفي
 وماك تقوم بفتح المنجزة وطلقتان من سوكن ما تجزه
 وهذه مسألة مهمشة صنف فيها سادة الامة

ليس

كالمستولى والحياء والشاشي وحجة الاسلام لا احاشي
 ثم مجلى والعماد السكري وولد الصبغ والسبيل اذكر
 ومن امتناع الدور والتفصيل تباينوا في رتب الترجيح
وهذه اتي لها مثال في الفقه ما عرجه انفعال
لمر له عبدان اوصى لهما بالعق و المال له ضعفهما
 فعتق بعقده وعده لا وشهد اعل الذي له السولا
 مبلغ للغير والشهادة للدور تلغى باعتبار العادة
وهكذا الوشهادة الضاع عليه بحج فرض استناده اليه
 او كان ذميا فاعلا وجبت عليه جزية وما لها ثبت
ونظروها عرضا شترى اياه اذ عاذه به محتررا
 وبرهيق بشهادة عتق وقال عن شاهد عتقه فسق
وتثبت الانساب بالاقرار مرجح ايزمكلف مخترار
 وينتفى الارث الاستحالة بالدور في الارث بهذا الحاله
 وسبيل القول من المستحق بقتل وارث ومنع ملحق
 ومن الصلاة مع كشف الرأس للعتق في واجدة اللباس
 وان ملكت رجعة الطلاق وان اراجعها على الاطلاق
 ومصدق الحرة رقيقتا فعتقته لعهده كقيمتا

وعاد حاكم فليس يعقل شهادة على قسار يقتل
 من عقد سيد له قد احكمه اذ حصل القسار دفما حكمه
 وللزجاجي كلام اشتمل على تخاير لذلك العمد
 وجبت قتل انسداد الباب بالدور من طر من الابواب
 فابتدع منق العبد عنه ثمرت طهرته لكل لما تقدرت
 بعلمن تطليق كان لم تطلق مانت كالحق من المشاغل
 ومثل ان طامرت او البت او لا عنت او فسخت طهر راو
 فخرجه على وجوه سبقت وان ولجيتها مباحا طلقت
 من قبله بوليها لا يمتنع ثم على تقي دور فترعوا
 متى كلاته على هند جرك قد عده قبله بتثليت برك
 وعلس المذکورم اخلقت لم تطلق التي عليا علفه
 ولا التي طلق ان لم تمت واحدة وقبلها لم تثبت
وشروط ما علق بالا راده منها خطاب الفور من مراده
 المراد مجلس التواجب وقيل مجلس عقد واجب
 او عيبه اوان يشا اجبتي فلا على ما صحوا في المذهب
 والفور في انشا زبد الطلاق ليس بشرط وعليه الاغاق
 ومول من علفت المشرية به كرهت قولها بالنيابة

لا يمنع الوقوع للعقل لقلقه
 ولا وقوع مستنبية الصبي
 وطالق ان شئت الملايكة
 ومستنبية الحمار مثل ما
 ولا رجوع فيه قبل ان يشأ
 ومثل ثلاث ان يشأ المشتري
 وقوله ان لم يستأز يد رفع
 من غير سائر الصفات ان
 وهي على اى الوجوه شئت
 بعد فراق مجلس التعليق
 ابو علي قال لا طلاق في
 وعن ابي زيد وقف حصل
 وان تشافط طالق او اذ انت
 وشئت او ابيت انت طالق
 كقول الا ان يد الى او اشأ
 فائدة مما هنا يستغرب
 لو علق الطلاق بالحجب المبان
 وقيل في الباكن ذالن بطلقه
 وذات يميز لذا في المذهب
 لغو فلا يستقر فيها ما لك
 علقه بان صعد تن السمتا
 واخرس كذا طلق لذا المستأ
 واحدة فشاها لم تطلع
 ان لم له استأ ومثله بفتح
 وطالق لولا ابوك ذا النسي
 او كف شئت طالق فجات
 وادعت الموجب للنكاح
 ما ذكرت اذ بغراقها في
 كلافها شئت او لا اذ وصل
 باحد الامر من فصلها ثبت
 طلاقها في الحال جزما لا حق
 والبغوى عنه ذ الحكم فستا
 ما قاله الجوزي وهو معدوم
 منها له او يفضها الذي استنبان

لا

لا يمنع الطلاق ان لذتها
 والشرح والروضه فيه جزما
 اما اذا علقه بحبها
 مثل دخول النار لثوباني
ثم بغيره ان علقه
 لا حنت من الا لغيره الذي على
 فمن يبال ان يكن قد علمه
 فيهما باصل واحد امثله
 او عالم ليس يبال او علس
 وملك فيه كلافه حصل
 ومينه في تقادم الارمان
 بين يدى سبط الاعز المعتبر
 وها هنا يفتن للرافعي
غريبه هما استدالتن وروي
 لعدم الوقوع بالذي روي
 لذلك النسيان والكرة العكا
 بالمتلفات وكانواع الرخص
 فبعمومه قصص ما لم يخص
قلت ولم يرد بهذا الصيغة
 قال وقد يقال في الجبر انتهى
 بوقوع محنة الذي سفت ذما
 ما هو منه فالج بكذا
 عنه محنة اذ اوجها
 وملكها اوجها هلا قد حققه
 فعمل سواء فيه بغير علة
 فهو تحير فعلة اذ سلمه
 او لا ومنه صور ثلاث
 وامر ذ الفرع الاخير ملتبس
 قطعاً واشكال الاخرة ائتمل
 تناظر الباجي والكنامي
 وكل واحد لقوله اعمى
 يقتضي على الدور بالتداعي
 في من قوله رفع اى حله الحسنا
 فبعمومه قصص ما لم يخص
 فبعمومه قصص ما لم يخص

وقيل في الاحكام اعني الكبرى وليس فيها لفظ رفع **لجبر**
مفصل اذا خالطها وقد اشار باصبعين او ثلاث يانثشار
 في اصبعين فالعدد انشغل لا يقصد فان قال اذا اصبعين لم يثبت
 بل كلفتان والى ثلاث استعملت اذا اشارة الثلاث قد تلت
 وقبلوا الارادة المقبوضتين بحلف لا حلفه من اثنتين
 وانت هكذا بقصد الحقة بذلك القفال فيما حقتفه
 وقد غنى الوقوع فيه البغوى وان توى وهو اختيار والنووي
 ومثوله انت الثلاث لا وقيل لا ثلثه وقيل حلفه بقيل
 لقوله انت ثلاث طلعات فالنصر لا يغنى عن المطلقات
 والعبد ان علق شتين على هلاك من له ملكه السولا
 فعق العبد بعق علقته مولاة بالمات فالمحلفه
 علي الاصح يرتجعا وبلا زوج لجدد النكاح ان ثلا
 ومن ينادي زينا فبادرت عمرة للجواب وهي بادرت
 فقال انت كالت وقال قد طنتها زنب فمما يعتقد
 تعلق في الاصح من اجابت لا غير كاجز ما استجابت
 والحكم في التعليق بالانتيان لنصف ما سحر بالبيان
 فجاها جميع طرس كنبه تطاق ان زاد على ما نسبته

امثلة

ومثله ان اكلت وماتت ونصفها فمريه مباحا
 ما طلت رمانه فطلفت اذا طلتها وجد فيه صفتان
 وموتكندر عصفه لما اشترى من الرقيق صفقه ثم شرا
 من الرقيق صفقه بعين وان قد قيدت باثنتين
 يومئذ بالاعناق لاشين كما مضى لصدق قوله اذ علمنا
 والحكم في اكل عصفه او حمل او بيع عبد او كتاب او حمل
 ومن شرا نوع انش او ذكر لا حنت من نصفي مثني ما ذكر
 وحلف الطلاق ما به يباط حث منع او محقق مثنا
 فان حلفت بالطلاق بخلق وبعد ذلك قال ان لم تنكحي
 او ان خرجت او اذا لم يكن ما ذكرت من كلام ما كني
 كانت طالق بما على الحلف فوقعه والعين بالوصف الف
وقوله ان طلفت شمر غدا او ان اتى الدور من غزو العدا
 يقع ما علقته على الصفة لا ان علق فيه حلفه
 وطلفتان بعد وطيفها وصف من قول ان طلفت اذ لم احلف
وقيل لا مرا تبه منتحا اذا حلفت بالطلاق انتم
 كالعتان ومرار السرره نهى من وطيفها مسدده
 الى ثلاث وسواها واحده وقس على هدي الفروع الواردة

وقول هل طلعها اختبارا
 كان اراد ما ضا فيه ارجع
 اما اذا قل له التماسا
 من الجواب بنعم لفتك صريح
 رسول عما اراد بحمله
 والنفي من الك زوجة نفي
 وقيل ان نوك كالا فتاوش
 والرافعيها هنا كشاف
 والنفي في الك زوجة نفي
 ود الاختيار الاكثرين ونقل
فصل اذا علق بالاكل اعتبر بلفظة وعرف خالف خبر
 كان تخالف في الاكثر
 فينتفي الرغيف والرمانة
 وحصل المين من خلط التو
 نعيينا وبعض مفرقة بلف
 وان املتقها وان لم تاكل
ونظرة بصعود الدرجة ومن ينهر مد جرك من درجة

وبسرق ما سرقته اخبرت
 ومقول ان لم يخبر من بعد
 خلاصها ان تذكر الذي علم
 لم يزيد واحد افوا حدا
ومثله اخبارها بعدد حورات ست انفي بضدها
 والصور ثمان في سور الذي اراد
 دركعات فرض يومه سفر
 والحنث بعد الحظه وداستبيان
 والقذف والمس لمذكور شمل
 ومن قدومه الحياة لعنت
 والقتل من المسمى بالمقتول به
 كان يقتل اردت تعليقا قبل
 ومن على روية زيد علمته
 تناول الميت والحى معا
 ورؤية البعض من الدات كفت
 لم الصبي يكتفي بزيوت
 لا في المنام ونمراة شرب
 منافعها لخلق استخبرت
 حبات رمانته بلامتدد
 مرعدها الذي عن النقص سلم
 لنتفي العلم فيه الزايدا
 حورات ست انفي بضدها
 اعلامه حقيقة الشئ المراد
 كحضرا وجمعة اوليسفر
 من الحين والحقت وعصرو زان
 حياته وموته مما اشتمل
 ولا يصير حمل محتار عسر
 كتحضر علس القذف في تزيده
 كقول من لا اراد عنه سئل
 او لمسه او قدوم حقيقته
 وذا بعلس ضربه اذ يدعي
 وقيل دون وجهه عنه انتفت
 مما صفا وري الزواج ما يبدى
 خيال له ونحوها وذكور

وروية الهلاك فيه يلتقي بالعلم باستمهلاله او الوفا
 مالم يرد تعلق بزوسته بالعين فمن لم يصب بقلته
 وفي لاشه بالاستمهلال تختص في الوصف بالهلال
 وبعدها لزومة النهار يلغى اعتبارها بالاشتمال
 والضرب بالسوط ولو بلذنه للحى او بلكمه او وكسره
 لا قطع شعره وعضده والمزى عنه الاضطراب فيه
 ولا يضربا بل حث منع الميه والشرع هاهنا منع
 وخالف الذلور في الامان فهو ساقض بهذا الشأن
حادثة خلقت مثلن الوسط ومن اربع بشت طوانيس ط
 معلا لا طلاق بالوصف انتفى وقيل غير الطرفين ما اختفى
 وذا الذي نص عليه الشافعي والاول المختار عند الراغب
 وسوف بانى الفرع في الكتابه وفي الوصايا ذكر واحوابه
تدقيق العلين بالبشارة حصل باللام لا الاستشارة
 بشرط سبق وسرور وحصل لخبره وصدق ان حصل
 وقيل لا تشترط المسرره وخصص الحاوي هنا من سره
 بفرقه من العدو والصديق ومخبر ومخبره حيث سبق
 ومحامى الكتب بالبشارة من روية بالحقه تحتارة

منه الوسط

وفتوح ما علق وهو شكل اذ جعل كتبها كلفك يشرك
 اما رسولها اذا بشر به فيدعى كالاتها بسببه
 لانها ما بشرت والبغوي قتر ذ او الرافعي والنووي
 مدح جز ما قيل تدبيرها موجب اشكالها ما تفدما
قلت وفي بشاره الخليل ما هو للوقوف كالذليل
 وفي الصحيح نحوه الاستشارة اذ بارس كانت البشارة
تحقيق العلين بالاختبار معلق بالقول من تحتار
 بالصدق والذب خصوص الخبر بعد حبها الطريق المعتمد
 ومن فتاوى الحجة العزالي من مال في جواب ذي جدال
 زوجة من يريد هذا خلقت فتشهره اكمالها تعلقت
تنبيه الحاوي في حق الناس امسك عن فتوى عموم الناس
 كالجهري سمي والبصير اعني ابا الفتح صريح العفر
 كما ابو حامد وهو الفتاوى امسك عن حكمه في الماخي
 فهو لا عنه قد تورعوا والمذهب المفتى به لا يفتى
 لاثنين من كتاب الله مدنعنا النصر حث الشاهي
واقعة ما دام زيد بخير لا ادخل السوق ولست الخدر
 او مال ما دام هنا هذا الاُميد وفتى عليه ماله من النظر

على معام

فعزل المذكور ثم رجعا
 كما به استاذ بوشنج قضيا
 انما الدوام في مثالنا انقطع
فابده غلبة الظنون
فمالك او فعه وان احصا
 مخالف عن لوزة في ثوبها
 قلبين حانت اذا بانا بهما
ومذهب الذي في الحسير لا يتبع
 وهو الذي اقتضاه غرض العزير
 في موضع من منه والنقل عزيز
وشحناء قالها سبان لا
 كنهت بينهما كلف مشالا
 والحنث في الماضي الذي لم يعلم
 للبغوى وابن الصلاح ينتهي
 اذ راى كل منهما في الناس
 تخصبه بذلك في القياس
 لا بوجوب الظن في المذكور
 وعدا عن طرق مشهورة
 وعدد التراب فيه واحد
 عند الامام لا حنا لا حاجة
 والبغوى سلاشه اجاب
 بصيغته الجمع الذي تجاب
وان اكن املك الاما تصف
 من عدد مبان دون ما وصف
 قنيل وجكان وقيل
 جزما في الشام لا يقطع وشع
 وانت وزن درهم مطلقه
 او سبعة او تسعة او اقله

وقيل مائة

وقيل طلقة وقيل باعتبار
 تعدد النسخ عند الاختيار
 فخر الثمان سلاشه مضي
 ومن ثلاث مائة من بعض
 وقيل يلينون بالا عداد
 اذا عثر اللقطة عن الامراد
 مالم تكن مقتض لان العدا
 ضر فلا يرد ادتق ردا
 وقيل سرقة وهو من كره
 وقال ان سرقة شيئا انكره
 مانت لما لقي منه ينتفي
 لانه حقق علس ما تنفي
 وان لغير غسل حمام بدت
 بغرا ذنته بتطويق غدت
 مخرجت عمدا الا اذن اليه
 ولسوله لا يترك كنهت عليه
 في الشرح والروضة في الايمان
 وفيه الباس بخصر الشاني
 وان فعلت غير ما به حصل
 رضا الرضا فبالترك انصل
 زوال الحنث بصلاة تركت
 ونحوه من جماعة ما استدركت
 لذلك المصطفا اذ لم ينه من
 طعام غير من قصاصه امر
 لعدم الفعل لذي الرائي
 واختار من الجاوي قصاص الدافع
 ومذهب الشيخ الامام الاشعري
 علس ادعى الشرح اذ لم يشهد
 اذ عنده الكف من الافعال
 لمذهب الشيخ ابن المعالي
دليله ما نص من الفرقان
 مرا اتحاد الحجر للفتران
 وعن ابن حنيفة السواي
 وهب ابن عبد الله دي الانبا

حفظ لسان المرء أفضل العمل وفيه من اشعار ذي العلم جمل
وحلم شهر الصوم لا ساكنه كحنت في الحميم اذ يساكنه
ونقل العزيز عن نجل الحسن محمد وهو امام ذو لسان
لحنينه من تلك الوقت البشير وباسمه صرح في التشرع الكبير
والخبر كني طينه ابراهيمي مصنف المحيط بحر الفتيا
عجيبه انت بارض مدته كالحق او مصر او بعداه
تطلق في الحال اذ المبرد حصولها في الموضع المفيد
وجعلوا الشمس كذا وانكلا والصيف والشتا حيث حلا
واما واحدة قبلتها فلضرة لها طلقتهما
لاحت بالقبلة في مانتها والام بالواقع في حياتها
وان وطينتها انت في طينته من اخرا لا بلا وجوه مثبتته
عالمية خوطب المستند كوصف في او بما عنه نهي
مع ان كنت كذا فلتطلق ان وجدت في فاصد التعلق
ومن سور الفصد على الذي اشتمل يعتبر الوصف الذي به ظهر
وان يرد ثانيا فبانتها في به فالعرف في الحسب ليس يشته
وهو الذي استبدل بالعرض من زهرة الدنيا لخدان عرض
ومن يدبر لسواه استبدله فهو احسن من خيسب ابدله

ومن يدبر

والسفلة

202
والسفلة الاراذل الغفوري لمن
وتحضر الهراش والنكاح
وقال سفيان الذين يلبسون
الى الملوك والقضاة السادة
وتفسر ذر التقاية لم تطب
وسوجب الحجر على الشئ سفته
ومن يعرف الزناة اهله
والقندع الدوت من غير الحرم
وعادم الغيرة ذوالركائس
والرجل **الديوت** ذوالقناده
وذايق **الطعام** من غير شرا
وماح **الزكاة** والضيف الخيل
من نفسه سفاذي وذله
كالامام وهو وصف الكفرة
تمت منكر القول رجب
كالقتل والزنا وقد مسلم
مقال من فعل مثل ما رقع
زوجه لداوكان لا يمتع
والاحق الناقص في كل الرتب
في شأنه عن مثله بلا سبب

وقال في الحاوي حقاقة اللسان ان يضع القبح موضع الحسن
 بشرط ان يعلم ما المشه **وقال** في البيان والتمتته
هو الذي يفعل ما فيه ضرر وعلمه نقيمه قد استمد
وتعجب قال الذي لا ينتفع بعقله وبالاذكي لا يندفع
واقعة اقسام لا فطرتي بعد اذ احصرها بالمحنة في
 مكان يوم الفطر فطها واجتنب لم يفكر فحنت مجتنب
 ومن معيدين بها لا املك كنت من العيد بها اذ ملك
 وبالكلام لبني ادم لا تطلق الا باسم جميع مثالا
 وان رأت الناس فيه طلقت بواحد فاللهيات افترقت
 وحلموا ان رأت عيبا باي فرد ان تغري النعيبا
 ويتوالى اللبس من وقتين فوقه باللبس للشوايبت
قلت وفي مثاله في المحرم هل يتكدر الوجوب للردم
 اولئك الرايس بعد سترها لم ارهم قد انصحووا الخلفها
 ومن هنا يوحى ان الاعلى ليس فيقوى فدية اذ يعلى
وقد سالت سادة ائمة عن هذه المسئلة المهمة
 فبعضهم قال كستر الرايس تكدر الاشواب في اللباس
 والاثرون اوجبوا في الباني دما وذو الصواب في الايمان

كستر

حادثة

حادثة اقسام منها عيشة لقتلن هرة معينة
 مقبل للحالف لا تحل اذا تعشدا من غير حالة الاذكي
 فذلت عنها لا تنكار مقضى فعلت فهل حنته قضى
اجاب شحنا حنته لمن فارق معسرا نفاة في زمن
 من غير امر حالي وان امد فهو لمكدره كلف مشقة
 وخالف الشيخ سراج الدين ما ائق به وقال لا حنت كما
 من حال لبيكان لبلته من استنبات حايضا او ائمة
فالشافعي واحد ومالك لا يوجبون حنته بذلك
 والمزني بعد ثم قد اعترض وقال ذا العيص ن حادث عرض
 ليس له تعلق بما عسى ووافق القفال فيها المزني
تمت اقسام ما فعلت ذاك وشهدا ثمان بفعله كذا
 كنت فيه عند ظن صدقه والسبق باللسان عند نطقه
 يمنع ذا السمع من الشهادة خصوصاً المحتاج للارادة
فالشافعي قال لا تحل ان لشهد بالكفر بزيادة اللسان
 فالعثرات من ذوي الايمان لا تقتضي الوقوع في الكفر ان
 كان يقتل بشكل الصلاة بعد الدلوع والسجودات
جواب الصلاة في الامة لا تسقط الا يتقاس قد عكلا

والظن في باب الطلاق كافي فافترق البابان في التوفي
المع على هذا الفرع شي مسكن اذ قد يلون ناسيا اذ يفعل
فينبغي البقيد مما شهدا بانه ارادة لما اهتدي
وينبغي على القياس المعتمد وقوله بقول كل لعنت بر
من شاهد او من تعات نسوته ومن عبيد اخبروا برويته
كذلك الزوج حث اخبرت بفعله وحلفت واستنكرت
ولكن التخليد فيه مدحكم بحجة العقد بظن محتمل
وهو نظير البيع والابراء والعنف والندرو والاستسقا
والصوم والزكاة والكفارة اذ شهدت بيته مختاره
بنعلها والنظار القبول في تصرفها باختيار فاعرف
ومثل لهذا الفرع في القياس ما حكاه عن ابن عباس
فمن اشار بالطلاق لذهب وقال ذا اخوته ممش ومب
مشهدت بجلس هذا بيته فالحكم بالطلاق مد تبينه
ومن المهمات هنا امران لا يما ينفع في الامساك
واقعة ان مت مر هذا الك من كذا وموته فيه عمره
لا يقع الحث للاستحالة لما به الانتاع في ذي الحاله
لذلك العاقل ابو الفضل اجاب في موضع فيه دعا ونجيب

الجهن

أي جوف مت اسه في شهر حرام
نمسة حث رب رجس
افتى السوادى والفقيه والكمال
واختلف الاصحاب في المعيشة
او من كلاتها استنبان الشرح
هل لفظة الميم ايقاع فراق
فهذه تطبيقه في الدمش
طابق قصد الوكيل ان يقع
في الراضعي عن فتاوى البغوى
ان الوكيل ان يقتل بشهوة
تقدمت نقتله يقتلته
وكالف اذا دخلت الدار
يقبل منه القصد فيما افهمه
وقول لا اظن من مال الختن
وعجن الدفق في الخبر له
لانها في ماله مستهلك
اذ قال هذا في المثال مستترك
وقعة محفوفة بالاحترام
من طلقه ولم يعين حث
سلا ربا التعيين عند الاحتمال
هل وقع الطلاق حين عيشه
لستبه في النزاع فيه ان قال
او هو في ذمته بلا افتراق
من الشرح والمطابق التمس
ليس شرط في الطلاق ووقع
قبل الديات وارتضاه النووي
قتلته لا بالوكالة التي
وها هنا بينها يقو لته
وكذا اللفظ كذا امرارا
وحلف المذكور حيث انهم
اي يعلنته الذي فرعا ختن
بربوة منه فلا حث عليه
وشى على العزير استدركه
كنث باستيعابه حيث اشترك

ونفى الله طبع امراته
 اذ وضعها البرمه والغيرة
 وان يكن من البيت نار طلقت
 ولا اجوع يوما الحنث انتفى
 وانه ان قال نصف ليلته
 نبات باقى الليل فى القياس
 قال النواوى اعني بمعظمه
 وهو الذى يقول مطلق السفر
ملغزة بورد فى الاجاجي
 ونص عن امامنا فى الحبيبات
 ان لم يكن احسن من شمس من
 لاية من البين والزيتون فيه
حوادث قال لادن انما
 توقعه ان ملكا عبدا معا
 وان سرقتم فضله او ذهب
 وقول من عن النضام صرف
 عنه كلاق عرسه وجهان
 لا حنث من اصلاح البرمه
 او وقدت وغيرها العيز عقد
 فى السراج ان يكن تطلعت
 بالصوم اذ فى الشرع سراختفى
 ان مت عند هذه او عيلته
 حنث قاله ابو العباس
 اولى كالحجة افنى فى دميه
 يشمل نوعيه فى الاذن اغتفر
 ما عن اربى الزحاجي
 من قال عن زوجاته مطلقات
 يد من كلاقهن قد امن
 وان يكن من رباح مصطفيه
 كالحقنان ان فنى ملكتهما
 وفى سوى الوصف به لن يفتوا
 حنث بالمغشوش او ما ضربا
 امرأة القائل كذا اهل ينصرف
 حاتم فى حوره الروابي

وقال فيه رجل قد اخبرنا
 فقال ان اخبرت فيه طلقى معالت استفتيت ذاعلمت
 عنت ابا اسحق فرع يوسف العالم الذى للاستفتا اصطفى
 فقال طلعنك ان كان الذبح انما كان ما شئت خدى
 فاسفنت الذكور ما فعله فقال لا حنث ارى فى الاول
 لانه لا اجر من فعل المباح واكنث من الثانى عليه مستباح
 لاني اذكر يعرف عالمنا ولست من دعوى الطلاق كالمنا
 وقيل من فعل المباح الاجرة حقق بالحنث لديه لعنته
 وهذا الذى صححه من التجربة قال النواوى وهذا الامر اشتبه
 على فرسق والصواب الفقرة بقصد طاعة وفعله تفته
قلت وهذا العالم من حجارا وكان من العلوم لا حبارا
 حل بنيسابور ذات عصف
 ونفى على الشوق لغير خصم
 كضربا حتى يموت ضربت
 وانه يلسر حلها بتمت
 منى ازهاى البيت وهو الهاون
 فقتل لا حنث للاستحالة
 وقيل عند الياس لا محالة

وشحننا مال الأصح طلفت
 وهو الذي صححه الشحات
 في الحال اذ بالحال تعلقت
 في الاكل والشرب من الامان
نعم اذا علمت بالاحياء
 لميت او كيران الاحياء
 فلا على الصحيح والفرع مضى
 منظر مع امور شرعية
وخالف ان الصحيحين معا
 ما فيها الاصح سمعنا
 لا حنت من يمينه للاشفاق
 وابن الصلاح رد عليه التوافق
 وزنب ان سرقته مبانة
 لا حصل الطلاق بالحيثانية
غريبان قال مالي كالحق
 لا شيء فيه دون قصد عالق
 وفي الأصح مع قصد الصدقة
 تلزمه كفارة صدقة
 او صرف كل ماله وعرس زيد
 كالحق زيد قاله من غير قيد
 ونسوة الزيد من كل كالحق
 تطلق عرس قائل والعارف
 من جهة الخصوص في التميم
 والنقل في البحر عن التميم
ثانيهما في كالحق وكالحق
 ان كالحق قد دخلت توافق
 يامر في ان توافق الجميل
 يرجع للجميع في كل عمل
 لأنها ان دخلتها كالحق
 طلفت ان يكون صادقا
كتاب الارتجاع شرط الرجوع
 اهلية النكاح للرجوع
 علي الأصح محرم وذو الجنون
 علي الأصح من وليه يكون

حشر

حيث له ابتداء اعتد الصحيح
 ورد المرتد حث اسلمنا
 منع زوج حرة مع أمه
والرجعة الرد الى النكاح
 وفتر الاصلاح بالصلاح
 فعندة من ذي الصلاح لا يرد
 من الرجوع لفطها لمسه
والأصل في الباب ما سئلوه
 ورجعة المختار من بنت عمر
 وما عاق جوزت للاسقاء
 او لا او الملك به شرعا وقف
 فمرضى الامام والفق زالى
ثالثا نعم قال قطع عاز وحته
 في خمس اكر وانبت حخته
 في الارث والابلا نضاً والنكاح
 والخلع واللعان خصا شتهار
 وعدم الاطلاق للرجوع
 مدخلة النكاح بالتصحيح
ومثله مد جعل الا برافق
 اذ هو بالتكليف عنه سقط
 والنذر كالواجب اولا والذكي
 من ولي شبهة هنالم يند

ردود عبد دون اذنه صحيح
 بعد ارتجاعه فيلغيه حثا
 بعد طلاق هذه لن يعلمه
 بعد شعث لذي الاصلاح
 في الارتجاع ابن ابي رباح
 ومن سواه فسدت بد التردد
 بفتح بدء واجازوا كسره
 وابه الرد وسر خوهن
 ثم اخاها بارتجاعه اثمرد
 والملاهل له بذونها اندفاع
 على خلاف فيه في الشرح يصف
 بقامله الى الزوال
 في خمس اكر وانبت حخته
 والخلع واللعان خصا شتهار
 مدخلة النكاح بالتصحيح
 اذ هو بالتكليف عنه سقط
 والنذر كالواجب اولا والذكي
 من ولي شبهة هنالم يند

والرجعة استدامة او ابتدا عقد كذا النقل بطل و رد
 والراجح القول بالاستدامة اذ ردها استدراك الظلمه
والرجعة بالرجعتها الي اورحعت اوراجعتها
 مضافه لمصدر او ملحقه حما وللنجاح ندبا الخهد
 ونقل الرجوع عن الابائه ولفظه الحب او الالهانه
 او الاذى بالقصد فيه لعته والقصد عند الاكثر من معتبر
 والرد بالامساك ذو صراحه اذا اضاف لها ناله
 وبالنجاح وتزوج كسني على الصبي وعليه ينفي
 صحة عقدها اذا ما اوجبته والا لظهر الحل في الخبر به
 وابن ابي احمد والمعالم العالم ابن العالم ابن العالم
 صحيحة واختيار ترجمته صح في الاصح مثل الترجمة
قارئة ذي فارقت مبانه في خمس احكام ههنا مبانه
 ترك الولي والشهود والرضي والعقد والمانع حيث عرضا
 كزمن العدة والاحرام وصحت من عادم الكلام
 وعقدها بطل حيث علقه جزما بان ارادت المكلفه
 فان اتى باذ او الهمز في هو محبزم فيه في الروضه
 ولم يفرق بين نحو ولا سواء والاشكال عنه ما خلا

والشرا

والشروط فيها تكونها معينة فبطلت في مبهم ما يثبت
 والفعل ما به ارجاع عندنا والوحي والتقيد جازان
وعندنا وجه كذا الوحي من باع بما خسر خيار من
 والاولون فرقوا بارت ذابا يوجب علة لها انتفى الادرك
 فليس يميل انه مقتطعها مجمع ضد من فذا منعها
 واليمن الملك ليس يقتضي خياره فمقطع الذي من
 ومقتال الملك بالفعل عقيل ومطابق النجاح عن هذا عقل
 واختصر بالرجعة من حال عرض موطوءة قد طلعت بلا عرض
 ما استعملت خلافتها في افله مابله للحل لا مستدته
 ودخلت موطوءة من الدبر على الصحيح لا عند اد مد ذكر
 لكنه مد اخرج المستدخله ما ومن اعتدادها قد اخله
 وفيه قد وقع للنسب واولى مناقض سلم منه الخاوي
 وضدت من الانقضاء المملكت بالحضر لا من معين
 كصدفها من وضع حمل مملكت في علة لا نسب المبين
 ولا من الاستيلاء ان كانت امه ووقت امان تمام النسبه
 سته اشهر وحيطة نفث على على الصحيح بعد وحي ما سقط
 فموقوفه مال كمال عكس في حال عمن برجم اذ وحي

لمن اتت بولد في مشركها
 وللرضاع سببان استنبطهما
 والمتنهي اربعة اعواما
 والحكمة سقطها المصور
 ثم اقل وقت الانتصاف
 ان طاعت من طهرها هي اثنتان
 وسبعة واربعون في الدماء
 في وقت طهر ستة وعشرة
 ليلة بعد بلابن مضت
 وقول وفق العادة المفتقرة
 وولد الامام والسروراني
 اما التي قبل انقضاء المدة
 ورد قولها وجاءت تدعي
 ولم تذب نفسها فالأظهر
 ثم اقل مدة محقق
 بين علي ان الدم الذي ترك
 هل هو حيض وهو رأي المعظم

وان بطا

وان بطار حجة واستأففت
 في المهر الوجهين ما لم يكن
 فان يكن راجعها ما لم تنقض
 وكل هذا حيث كانت لا ترك
 فان جعلنا الدم حيضا انقضت
 من قبل وضع حملها لم يبرح
 والحمل في القتر والاخير ان حصل
 حكم بعض الطهر حيث انفصل
 هل ينقض العدة بالذي ذكر
 وحظر الاستمتاع ما فيه نظر
 والجد مستف ولو حظر اعلم
 وجب المهر اذا لم يذهب
 والنهر فمن وطئ المهر دله
 لا مهر والفرق ارتقا امرة
 واشترط الطلاق بعد ما ارتق
 ومنه تطليق لعان وطهر
 والمدعى في علة سقضية
 رجعتة فما تبقى ما انقضت
 حمل ياتي في الزمان المشتمل
 اذ حملها بعد الحيض قطع
 دماءا ولن يجعله معتبرا
 اذا انتهت اقراؤها فان مضت
 والوضع ان قدم فهو مرجع
 هل يمتنع ببعض طهر انفصل
 في بعض حيض فيه تحت متصل
 اولاه العقية سعيه شذر
 وهو لم يدر انما أوالتنظر
 لكن هذا مختص بقدر علم
 لذا الذي راجعها في المذهب
 فاسلمت قبل انقضاء العدة
 بعد زوال رده في اشارة
 والمهر عنه لا الرجوع ما اندفع
 والارث والايلاصحت باشتمار
 رجعتها في المدة المستتوية

وكانت تهاون ما اتفقتا على زمان الانقضاء حقتا
كاول الشهادة قال في السرر راجعتها وهي تقول في العذر
فقتولها مخرج ان حلفت وان عليها اتفقت واختلفت
اوقاتها صدق فهو اقوي وان بلا وفق فسبق له دعوي
معتبر الترجيح فالتى ادعت مضي عدة بسبق منعت
قبول قول زوجها في حجة اذا ادعاها في زمان عدته
فقتولها من بعد هالم بدبت وصدقت في صورة المعينة
ولحلف الذا لور ان تعلقت حقوق غيره لزاما من كلقت
وقوله الموصوف هاهنا خبر وقيل انشا الرجاء فاعتبر
وصاحب المقرب في ذي الصورة رجع فنزل المرأة المحصورة
واستبعد الامام دعواه وقال ذا الحكم بالوتيل حيث استقال
ولخرده في صورة الوكيل لخرق اجماع بلا دليل
ولعسر الفرق اذا ما سلمه وانكر الفقيه ذا واستعمله
على امام الحرمين ان هجسم على امام عا د ر وما و جسم
فللعراقين في الوكاله قولان ولجدا اما احاله
وحيث صدقت هذا اذا نقت يقبل قولها اذا اعترفت
نصر عليه بخلاف النسب اذا اقرت بعدة بكذا

عالم

المرزوق

و**من** نظير من اقرت بالوصف بعد نحو دني نزل مرتضا
وكر هذا في سوى من تلحست سواه اما هذه فان ثبت
دعوى رجوعه الذي له نفع فهي له وزوجها الثاني ان دفع
وان اراد عند فقد البيت له لخيفها كان له ما عيشه
وان علي الزوج ادعى او صدقت فاجبة وطرق قد حقت
اما الذي دون الثلاث اوقعا وقال كنت قد ولجيت وادعي
ان له الرجعة وهو من كره تصدقها كلف لن تذكره
وهولها اقتر والمهد استقدر بالقبض والشطيرد ونه اقتر
واختار واربع سواها لم تنعه في عدة حواها
وعن ابي منصور البغدادي ان رد شكر العين في المراكب
يلزم بالعوض والا بدار والنصر فيه ظاهر لا سرك
خاتمة طلق عرسه الامه واختلف في الرجعة المقدمه
محيث قلنا القول قول حريمه فالمتولى خصر رب امرته
ورجح الشاشي ثم البغوي جانبها وهو اختيار النووي
والاول المفتي به في المقلب وهو الذي قد نص المصنف
وهذه الزوجه ان شراها في مئة الرجعة واستبرأها
حلت وليس لشرائها الرجعة لانها حلت بكل جملة

وقول زوج المراهة الصغيره بعد انقضاء المدة الشهرية
 راجعتهما وصدق الولي لا يعتله في الحر نكحاً لا
 وسنن ياتي بعد ذاك في العدة بطلانها بعشرة في المدة
 في الشرح والرؤوسه هكذا وقع والحق فيها انها منه تفسح
 ومنع الرجعة ولم يلاشئته ولمحق الطلاق والارث حباه
 وقوله بعد الدخول ان قدم زيدا فما التطبيق عنك منعدم
 وبعد ان راجع هذه لم قدومه هل من كلاً فها سلم
 كالبيع وحمان بالبيع لما لا والله وان من كرهه وراى له
كتاب احكام نزع الايلاء وانه النور لفت دليله
 وفي اللسان وضعه لا يخالف وفي اصطلاح الشرع مطلق الخلف
 من كل زوج منه حج الطلاق في جملة ولو سلكوا الاعتلاق
 لبيت زن ولحيها في القبل الثمن بلث عام مقبل
 او لا يلهاها مطلقاً او عمه وربه يقول ذاماً امره
 فمن أبي وابن عيسى ورد يولون يقتسمون نصلاً لا يرد
 مع ولا ياتل حيث مسخ استاؤا ليعقوا اذا اوصفوا
 وفيه للصدق والصدقة فضل ان ربي تصدقته
 واشترى الفاروق في صبر النسك في السهم في رادع لمن أسكا

ح
 طلاقه
 على معام

ومذهب النعمان ان الاربعه ملحقه بالمدة المرتفعه
 وعند الاحكام فيه مختلف برقتها وعنفها فمن الف
ومالك بحالة الزوج التزم **والشافعي** بمؤمده جنم
والنخعي قائل **كالصمد** بيع مطلقاً لغر حصه
 ومع بالاطلاق والتأيد عند ابن عباس لا يقيد
والشافعي قال قد سمعت من ارضاه في العلوم كل زمن
 يقول في الايلاء والظهار ذات بانا طلاق قبل شرع استنبان
 فقرر الشرع الطلاق ونفي هذين اذ هما محظوران
 وليس يختص على القول الجرد كلف باسه او وصف مقيد
ونفتي الايلاء حيث علفه بانها ان ولحيته مطلقه
 ان دخلت او عبده حريصير من بعد عام فاعتبره بالمصير
وفي اذا دام طينتها عبدي عتيق فمات او اعمقه الحل حقيق
 كذا اذا باعه او وهبه فان بعد فحلف عود ما اشتبه
وحلف محض من الاجابي ولا يبرى الايلاء ان بها حسي
 وفيه وجه انه بذل يصير مولى القول **مالك**
والمذهب البطلان في ذات الرق او قرن او من له ج سبق
 رحيث منهم لا ضرب له بل يستغيد الاثم بما فعله

والله اعلم بالصواب

ومتضى ما قاله **الغرائي** بضربها وفأ باللسان ان
والجب بعدة على المشهور لا يبطل ايلا تبدا اء ولا
رفيئة المجنوب باللسان مندوبة وخلف داقولان
ومن صغيرة على الجديد صح وضربها بعد بلوغها اء صح
ولا وطيت ثلث عام فاذا مضى فلا وطيتها ثم كذا
ان كرر اسم الله فالا صح لا يجعل موليا والا جعلا
تطعا وفيها لا يصح ياء ثم اثم الصلح فالجميع تحم
وقوله والله لا وطيتها خمس اسهر وبعد الا تمت
كل له حكم فان تداد لا النصف عام ستة تواسلا
وطالبت والوطي بعد الاربعه حل ولا اذا استرجعه
بعد طلا فما اذا ما بقيت مدته احرامه ما الغيت
وعبر مرة بعام لا اطا هل فيه بغير يركي ان لم يركي
او منفي عنه هنا وجهان **قال النواوي** الاصل الثاني
والوطي بعد النزع في ذي الشوره على الجديد يوجب المحضوره
ومعها ان اشرك الضرة لا تتبعها عكس طهار جعلا
وان لما حصوله تستبعد من ثلث العام به ثقت به
لجميعه الضدين او صفوره للفلك الثابت او ووروده

لشمس

لشمس من مغربها او ان نزل
يلون موليا وان غرت فلا
وبالحج ان اتوا في الحج
وان يكن محققا لذى العقول
فهي ثموما ذلوت او لم يطلع
من فنة الايلا اولم يكن
ثم صرح بطل او لم يركي
والمزني فيه نصين روي
ثم صرح الباب لفظا اشتمل
بالوطي واقتضا عن يركي وجماع
اما الكنايات فالقربان
والوهس والبصاع والملا مسه
وان وحيثما قد احترق فنزال
وان يبتل بعقوب عن طهاركي
ولا يكون موليا متظاهرا
او عن طهاركي ان فعلته فلا
وان وحيثما تكون الضرة
عليه او الدجال بالقتل اعتزل
بالغيت من اياته ان نزل
للبلد الحرام عند الحج
ليس ثوب وذبول للبقول
وما يشك فيه ان لحقت
لم يثبت الايلا في المعايين
قتل او ان او يقطع البردا
والحق فيها ما بد اعلى السوا
عرفا ومن مقتضود ايلا لحد
وغيبه المبره فيها والوقاع
واللمس والغشيان والاثبات
وكل ما شابه ذا او قابسه
ملك عن العبد فما الى منزل
وكان بالايلا ذوا شتمنا ر
من يركي لكن يكون ظاهرا
ايلا الا بظهور او لا
طالقه فالشرط لن يضرك

الكمرة



وإذا ما ابلا وبالسثركا انتفى
 وخالف لا يبان اربعة
 وليس لمول ابدان او وقع
 وبعض من قبل وحي ان هلا
 ونعبد جماع كل واحد
 ولا احامعك الى عام سوي
 فان بكا وقد تبقت مدته
 فهو على الاظهر مول نثنته
 فصل بلاء ما من شهور اربعة
 ثم هل من ابلايه من اوقعه
 وذات الاربعاء من رجعت
 ونسج الطلاق في قدرتها
 وفيها ان حل وصف الردة
 بعد الدخول قطعت ذي المدة
 ثم اذا سلم بعد استنوتت
 وقيل بالزوج بناوها ثبت
 وكل مانع من الوحي وسم
 نحل البهاج حيث ما الهم
 لم يمنع المدة بالصيام
 والسقم والجنون والاحوام
 او كان فيهما وهو حرم
 كصغرا ومن زمانه فتك
 وحيث زال استنوتت وقيل لا
 وان يكن المانع شرعا فلا
 كحيضا وصوم نقل واعتوان
 ومنع الفرض وفيها اختلاف
 مان كافيا والا فلا
 الزامة بغيته او حكمها
 بطلقة وليس هذا للسوي
 ولا لسيد الرقيقة انقل

والحسنوا

واستحسنوا الامر له بالتقوى
 بأحد الامر من حيث يتوى
 والتزك لا يمنعها من الطلب
 فبعد بطلبه بالطلب
 وتحصل الفية فما وصفه
 بغيبة الخالف فمما الحشفه
 بقبول ولو بالاستدحان
 منها ولا يخل من ذي الحال
 كالوحي مدورها اذا لم تلزمه
 كفارة والخل بالتمزيمه
 وفي الاصح اذ كان المحنور لا
 تلغبر والخل لها لن تحصلا
 ثم انتفى طلبها اذا عذر
 مانع وحيثما كمن او من
 والمانع الطبعي فيه نطلبه
 بقوله قدرت كان مكلنه
 وما للشرع مثل احرام حصل
 فالامر من المذهب الفصل الثامن
 متبيل بالحبس وبالنفس فيه
 بوحد في مختار شيئا يرتضيه
 والحقير القولين لا يلج اليه
 بل حلقه بطلق النافي عليه
 وانه لا شيء له بل لشيء له
 بل لشيء له يستمر له
 وانه بالوحي بعد طلبه
 تلزمه كفارة بسببه
 خامسة بالوحي بعد مدته
 من لم يكالب سقطت من ربه
 وافهم الممناع لا لتفسيره
 واوجب النافي العقيدة نقله
 وهو الذي يظهر في المذهب
 وما امتضى الممناع غير المذهب
 كتاب احكام الظهار ومومن
 كباير الذنوب والحنث امن

بلغ مقام

وإذا ما ابلا وبالسثركا انتفى
 وخالف لا يبان اربعة
 وليس لمول ابدان او وقع
 وبعض من قبل وحي ان هلا
 ونعبد جماع كل واحد
 ولا احامعك الى عام سوي
 فان بكا وقد تبقت مدته
 فهو على الاظهر مول نثنته
 فصل بلاء ما من شهور اربعة
 ثم هل من ابلايه من اوقعه
 وذات الاربعاء من رجعت
 ونسج الطلاق في قدرتها
 وفيها ان حل وصف الردة
 بعد الدخول قطعت ذي المدة
 ثم اذا سلم بعد استنوتت
 وقيل بالزوج بناوها ثبت
 وكل مانع من الوحي وسم
 نحل البهاج حيث ما الهم
 لم يمنع المدة بالصيام
 والسقم والجنون والاحوام
 او كان فيهما وهو حرم
 كصغرا ومن زمانه فتك
 وحيث زال استنوتت وقيل لا
 وان يكن المانع شرعا فلا
 كحيضا وصوم نقل واعتوان
 ومنع الفرض وفيها اختلاف
 مان كافيا والا فلا
 الزامة بغيته او حكمها
 بطلقة وليس هذا للسوي
 ولا لسيد الرقيقة انقل

قائله لفظه ما زور اذ فيه قول منك وزور
 والذره في انتحرام ما حرمي اذ يمكن الجمع في الطهر وانتفي
والاصل فيه ما اتى في قد سمع وايضا اسم الله معها مجزئ
 وهي انتد النصف والعشر وما ونسعة الا عشر نصف الدعوى
 لم الاصح المرأة المنتسبه خولة بنت مالك بن ثعلبه
 وهي التي من الناس قالت لعمر كحضرة ابحار وداذ به ايتهم
 من خشي الوعيد يرجو الموت ومن يخاف الموت يخشي الفتنة
 وروجه او سر اخو عباده وكان وصف التوقان اعتاده
ففي ابي داود والمستدرک وابن يزنه والتفاسير حكمي
 والسمي فيه ان سلمه اعني ابن صخر للظهار اسلمه
 وقد راجعه من رمضان فعليه حكمان اذا معترضان
والظهر منه اشق لفظه الظاهر اذ هو موضع الركوب واشتهر
 وكونه اشحا حكم او حشر حقيقه السبيل وهو معتبر
ثم الصريح عند اهل العلم انت على كظهر مثل ظهرا في
 والى عندك ومعنى مني كظهر امي من الصريح استغنى
 وقصد غير الحكم بالصرح لا يقبل في الاصح مسله او لا
 وقوله كظهرها بلا صله على الصريح كصرح حصه له

في الصريح

جسمها

جسمها وتفسيرا لذا البدن من أمة وزوجة اذ يردن
 والحكم في كصدرها او بطنها ايضا ظهار وكذا لعينها
 ان قصد الظهار لا الاكراما فعليه والاطلاق لن يلاما
 فظهرها او بطنها ان شئتم به بظهر امه كظهار اشنتبه
 والفرج والشعر ورجل اشنتبه وكذلك الجدة في هذا الشبه
والمذهب المشهور كحرد ما ترك في كل محرم كحرم ما ترك
 لازوجه ابنه ولا مرضعه والغوا التشبيه بالمتنعه
 وبابن وبالنسب لها اللغات وزوجه الغير واحت من لسان
 وهكذا اظهر هذا الاجنبي **واحمد** لجعل هذا الاب
 يوجب في كليهما الكفارة **وما لك** في الاصل منه اختاره
 وجه في الاحكام ان تعلقت فان باحببته مد علقت
 وقصد التعلق باللفظ وقع به والا بعد عقد اذ يقع
 وقول ان طهرت منها وهي غير نكاحي فهو عنه يشكي
 وانت طالق كظهر جدته من غير قصد ان نوي بقولته
 او كظهر امه طلاقا رطلق والظهار عنه عاقبة
 طلاقا او ظهارا اوها معا او الظهار بالطلاق المدعى
 او الطلاق والظهار بهما مرتبنا نوقع كلا منهما

ان خصني ذات ارتجاع كله ومن يطلق ارتجاعا بكذا
 او قصد استينافه اذ كثره من امرأة يلزم ان تكفره
 على الجدد عدد النساء وان وقال طهار عددان في الثاني
 ومن القدم عن فلاهما انتفا تعدد التكفير فيما وصفنا
فصل على المنظار الكفار بالعود وهو ان يلى طهاره
 المسالكها من ايمان فراق كان به وصل فسيح او طلاق
 ولم يراجع او ترى من سكره بالموت واجنون فمن خجزه
 فالملك واللعان باختياره بشرط سبق القدر عن طهاره
 على الاصح منها فان وصل برحوة او ما ارتد ادمتصل
 والمذهب العود بالارتجاع لا بوصف اسلام وعودان يلى
 صح ولا يشترط التكفير منه بفرقة من بعد عود بعنفية
 وقبل ان يعود وطئه حرم واحصلوا في ذونه من الاحترام
 ما يشروى لتوافق الاكثر رجحة والخطي في المحرر
 وحضر الامام في ذالبيتا حل او محرم ما رسمسا
 والعود في القدم عرمة علي وطى وصل الوطى والجديد لا
 وصح ما من الطهاراقتة مؤثنا ونيل لن بومته
 وميل لغو فعلى البدء الاصح لا عود بالامسالك اذ فيه صح

وشبه

وشبه الطهارا حكما بالطلاق الطهر وابتنى على في الاعتلاق
 بعدد التكفير فمن امسكا اربعة بعد طهارا اذ حكي
عن القدم القدم ما دامعه كفارة **وفي الجديد** اربعة
 ومن طهارهن من بكلمات اتى على الولا في المتهومات
 فعابدين من الثلاثة الاول كل ينال ما لها عنه حول
 وان تزوجه بوصل كثره وقصد التاليد فيما ذكره
 فهو طهار واحد والاطهر في قصد الاستيناف اذ يكرر
 وانه بالمرأة التي تلى يعود في الاول فاهم واعتل
خاتمة عسها الزهري قال وابن جبير من مكفر قال
 وعن مجاهد وصرع العامي كفارة اخرى لو طى العاصي
وعندنا وقت اذ ابها خرج بالوطى اذ بفتوا زال الحرج
 وقبله على الزا في وجبت وهذه مقالة ما حجت
 هذا في الاعان والتمشيم ومن الوصايا هكذا انا ليعلم
 واختار من جماع محرم ونظوع الصيام فورا اصبطى
 والنورى في الجميع وافقه وشرح مسلم به الموافقة
كتاب حكم نوعي الكفارة وهي من الستة لا تارة
وشروطها البينة لا تغيير ما عليه بل تصح من اهما

كلها

اريد

وان عليه حيث قصده
وهذه الكفارة المرتبة
مومنه والرق منها قد حل
فجزى الصغير لا المحب تن
واعرج يمكنه التنباع
ولجزى لا ينج ثم الاعلم
ونا حق ذو صمم والاكوع
ونا قد لرجله كاعور
وشلل العضو كفقده ولا
ونقد كلها من الرحلين لا
وخنصر ونصر من اليد
ومن الجهاد حكموا من فقد
لا زمن ولا الذي رجلا فقد
او من سواها انشفت فلان
وهرم لعجز او فيه مرض
وليس لجزى عمق ما يسر عليه
ولا مبعض ولا من وصا
يلقى وان خفاة اعتمده
واجبها الاول عمق رقبته
سليمه من بقصر كسب او عمل
ومن يكون غالبا بحسب
باقرع ما خصه امتناع
ونا قد لا ذن والاختشيم
ومن لديه حمق او وكم
ما لم يستصر اختطاف النحر
يضره فقد اصبح ان قالا
بضره والحاولي ايان الجمال
بضره هنا بلا تشدد
غالبا بعد حرب النقد
او خنصرا وتلووه اذا عقد
او نصف ايهام لديه جهتان
لا يبرح الا اذا زال العرض
وام فرع وماتت لديه
بنفعه من كل وقت خصا

ولا الذي

ولا الذي اجبره واستشكته
ولجزى الحامل والمسد بثره
والرملن والمعضوب الذي قطع
وقطع الحس من الجواز في
فما راى الثقيل فمن قد ما
ومنقوا جواز عمق علقه
بصفه كاله اعتاق ذبن
عن كل فرد نصف او نصف
فعلة المعسر والخلف عرض
وليتقطن هاهنا الآن ما
والعمق بالمال كالموطلق
فقوله اعنى هذه المستنولة
كان يقبل عنى فعال عتق لا
والعتق ثلوقوله عتق
كان عتق عنى على ذاقفعل
ثم الاصح ان ملكه لديه
ومن له عتق او مثله
فهى يتاقت الوصايا اشكته
ومن له يعلق عتق حيره
خبرة وقيل عن ذاك انقطع
محتم القتل بحرب ونجس
للقتل فهو شكل عليهم
كفارة وجازان يعلفته
من موجب قد ناله بسببان
كعتق ما باقيهما خسر اذا
ومطلقا يمنع عمق بعوض
لم يخرجه عتقه قد حتما
به وفي الخلع استنبان مطلقا
على لذ ايلزمه ان اوجبه
يلزمه المال وعتقها على
على لذ ايلزمه ما حلى
لعنى عن طالبه بما جعل
عتق لفظ لم تعنى عليه
وليس محو جأ اليه زمنه

وزاد عن كفاية ونفقة له وللعايلة المنفقة
ومسكن مع اثاث حقيقته يلزمه في واحد ان يعقده
ولم يقدر اكثر الاصحاح — مدة الاحتياح في ذال الباب
ومن زكاة المال والامان قد صرح المهور والشهات
فهي ان السخف اذ حل له اخذ زكاة غيره بالمسئلة
واجبه الصوم ومن الجاوي اعتبر كفاية الربوت وذا لا اعتبر
بل صرح الاثر باعتبار ذال بالفخر الغالب فيما اخذ
والعام فيه البفوق استنصت والنورى بعدة قد صوبه
وهو بابوا الزكاة حاله ومن العزير فهمي فخاله
لانه في الحج في معضوبه ما اعتبر الامر في وجوبه
بل يوم الاستنصت زواله في معتبر في لشره الذي انفصل
ومنقوا وجوب بيع ضيقته وراس مال انها الشدته
ان يعيدها لو وصف المسكنه ولا يبيع ذوا حياح مسكنه
وعبيده المالكون فيما وصفه على الاصح دون ثوب الفه
ولا شراؤه بغير وارضي لنفسه الفزا الوجوب المخرج
ومن له صناعه تكتفيه او زادت فني الاصح صومته راو
والهه الاقول ان الاعتبار في يسره وقت الادباخبار

دليل

وقتل بل وموت الوجوب ابدا وقيل بالاغلق منها ابدا
قال الامام اصلا بغير وجوب وعنه تعيين حصاله الحجب
او حجب الذي اقتضاه موجب وفي خلافا لذك نجبه
وغالب المال ومن لم يستطع شرا عبدا وعن السوم قطع
لم لحجز الصوم كقتل وحلف ومن الجماع بل الصبر الف
ومن النظهارا طلقوا وجهين في وجوب صبره لغير ما حجب
والاشهر الوجوب في التصريح وهو عن الحجة بالنسوخ
والمعسر السارح في الصيام يلزم بالعق لسبب خلا
والزم النعمان ذال المنزلي وانقصر الاصحاح للذي عني
بواجب الهدى اذا شرع في صوم فقيه مثل ذال الحقيق
وعاجز هنا عن العنق بصوم شهرين فيما تتابع يدوم
اي باللال مع نيته بدت في لملها بكل يوم قيدت
وفيه لا يلزم تعيين الجفه ولا يتابعه بقصد وجهه
فان بد امر بعض شهر اعتبر ثاليه باللال ثم المعتبر
تمامه من مالت وقيل بل يتم ستين الذي به اقتيل
ونقطع التتابع الفوات في يوم ولو حتما اذ العدر رثن
ومن نظنه الفزوب افطرا ببقوته تتابع قبل حرك

كتاب
اللعنات

أرترك نيته ولا للبرزى جواب فتيا حفظت كالحري
ان الذي يحمله تعمده لا يقطع الحكم به ما اعتمده
قال ولا احفظه منقولا بل هو حكم حلت معه ولا
وتلفوا امراض على الجدد لا الحيين والجنون في الراي السيد
وكالجنون في الاصح الاغنيا لا فطره لسفر اذ ينما
وحامل ومريض فطرنا على الاصح مبطل ليف ات
وحرمته الوطى طهارا ثابته ليللا وذا لا يقطع المتابعه
ومالك والحنفى قطعنا به تتابع الصيام المدعي
وقبل شهر الصوم ما به ابتدا لا غ عن التفسير المبتدأ
هل صح فيه لا اولفا ثولان وصح من جاهل ارض الداني
لا جاهل له اذا اختفى لانه مقصود بلا حقا
وعاجز عن القيام بهدم او مريض لا يرجى ثمر العقوم
واعتبر الامام والفراي بقاؤه شهرين بالنوالج
لغالب النطن وهو النوري صحته في روضه وهو متوي
او خاف ان يزيد منه ضرره او لم يشقه بدات ضرره
ولو رضى في الاصح والعدد كوصفه في لا عتب ويعتمد
لا فطر ولا شريف والذي بغيره التني هنا لم ياخذ

كله

تأبده زكاة فطر تصطفى نيل له مذهب المصطفى
وبلغت في الرضع او فيض فطر من اهل له لا بقدا وعشا
كتاب احكام اللعان الشرح صبح من اللعن الذي منه ثمال
واختير لفظه على الشبهة لشمس المعنى الذي افاده
واللعن طرد الشرح والابواء له من الحيا الذي لعنت اذ
ثم الاصح انه جنس مسكين وقيل بل نزع شهادة تبين
وقيل بل شوب شهادة معه وقيل بالعكس وخوه اربعة
واختير لفظه على لفظ الغضب للشيق والقوة وهو مقصود
وايس من الامان ما فيه عدد والمدعى كاف وهو ذو المرد
سوى اللعان وقسامة تقع وبعد خبر المرسلين ما وقع
والأصل منه اية النور وما صح من اللعان شح صهي هما
في لم عولم العجب لا في وابن اميه هلال الثاني
يسبقه قدف كذا اتفق ولد صرعه الزنا لقول ذي جرد
لرجل وفتاة دانسه واين اوزنت او يا زانية
وقول الوطى في الفرف كنى به عن الفعل القبح اذ عني
قال النواوي الصواب ان ذا من الصريح لا شتم في الاذكي
والرعي لا يلاح قدر الحشوة داخل فريح اذ لحظ وصفا

له

أودبر ومثوله يازانية هـ لرجل والعلى في العلانية هـ
قد صرع وزنات في الجبل كناية او احتمال اقتبيل
كقولهم صرعات في الصح رقبيل لا وقيل من النخوي هـ
كان يقبل من البيت فهو هـ قدف ودون درج قطع صرع
ومن الآخر نقلوا شردا وولد السكيت قدما **الشدا**
اشبه ابا ابل او شبه حمل ولا تلون كملوث وقل
يصح في مضجعه قد الخذل وارق الى الخيرات زنا في الجبل
والوصف بالفجور والعشق وما ينكر من حب بعد الهما
اولست عذرا او وجدت هـ في الانفراد رجلا اسمها
كناية ثلاثين بدا لا امسرا اذا طفا او اعتدي
في ابن داود ان اميرات ليست ترد لامسا في الجملة
فقال حير اكلت علقها فقال ان احب في قال ابق العقال
في رفعة الامام المنذري **واحد** ضعفه كالمسكر
لم ابن معن الدمشقي وهم في عزوه الى الخاري المهم
وابن الحلال والحرام وان لم الك في دار فلان فازنا
لنن قدف مطلقا وان اراد بل هو تقرير من لا حد يراد
وقوله بد از نيت عارضا صار مقرا بالزنا وقادما

نكد

نكد هـ لقدفها قبل الزنا هـ وما لرجوع لسفك الذي عني
وقوله لزوجه يازانية هـ في قولها بلك زنت كانية هـ
كانت ازني احتمال ان ترد اشد حرصا ان او اهدى من
كان تقبل زنت قبل ازني مني فاقدار وقدف لعني
ولسبة الزنا الى الفرج صرخ وليد كناية على الصرخ
كقولهم للابن لست مني اولست مني لالذا التنبني
لكن اذا مال له يال الزنا يكون قادفا لامة هـ
اقادة الحاوكر وافي ابن الطلاع به مع التقدير كذا للصلاح
ومن لفرع العين عز اصلها قدف سوى دي اللعن لحد الانثفا
وقادف المحض بالنصر لحد وقدف غيره بتعريف لحد
والمحصن الحرام المحلف العفيف عما به لحد عن وطى حصره
في لم وابطلوا التعفف هـ بو طى محرم مذكور عرف هـ
لا زوجه في عدة عن شيمه لغيره وهكذا اما شيمه هـ
من امه لعتد اذ تستبرا او ذات زوج او بلفريد را
وامه ابنه ومن يلا ركب نكحها ارعد متعه ولي
وطوه الروحة في الاحرام او حبض او في زمن حرام
بسبب النكاح في الاصح لا تبطل عقده بابت او لا

ولسقط الحد لمقدور زنى لا يارتد ادم من يكون مؤمنا
والمزني كأي شر جري علي وجوب الحد في محش طدا
 ومصلح بعد الزنا لا حدت حصانه وحده قد يورث
 لكل ذي ارث وان لعرض عوا يفتي كشفة لمن خلدنا
 وقيل منه حصه العا في فقط وقتل كل القصاص في اسقط
 وللإمام ان يحد من ربي شح صا غير وارث له انتمى
 والعبد بعد قد فنه اذا هلك ينقل التعزير للذي ملك
فصل لزواج قد ف من ماعلم زنا او استبان بالظن الملم
 مثل شيوع ان هذه كذا مع قراين محقق الا ذكي
 بان راءها مخلوقة معا او تحت ثوب بالتداني اجتمعا
 وفرعها اذ من سواه علمه فتغيبه بجل وجه لزمه
 او بزناها اعترفت لاسمعه من توفه بلا قرينه معه
 وانما علمه ان لم يخطا او ولدت لدوف وقت شرطا
 او فوق اربع من الاعوام من رجليه الحلال والحرام
 وان لفوق نصف عام ولدت وهذه المدة مدققت
 من حيز الاستبراء المحرر ومن زناها في اختباء الاكثر
 محل نفيه على الصبي واصح كبر للمي ن في الصبي

وعدم النفي

لحل نفيه على الصبي
 وعدم النفي لذي الفرع ندي
 وليس لاختلاف كونه اشر
 فالعقد قد يكون للاصل تنزع
 والرجل المذكر عن عبد الغني
 والحرم النفي اذ اعنها عزل
والنوروي نفي ذار حقا حكا ه
 وعلم زوج الزنا والفرع شد
 في نفي فرعها هنا بالاخلاق
 ووطي غير قبل على الصبي
عزيمة عن صاحب البحر العقيم
 نفي ان داوثة النفس ابي
 من ادخلت في نسب له سمه
 ليست من ابيه وعنق ابنة
 ومن نفي فرع له اتمه حب
 يوم الحساب اذ نفيه افتتح
فصل حقيقه اللعان ان ينزل اربع مرات كل فرع عقول على معام

واضح كبر الشبان في التصح
 للاشتباه واضطرار ينتدب
 وفي الصبي من ابي فيع الاشر
 ومنه في بعض الفروع ينتزع
 ضمهم فرع لقتاده الغني
 وفي الوسيط كالوجيز اذا اعتزل
 في قتله متقابلا لمرتصاه
 امكن منها محظر لعنفه
 فالقدف واللعان كالاختلاف
 في روضه لغير فرع عا يبيع
 يلزمه النفي وذا لا يستقيم
 وابن يزيد والنقاسيم راي
 من غيره ما لا عند اسمه
 تباعدت بالنظم للاجته
 عن حجه واسبه عنه كحجب
 وكل ما اخفاه في الدنيا رشح
 اربع مرات كل فرع عقول على معام

نفي ابي او دهم
 وابن يزيد والنقاسيم
 واجب

أشهد بالله لقد صدقت في ماملته في هذه مما خفي
 من الزنا فان تغيب الشمس ورفغ الانسبت للنسبي
 لم بان لعنة الله عليه ان كان داذبا ما انتهى اليه
 فان اراد نفي كغفل ذكره في الكلمات الخمسة المتكررة
 اما اذا اغفل ذكره الولد فانه لستائف الذي عد
 وبعده تشهد بالله على لذه بما رماه اولا
 وتبدل اللعن بلفظة الغضب ان كان صادقا بما به افتض
 وسجل اللعان حيث استبدل شهادة بحلف او ابدا
 عصبه بلعنه او عكسا على الاصح او غير خمس
 والشرط امر عالم وليكن ملقنا مرتبا كسني
 والاخرس المفهم بالاستشارة صح منه حكم ما اشار
 وهل عليه معها الكتابه اولا العزير راي الجبابه
 ومن العزير انه به انفراد والنص في الاثني منعه ورد
 وقيل الحكم عليه لا لديه لواحد من بعده انتهى اليه
 لهذا الذي في روضه قد ابده ونصه في الام لن تحبده
 وحكم العازة بالترجمه وقيل في القادرن يتزجده
والسنة البعلية كفيه بالزنا كعصر جمعه واشهر الامان

فمن الصالح

فمن الصالح من حدث الساعة والبس بعد العصر للجماعه
 وعن ابن هديره والدرداء وام ذاب السهني فشردا
 فلم يبق النجور وقعت منه الديار بعدة بيلقعت
قال ابن طاهر رجاله ثقات والاستشهاد الارسل من المفردات
 والممان على طوافي الحرم ما بين ركن ومقام محترم
 وخضعت عند منبر المدينه ومن الصعود اوجه مبينه
اصحها نعم وقيل لا وقيل فخير وقيل ان قلوب يميل
 فمن على المنبر كاذبا حلف ولو على عود اراك ما اختلف
 حقت له النار وفي دعوى الاراك صحف شخنا فطنه شرار
 فني ابن ملججه سواك اخضر والروح عند البهوتي كحضر
 والحال استدرله ووصفه مما ابان نحو هذه الصفه
 ولتبتوا مقعدا في النار من حلف داذبا هناك في زمن
رواه مالك لان حوصه عليه والجنة نيل الروضه
 خرجه الشحان والحقيقه من اللفظ او في ناعته الحقيقيه
 وصخرة القدس وغيرها على منبره او عندة بلا اعتلا
 رجا من باب مسجد ونج ذك دمة كنيسة لا الحنفى
 اربعة لايت اوثان و صح بيت نار للجوسي في الاصح

وحلف الدهركى والردىق ما
 وحسن لحلف كل منهما
 وسن من جمع من الاعيان
والذهب استخبا هذه الفتا
 مبالغا الى الوعظ عند الموت
 لم على منيه لمينه بضع
ففى ابى داود فى النساك
 وهو الذى انهم قول القائل
وشروطه زوج كلالته يقع
 كذا ارتداد بعد وطى فقد
 وان اصرت بعد ذلك نفاه
 وبلغانه عليه حرمت
 مع سقوط حرة ونشفي
 وبلغانه لها الحضانة
 ولم يلاعن ريش طر الحداق
 نكاح اخنها وجمع اربعه
 ونفى ميت كالاستحقاق له
 يشرع لعليط ليه فمهما
 الخالق الرازق فما انقسم
 اقله مثل سمود السراى
 وسن ان لعن بالمخوقات
 لم القيام المتولى او جبه
 قبل دلام موجب لمن خصه
عن النبى ان ذالم يد راء
 من قادر وسن فى التقاضى
 فصح من ذى رجوة كيف وقع
 وعاد من الودة فهو ما انفذ
 من صرعه ولا لعن ذالاصطفاه
 مؤبدا ومن وصا لخرمت
 عنه انتساب فرعته الذى نفى
 من حقه تسقط بالامانة
 قبل الدفول وكذا بالاعتاق
 مع سقوط جدان ودعه
 يجوز حيزما باساق النقلة

ابى الكه

ومن الجدد النفى لن جوسه
 كرض او جوسه او غيبته
 ونفى حمل وانتظار وضعه
 وقوله لما اتي قبله شره
 يمنع نفى الحمل لا ما المحتمل
نعم له اللعن مع التمكن
 ويدرا العذاب عنها الا لتعان
 في عمر من اقام بالذى وصف
 لم امامت تلك اخرى انها
 ومن امامها على تزارها
فصل له اللعان فى نفى الولد
 وزال عقد ولد فح الحدفية
 ودفع لعن برسوى بالادب
 ولو عفت عن حله اذ بينه
 او صدقته مع فوط الولد
 او بعد قد فيه لها جنت مثلا
 ولو ابان عرسه او بانث
 الا لجهل او لغدر اخره
 او امتناع لا انتظار فقطه
 يجوز بالتعاها لدفعه
 ما يقتضى اقرار من يثبت
 مثل الجواب بالادعاه المحتمل
 فيما ادعاه بالبيان الممكن
 بالنص منى بالذى قالت ثقات
 بينه بفعله الذى وصف
 بكره لا يكون حده عند
 فرجعت عن ذاك فى اخبارها
 وان عفت عن حله الذى ضل
 وليس ولد بل لا جيل الصدوق
 لقدت كفلة ماله امتدب
 وهو اقام نزلها بيتيه
 او سكنت عن حله الذى يدى
 لعان فى الاصح من حلف عملا
 وبعده قد فيها ان كانت

فى النسخ

لا تثبت خلوة على الجريد
 وعدة الحرة ذات الاثرا
قال الثاني قال
 بالبحر في ثلثة اوفى العدا
 اما التي ما لمحت فالأظهر
 وقيل بعد الطعن فيه يعتبر
 والحكم لا يبنى على ابا غنلاق
 وعدة التي استخففت قطعوا
 ما ن تحيرت ففي المشهور
 وقيل بعد الياس والمدبر
 عدتها قرآن لا من كلفت
 فانها من تلك للبنت كالاما
 والحرة الصبية وذات الصغر
 لانه من المشهور عدته
 ما ن رأت من تلك حيضا
 على الصبي نهامة التي
 كمر من وكر ضاع صبرت
 للنصر والمعنى الذي منه استغنى
 لانه ومن براه طهر
 ان طلقت في طهرها تنوي
 فالطعن في رابعة بلا اشتراك
 ما قبله حسابه لا يظهر
 يوم وليلة بهذا الخبر
 وذات الف لنتعلق الطلاق
 معها بافرا اليها يرجع
 في الحال بالثلاثة الشهور
 وذات روق مطلقا تحب
 رحمة وقيلها قد عقت
 لا يابن على الأصح فمهما
 او الا يابن لهما بالثدي
 وعلوا منكر سراً في المنة
 اقرا وكا والنصف الامانة
 لم ترة لعلمه بمكان
 الي الا يابن ثم اشهر حرة

فألك

فألك والسهم في عهدها
 لما عدا مطلقا ذات رضاع
 وفيه قد اجمعت الصحابة
 فعزل البنت محاضمتين
 اولا لعدة ففي القول الجديد
 عدة الحمل على خلف لدية
 لو طشت البينة في الاشهر
 تعتد بالا فزا ان لم تنح
 في الياس المشهور دل النساء
 وسنة اثنان وستون سنة
 لما رواه ما ثابن مشهور
 وقيل جنس وما نون وقيل
 وقيل بل محلف بما اقرب
فصل لذات الحمل بالوضع
 ولو بالاحتمال فالمسكن في
 وانفصال كله حتى لمسا
 والضابط التخلل الذي نقص
 حدث حبان من منفذ سما
 وامسح الحيف لاجل الارضاع
 على بقا عدة الاصابه
 ومات ذافورثت بالجهد
 كذا وفي القول الجديد
 فيها وفيها قرر وان بني عليه
 او بعد ما فتنها في الا حصر
 واخلف الشبان في المصح
 وبالعشيرة المحررا ينسأ
 وقول ستين العقيقة استحسنة
 من الطب وهو الان مستقره
 سبعون للذي رواه ابن عقيل
 بالمصطفى من عجم ومن عرب
 بشرط نسبة لدية مرضت
 لا لونه من زوجة الصبي
 يكون ما ي تو ميين علم
 عن نصف عام فبدن ما انقص

وزوجة المشوح ان مات فلا يعتد بالوضع الحمل مثلاً
 الا اذا القفال والاصحح في العبري والسنن والفجر
 فهو لا يحقون السولدا به معتد بوضع ابدا
فائدة فاقد انشاء الممان مد الحقوة الولد الذي يبين
 الاعلى وجه حياه الكبري وجعل اللسرى لتنت الشجر
 فولد الحداد مناه انفت فزال نسله وتلك كفت
 لكنهم ما اعتبروا هذا العمل بل الحقوا اكل به حيث احتمل
 وميل للفك الانيسر صيفه من الكمع والافرا دلر صفة
 بسال عندنا اخا الضوايد ودوال ثلاث شيمم بالزوايد
 في الكوهري وصفه وموسجد فرع لعمان زمانه لعبد
 وكان لا حنف لسراه فثك ورأسه معها اعوجاج وقطط
 ضليلات مايل الشدقين ناتي اسنان بركي لعابن
 متبعه الشرف وموهر رب منه مما الامثال فيه ضرب
 وامه قد **انشدت** لاحله والله لولا حنف بر حبله
 وقلة اخافها من نسله ما كان في انباكم كمشله
وستفي ميت لا علفه ومثال مضعة معتلمته
 بصورة تعرفها قوايل له اولاد قلن هذه مخايله

لا اله الا الله

لو استمرت جاسها ادمي لو استمرت جاسها ادمي
 رحمت شكنت القوايل استني بالاشفاق كل علم اختفي
 وان يا شهر بدا او اقترأ حمل لزوجته منه شسترا
 ولين اترت ايت فلا تنلحها حتى نزول ربه توضحها
 او بعدة بعد نواح اسلمتر اولاد اذ اما ولدت على الممر
 لدون نصف عامها من عقده او بعد ما قبل نواح جهته
 يلقتر برص لنزوال الرب ه فان لعقد مدانت مربية
 فعقد ما من الحال لسنا نيكله بل عند علم ان تبد امبكله
 ولو ابانها وجات بسولد لدون اقصى خلاه حله
 وعن ابن منصور التميمي انقض زمان الحمل بالتميم
 من رمت امان العلوي لعبر والشرح كال ذاقوم معشر
 وبعد اربع بالاساق مد قطفوا الفرع عن الاخاق
 واقرب القول من ان المدة من الخلاقة لا انصرام العدة
 من ذات رجعة فان برحت لم لدون نصف عام انجت
 من التي ما نلحت وان ورد لنصف عام فهو للثاني ببرد
 وان انت تملكن الاول اذ نلحت من عدة له اجعل
 وان لكل منها اذا نلكن ما حكمه بالقوة فيه املن

عَرَبِيَّةٌ أَقْصَى زَمَانِ الْحَمَلِ مَا قَدَرُ مِنْ عَامٍ وَعَامٍ وَهَكَذَا
فَالشَّافِعِيُّ قَدَرُ رُوحِ عَمْرِائِيَّةَ عَنْ زَوْجِهِ صَالِحَةَ مَوْتِهِ
 وَزَوْجَهَا مَهْمَنْ عَجَلَانَ وَحَمَلُهَا لَمْ يَكُ قَطْعًا عَجَلَانَ
 بَلْ وَلَدَتْهُ فِي سَنَيْنِ أَرْبَعَةٍ وَهَرَمَ كَذَا أَوَامٍ مَوْضِعَهُ
 فَالْشَّافِعِيُّ بِنِزَادَةِ رُوحٍ حَدِيثُ **مَالِكٍ** بِهِ عَلَى السَّوَاءِ
 كَذَلِكَ الْوَلِيدُ فَرَعَ عَقْبَتَهُ وَمِثْلُ هَذَا قَدَرُ رُوحٍ أَعْنَ شُعْبَةَ رُوحِي
 وَقِيلَ فِي **النَّهْجَانِ** مِثْلُ ذَلِكَ وَصَلَّ عَامَيْنِ أَقَامَ مَالِكٌ
 وَمُدَّةُ الْفَتَى إِذَا فُتِيَ وَصَفُوا عَامٌ وَبَلَّتْ بَعْدَهُ مُتَصِفٌ
 وَوَلَدَتْ مِنْهُ فِي ثَمَانِيَةِ مِنْ نَحْوِ الْوَجْهِ بِهَا عَلَانِيَةً
 فِي ثَمَانٍ لَمْ يَعْشَ قَطْعًا سَوَاءً وَالنَّطَقُ فِي صَغَرِهِ الَّذِي صَوَاهُ
 وَمُدَّةُ الشَّعْبِيِّ سَبْعَةٌ فَقَطْ كَذَا جَرِيرٌ وَالْقَرْنُ إِذَا سَقَطَ
 وَنُصِفَ عَامٌ فِيهِ جَاءَ عَبْدُ الْمَلِكِ أَعْنِ ابْنَ مَرْوَانَ مُحَقِّقًا سَلَاكُ
 فَالْقَعْنَبِيُّ فِي الْمَعَارِفِ اقْتَفَاهُ وَالشَّيْخُ فِي مَهْدَبِ الْفَقْهِ قَفَاهُ
فَقِيلَ إِذَا عَدَّتْهَا تَلَدَرَتْ مِنْ جِهَةٍ لَوْ أَحَدًا كَرَدَتْ
 كَمَا إِذَا طَلَفَتْهَا تَوَلَّى مِنْ عَدَّةٍ كَحَمَلِهَا لَمْ تَنْصِبْ ط
 بِالْجَهْلِ أَوْ بِالْعِلْمِ فِي الرَّجْعِيَّةِ مَقْتَضَى الدَّخُولِ لِلْبَقِيَّةِ
 مِنْ عَدَّةِ الْخُلَاقِ وَالتَّوَادُّلِ أَنْ كَانَ حَمَلٌ فِي الْأَمْعِ دَاخِلٌ

١٠٠

بِوَصْفِهِ نَقَضَتِ نَ وَكَذَا رَجَعَتْهَا عَلَى الْأَمْعِ قَبْلَ ذَا
 رَعْدَةِ الْحَمَلِ فِي الْمَقْدَمِ أَنْ كَانَ أَوَّلًا بِالْخُلَاقِ اسْتَدْرَجَتْ
 لَمْ لَهُ الرُّجْعَةُ فِي عَدَّتِهِ وَانْقَضَتْ بِالْجَزْمِ مِنْ رَجْعَتِهِ
 وَشَرَعَتْ فِي عَدَّةٍ لِبَشْمَتِهِ لَمْنَعِ الْأَسْتِمَاعِ فِي بَقِيَّتِهِ
 لَمْ عَلَى الْخُلَاقِ أَنْ تَقْدِمَتْ شَبْمَتُهُ عَلَى الْأَمْعِ قَدِمَتْ
فَقِيلَ كَزَوْجٍ دُونَ وَطَأْتِهَا رُبَّهَا وَالْأَعْتِدَادُ بِالْأَمْعِ حَصَلَ
 أَوْ شَبْمَتُهُ نَ وَجْهَ أَصْحَابِهَا أَنْ بَانَتِ انْقَضَتْ وَالْأَعْلَسُ
 وَبَلَّغَ الْخُلَاقِ فِي عَدَّتِهَا وَعَشْرَةَ الْجَنِيِّ يَنْقُضُ بِهَا
 وَنَاحٍ فِيهَا بَطْنٌ صَحَّتْ مِنْ حِينَ وَطِئَهُ انْقَضَتْ عَدَّتُهُ
 وَمِنْ مَرَّاجِعِ حَابِلًا لَمْ أَبَانَ لَسْتَأْتِ الْعَدَّةَ لِلَّذِي اسْتَبَانَ
 رَمَى مَدْمَةً بَدَتْ أَنْ لَمْ يَكُنْ أَوْ حَامِلًا بِالْوَضْعِ فِيهَا شَرْكََا
 وَبَعْدَهُ أَنْ كَلِمَتِ تَسْتَأْتِ وَقَوْلُ لَا أَنْ لَمْ يَكُنْ مُضَعَفٌ
 وَذَاتُ خَلْعٍ بَعْدَ وَطِئِ كَلِمَتِ فِي ذَلِكَ أَرْضًا يَدْخُلُ الَّتِي بَقِيََتْ
فَقِيلَ عَلَى الْحُرَّةِ عَدَّةُ الْوَنَاءِ أَنْ انْتَفَى الرُّوحُ بِوَفْوِ الْوَنَاءِ
 عَشْرَ لَيَالٍ مَعَ ثَلَاثِ عَامِهَا وَلَيْلًا يَدْخُلُ فِي أَيَّامِهَا
 وَنُصْفُهَا لَامَةً وَنُصْفُهَا رَجْعِيَّةٌ لَا بَانَ بَلْ تَسْتَقِلُّ
 وَحَامِلٌ مَوْضِعَ فَرْعٍ يُلْحَقُ أَوَّلًا فَبِالْأَشْهُرِ وَالْمَطْلُوقِ

مهمة وتعد ما بينت ومات أو واحدة ما عينت
 ان لم يطالع تعدل للميات وهكذا ان الرخي ان كن دوات
 اشهر او اقرا او ذاك لاق ذور جعة فان تلن دات مراف
 باينا اعتدت هنا بالاكتر من عدة الاقرا والموت اذ كثر
 فعدة الاقرا من الخلاف والموت من بلوغها التراجي
حقيق العدة بالاقصر هنا وفي موفى خمسة بنى
 ومات قبل الاختيار مسلما او باختباره هنا ما علم
 ومثله في الحكم ام الولد حال مات بزوجه والسيد
 وجه السابق للن منى رتب موت لم بعد انبهم
 والفصل شهران وشهر وموت ثان في اعتبار الجرك
 وزوجة المفقود في القول القدم اقصى زمان حملها عنه ندتم
 وبعده ما لها تغتدا وعن شراح الغير لا شرتد
 ومدة التزويج المحصورة بغيرها الحالم للمدكسورة
 وقبلها الذي مضى لا بحسب وزمن الغيبة حيث ما حسب
 اذا مضت موته لا يفتضى الابان بوجد حكم مقتضى
 والحكم بالفرقة هل يفتدى بالكنه وظاهر لا يختفى
 اربا من نفقة عليه النورك ينص والتفوز بالحنافى

ومن الجدد عقد هذه امتنع الى وضوح امره الذي منع
 والصبر الحاصل بالاعسار بزول الفسخ من المختار
 وبالقلم حكم قاضيه يقص وبظهور الحق ليس ينقص
 وقيل بالمر الطبعي اعتبار غيبه مفقود ثابت باختيار
 فالموت محتوم على العبد من غير تحديد ولا تعداد
غريبة عاش حلیم بن حزام ستمن مسلما عند الالتزام
 ومثله حسان عند النورك وابن الصلاح وسوك ذين روي
 نظير ما قاله في خويطب افادة الحالم ثم الذهبى
 وفرع عوفى تحت نى مدخره او نعيم وسواء قشره
 لم ابن بربوع سعيد اغفلوا ومنهم عند مرق نرمل
 نقله عبد الغنى الراوى به واصلا في يد غونه معاويه
 وحامس وسادس وسابع تابعه اوس لم بعد شابع
 مخضرمون والجميع شعرا كذا الصرغنى عنهم ما عدا
تندب الاحداد المعتدة عن الوفاة واجبت في المدد
 حتى على رقيقه ودامره والتدب في رجعية تدنازه
 قول تندب زينة والذمب في البابين الاحداد فيها تندب
 وعمدة الاحداد الاستثنى ام عكبة ما لا حستفى

وانفق عليه والصدقة في مشي عن فار ووتصدقه
 وفي ان داود ام سلمه روت لم الشاي سلمه
 من طرف لم يرها مضعفه راخا ابن حزم حيث ضعفه
 لم على الوجوب بعد اجمعوا وهم على حلاله ما اجمعوا
 والندب قول عامر والبصر ورد ما فاتهم والخصر
وضابط الاحد اترك الزينة بكل ما العرف انضى تزينه
 باحمر وازرق واخضر مع صفا بينهما واصغر
 وفل لا يحرم لبس الخشن وسابق الصبغ وغرما عني
 من صوف او قطن ومن كان وفيه في ابريسم وحبات
 فالمنع فيه مذهب الثقال واجتاره الامام والفرزالي
 والاكثر من عندهم لا يحرم والظهور في اختلاف الحكم
 والطرز ان كان كبيرا امتنع اولانا وجه ببعضها منع
 ولستباح كل مصبوغ فحل لغير زينة كاسود جعل
 وحلبها يحرم كالحلي والى وخام النضه والالي
 كالحرم عليها الذي طلي بذهب من كل انواع الخيلي
 والطيب والدهن لها المحرمه في كل انواع لها المحرمه
 وتحل زينه ولكن لستباح لرمه لبلا وغيره مباح

ومحرم الخضاب والذمام وحرم الخضاب والذمام
 وما لهن من جميل الفراش وجايز لهن جميل الفراش
 والامتنع من عند غسل شعرك والامتنع من عند غسل شعرك
 وتدخل الحمام ان لم ينتهي وتدخل الحمام ان لم ينتهي
 وينقض عدتها اذا عصت وينقض عدتها اذا عصت
 كثر لها السكنى وحيث عرفت كثر لها السكنى وحيث عرفت
 وغير زوجها بالاثه عليه وغير زوجها بالاثه عليه
فصل لربات الطلاق السكنى **فصل** لربات الطلاق السكنى
 الا التي تشتت فطلقت الا التي تشتت فطلقت
 فان تعدد الطاعة استحققت فان تعدد الطاعة استحققت
 وينبغي استثنائها من المحتمل وينبغي استثنائها من المحتمل
 ففي الحديث انك تدينه في الحديث انك تدينه
 في ابنه مالك فريضة وذي في ابنه مالك فريضة وذي
 والوفاء ولقنيه انصاع والوفاء ولقنيه انصاع
 وللتى قد لو غفرت لا للتي وللتى قد لو غفرت لا للتي
 وانما يسكنها بالافاق وانما يسكنها بالافاق
 وليستر للنزوح ولا للاجنبي وليستر للنزوح ولا للاجنبي

وحرم الاسفيداج اذ يدام وحرم الاسفيداج اذ يدام
 ما لهن منه حل الا فتراست ما لهن منه حل الا فتراست
 لوسخ وقلمها لطفرها لوسخ وقلمها لطفرها
 الى خروج عنه في الشرع يهي الى خروج عنه في الشرع يهي
 بترك ما به وجوباً خصت بترك ما به وجوباً خصت
 بالموت بعد ما اعصت وبلغت بالموت بعد ما اعصت وبلغت
 تحدم بعد لا ثوم اليه تحدم بعد لا ثوم اليه
 حتم ولو لبائن لا تكتني حتم ولو لبائن لا تكتني
 او من اعتدا فيها مد الحقت او من اعتدا فيها مد الحقت
 وقيل ان في بنته مد حقت وقيل ان في بنته مد حقت
 وطأ ومن اصابها عنه حل وطأ ومن اصابها عنه حل
 كدارواه مالك والاربعة كدارواه مالك والاربعة
 اخت اي سميد الخدر من خذ اخت اي سميد الخدر من خذ
 على بنات من هذا قد حصل على بنات من هذا قد حصل
 لشبهة فذاله لم يثبت لشبهة فذاله لم يثبت
 في مسكن الخلاق من اهل الوقت في مسكن الخلاق من اهل الوقت
 اخراجها وهي اذ لم تذهب اخراجها وهي اذ لم تذهب

بالاشهاد

الا التي اعتد اذها الارواح
اذا راي والحكم في المذهب
والنمو وك قال في تعليمه
لعم لها الخروج منه في النهار
لبيع قطن وشرا طعامها
وهكذا البيلا لجارة سكن
فمن مجاهد رواة البهقي
وشتر طه الرجوع لبيلا للبيت
كحرق او غرق او انهدام
او ساءها الجيران ارفع اتصل
فبنت قيس في الحلاق اعتدت
في منطق مقتل نائب ذرية
وفشتر البحر يدك الفاحشه
او رج المعير في الاعمار
او رجل الحكي في جميع ذاك
ومن ما ذن زوجها تحولت
لعتد فيه واذا ما رجبت

فالمسكن

فالمسكن الأول ثم الانتقال
ومن طريق الحج والتجارة
فان مضت ملقضا الحاجه
بالعمد للمسكن الذي يسقى
لغير ما لوف اذا ما خلقت
كقولها فقله في فتال لا
واختار في الدومنة والمحرر
ومع وارث هي المصداقة
ومنزله من شعرا ومن وجر
والمسكن المملوك اذ بها يلق
وبيعه في حق ذات الاشهاد
وان سكن لها استمرت ليستم
ثم لها اجرة وصحها
ان رضى به اقرب أو لا
وجوزوا امشاعا من الخسيس
للابق ومنع المسالك
بل حق وموافق تردد

لبلد كمسكن له يقال
له المصن وقل داره
نعم ثم تأمر المحتاجه
ومن اشروح وهي لم تطلق
وما ما اذنت فيه صدقت
بل لا محتاج قد اذنت أو لا
تصدقته وذا اختيار الاكثر
وضعت النص بان صدقة
لاهل يدو كالبنا المعشهر
تسكن فيه ما يفاق في الطريق
لمنع وهي فيه كالمستاجر
وهي مذهب وتهدب حتم
ما رأيا في شامه مصدقا
لها انتقال والفرار اولى
رجازان منطلقا من النفيس
لها منزل يخص ساكنه
لمنح او مستراح منفرد

وان يكن متقدما لمعشر بر وجود محرم كبير لعنت بر
وشروطه اخلاق ما بين ما ومنع ان يمول منها
على رفقته وسفل وارباع كجيرة وكل دار في ارتفاع
لطيفة ههنا استدلال بهي تخييل ذات الحمار المحفوت
ما رواه عروة عن عائشة بسند ليس به مناقشة
قالت فعدت ذات يوم اغزل وعرق البهي منه ينزك
كثور بد رفعت منه سائلته فقال ما شانك في ما هته
فعلت للنور الذي منك سطح من عرق الجمان ثم ما انقطع
فلوراى ابو بكر الهذلي وجهك يا ابي جميع الرسل
لعلم المكرران المصطفى احق بالسعر الذي اصطفى
بما مال اذا فانشد ما هو طبق ما عليه استشهد
فقام لما ان راى تصدقته وقبل الهامة للصديقة
وماك ما شررت قط باحد فاسدت بالذي بك الختد
الغاز الاول زوج ان خلا بزوجه ما ثم الذي اقبلت لا
والهي التي عن بنهمه لن تبرا وعمر ذات السبي ذلت تبرا
وبالمالات امرأة مطلقته من عمر حمل سحق النفقة
وهي التي مد طلعت منهم ولم تغلق لوجود الهمة

وامرأة في حكمة الطلاق تعدد دون الشهير غير غثلا
وهي التي قبل الدخول خلقت من لدخل سابق تعلف
لعتد بالماضي من الزمان بعد الخلاق في التراج الثاني
وامرأة عدتها بالحسن في عدد الاقتران مستقرة
صورتهما في ذات الاشتباه بزوجة يعذر فيها السامي
خاتمة اتق الامام ابن الصلاح بان سكني حيث يستحق
فمكن المرأة في منزلها لا يعضى الاجرة بالجرم نهى
اما اذا اقام وهي ساكنة فاجرة النصف عليه ما بينه
في موضع شارك فيه المالك واجرة العاري عن المشاركه
كجيرة مفتاحها به انفراد ففيه اجرة عليه لا يتردد
كتاب الاستبراء وهو من كتاب براءة خضت بصيغة الطلب
وحده شرعا تريض عمل عن الاما عند ملك منتقل
وعمدة الباب عموم ما ورد في سبي او كاس وبعد الطود
عند ان داود لم يبيها في لن شريك قليل لم يبيون
ورفع الحاكم لا شق تماك مع زيادة به زرع سواك
ولقطه في البردى راغب داود والانواع كالمرب
وما اتى في قصة ابن زمعه من العموم ان يجيزا منعه

موجبہ امران ملک اتصل
 کبیج او وصیه او بمہر
 اوسین او رد لعیب ان حد
 سوا الایار و المستبراه
 و غیر بالغ و ماعد اہل
 لدا علی الاصح حث المتولی
 لا التي تحمل من صیامہا
 و تسحب لشر از و حثہ
 مان شراھا و الخیار لہما
 و ملک معتدہ او مزوجہ
 و ان شرا الماذون بہ استبرا
 من الذون عندہ او لا فلا
 و فی الوسیط من وطی و مدتہ
 مان بلن اجیل و اکیض انقطع
والموجب الثانی فرائض زوال عن
 بالعنق او موت سید ولو
 و ان شرا موطوۃ معتقت
 بامۃ بای بنوع قد حصن
 او برجوع الفی برتبہ
 او باقالۃ و حلف عہد
 من قبل سہ و ربیقۃ امراء
 و ذات عجز و ارتداد لکما
 یرتد نہو بعد عودا ولی
 و من عکوف بان او احرائہا
 و قتل واجب کملک امته
 ہی حرام و متہ علیہا
 بعد الزوال الفرض فیہما الحجۃ
 تحلل للسید حث سیرک
 و بعودہ ان حلفہ عندہ علی
 لا قطع علیس و الی و عدتہ
 حلت و الادام حظر لتضع
 موطوۃ بای و صف سمعن
 مضی علیہا وقتہ فمارا و
 تحلل فی الحال لہ و یفقت

والاخذ

و لا یغید الحل علی المتولی
 و لای یوسف فیہ قصہ
 رامة موطوۃ لا تنکح
 ان لا وجوب لنکاح السید
 و ذات زوج مات عنها و عنق
 و موطوۃ حیضۃ قد استضع
 و لیس یکنی الرضخ حال الاختیار
 و حاملہ مسبیۃ اذا انتسلی
 و ان بیع ملکة مقدسہ
 لم یوضع حمل من زنت حصل
 بالملک قبل البیض منہ شہب
 و من شرا ذات فحش و لا
 و قولہا حضرت کنی بلا مہین
 و بعدۃ امتناعھا لا یفتبر
 کو ارت عن اصلہ تبیتہ
وہو نظیر زوجہ قد ادعت
 قبلہا بعد الدخول و الکبر
والمخفی قد رآہ اولی
 مع الرشید اذ حل خصہ
 من قبل الاستبراء و المصحح
 و لسوی حتم بلا شہد
 لیس لہا من وصف الاستبراء
 و ذات اشہر شہر فی الاصح
 علی منافقین بہ فی الاختیار
 فرائض فنیہ یوضع ملک فی
 فی الحال جزما ان الاستبراء اکث
 علی الاصح و زمان اتصل
 فی الارث و الشرا لا ما یولی
 ملک فیہ حیض قبل اسلام علا
 فی الحال من عن تزوف ببین
 لکن لہا الخلفۃ عما اعتبر
 و ادعت الوطی یغیر بیئہ
 رضاعۃ فمن لزوم ارضعت
 و علیسہ مما یشترک یغیر

ولا تقصير ايمه فراستا
 و فرعون المملوك منه الحقه
 من قولها استبرائها في الكذب
 فان تغفل اولادك وذا الولد
 بلا عين وبه اذا اعترف
خاتمة لحرم الاستبراء في
 ومن سبب يلدت **فان افعل**
 فولد العاروق من حمله
 وانما حل ما فوق الازار
 لذات حبهن وتخل خلوته
 وما سوى الوطى يحل منها
 يومئذ باللف اذا لم يؤمن
 والبعد للمالك في استبرائها
 وعدد الحلاق عند الاشتراك
 مقتضى بعدد استبرائها
 والنقل من خرابواب العدد
 وام فروع عقت تستبرا
 الا بوطى سيد اذا سببا
 الا بوطى بعد ما تصدق
 ويقتضى بحلف المكذب
 منكر فقال ما وحيث يعتمد
 لحقه الفروع فاعينه انصرف
 زمان الاستبراء اذ ملك متين
 حرمه والحل راي الراعي
 قتل والنهر الصريح او كـ
 ولا سواء ما غاف لا يزار
 ورجز الشان في طم جلوته
 في حاله اكيف له وعلمها
 اذ التجرى من صفات المومن
 انتبها السباع من شرابها
 في امه لحلم شبيهة ازاله
 عند حدوث الملك من شرابها
 في الشرح وهو لا فقيه يعتمد
 ولا اعتب راي المصنف في شرابها

عند حدوث الملك من شرابها

والنورى ها هنا مد منه
كتاب احكام الرضاع انما
 من حية عد بلغت تسع سنين
 والفقه في الرضاع انما صح
 فالضاد من رضع ثم الرضع
 مرضعة يدعونها لم يغل
 والنهر والسنة والاجماع
 نقل الهوى عن الصدقة
 ولا خفى القيسر ايضا فمها
 ومسلم عنها نفي في القصة
 رضى عنه فان في الاى نزل
 في اى داود لا رضاع في
 ولا من مسعود ابو موسى رجع
 وما دام لكم ذا الحسير لا
 في البيهقي وادى داود قد
 كقول له في ميت عنه وحيد
 لا بنته واخيه هم استبان

وقبله باسط قد مر منه
 ميت بالذرا الذي به النما
 وان تكن يكر او لو ذات جنين
 وبعضهم بالسرفيه يفتح
 ام الرضيع وهي حين ترضع
 لحقه وهي نهر معد
 دليل ما حرمه الرضاع
 حرمه كسب حقيقته
 عنها قضيه بها الرضا
 المصتنين حكمه والمصته
 عشرين الف سنة بخمس لم يزل
 ما عنه اثبات وانشا في
 وعن مضايه وقتواه ارجع
 اسأل عن ثوبا يكون اولا
 روى ابان شنادي بوصل بعد قد
 ميت وميت ابن واخت ما يجد
 فيها الصواب باس مسعود نزلان

منها

معد

والدار مكنى غنى والبس هفتي
تنبيه الرضاع محرميته
 رجل خلوه باب وظهر
 لا عدم القصاص والاتفاق
 اما الدرايسى الحسينى علي
والثاني قد نفاه مسندا
 وما المشكل من الدرسب
 ودرها المجلوب في حياتها
 حرم من الاصح كالهى مصرير
 لما موت لبن اهل القرب
 وفسروه رضاع انفصل
 وقتل ارتضاعه من مبيته
 وشرب ما بيع بوصف ما علب
 وحش لا يغلب وصف لعنبر
 كذا الحليم الامام فرصفه
 مع ابنة ما رتضيه ووجد
 فلسهوط الاف والاجار
 ما زاد عن حولين بالتحقيق
 بعبد حر لم نلاح ثبتته
 وعدم النقص من رطر
 والارث والاشهاد والاعتاق
 فيثبت الخطر بدر الرجل
 رفعا بشرط مسلم قد اسندا
 سوف للبيان لم ينتيب
 اذا سقاه الكفل في مياتها
 جبتا وفاقد لزيدى المصرير
 عزوه للفاروق عن سحر صرب
 من حبة وبعد موتها اتصل
 يثبت ارضاع وذالنى ثبتته
 وشرب الكفل جميع ما علب
 مخالف في اللون اقوى معتبر
 لم على العذل بعد عرصه
 لان شرح فانفعى الذى لجد
 في اكلق لا الحقنه في المجاريك

الصب

والصب في العين وجوف اذنه
 وصاحب العزى ظهر المتزوم
وشروط حيث رضيع ما وصل
 رحيث تقاوموى الا حنيرة
 والرضعات الخمس استتمامها
 لا مفضل الحكم به اذ علما
 وما لبعض العلماء عثوه
 والسر من الخمسة ان المعتبر
 الشهم والروية والسماع
 في كل واحد له تاسد
والعرف من بابك لحد المرضعه
 بسبب الاعراض لا لالهنا
 وما سقاه لشدي ثاكن
 يعنتر الاقل منه عددا
 لم يصير بعد هذا المرضعه
 ومد غنى الاب ابن سالك معي
 الى فروع الطفل لا الى اصول
 نسيبه ان يلحقه لحقنه
 وعلمه التمهيد في الحكم حرم
 لسنتين بالاهلة اتصل
 حرم في المهد بعب مصره
 وقول رضعة على تمامها
 وبالملاش قال يقوم علما
 والبحر والحاوى يد كوشن
 في دركنا فيحس حين الخبر
 والذوق والمس والارتفاع
 وهذه الخمس خمس مستكر
 واهله قد جعلوها قطع
 ان عاد في الحال فذا كسهمها
 والحلب والالحى والالبان
 والشك في الموجب من المددا
 امثا وذو اللبان اصلا جمعه
 وخطره سركى لعنر دافع
 ولا حواشي شيب له حصول

والرضعات الخمسة المتتمه
 مع نسائين متمينين لذكر
 ولهن موطوات والد الولد
 فان يكن بدلهن اخوات
 وكل اصل من رضاع او نسب
 وكل والد لظفر مطلقا
 ونسبها اخوته والافوات
 جدله ومرعه من الزنا
 ومن فاة بلعانه اسف
 بغافة في ذات وطى للبيان
 وموت دى اللسان من عر خلا
 وان تطاول الزمان اوانى
 فان يكن ولد نكحت ووصعت
 اولا فها معنى وان لم يدخل
 او حيا الثاني كذا ان دخلا
فصل محرم الرضاع ان طرا
 كل انثى بنتا محرمه
 من ذات اولاد لشخص وامه
 لجعل من الامهر كالى ذكر
 محظ من بابت له حله
 فلا على الاصح اركان بنات
 للخطر فهو لفرزوعها انتسب
 جد و ام جدة ودا طلقا
 خالته والايخ خال والانات
 لامبت الحرمه قطعا **عندنا**
 لبنة ولى اشتباه اختفا
 لمن البه نسب الفرع استبان
 لا يمنع اللوق عند الايتلاف
 بعد انقطاع الخلاف ثبتا
 منه فله الثاني انما من ارضعت
 وموت فله ولد ابن محتمل
 على الاصح فيها وقيل لا
 يقطع عقد النكاح اذ جبرا
 عليك الرضاة المحترمه

لزوجته بابتة الزوجية
 وحكمها كجده الكسيرة
 ونعم الرضعة المحصورة
 مصر وان يكن ما قصدت او اسقى
 ونصف مهر المثل بالنصف يتم
 عليها نصا جميع مهرها
 ومن الزيادة النكاح بى اتي
 ومنعه للامة المفوضه
 نعم على المكره حل الغرم فيه
 ومن يكن ذازوجه صغيره
 او امة او اخته فليس فصل
 بعده نزجه على التمسك
 وحث دبت الصغيره اثنا
 ومع الاستتيا ط بالسكوت لا
 والام من كبره ان ارضعت
 لم التي اراد زوجه منها
 وحكم بنت المرأة المنيوه
 يقطع عقدها بالارواح
 وامها والاخت المذكورة
 للزوج نصف المهر من دى الصورة
 ذلك ارضاع عليها فرصا
 ومن رجوع شياء دى عقد حتم
 اذ فرقه الرضاع كذا مهرها
 فقرر النقصان ما فتر اتي
 كنصف مهر المثل حيث مرضه
 وفعل ام سيب لقتفيه
 ما رضعت من عرسه اللبن
 نكاحا والقدم بالنكاح وصل
 ما ارضعت للزوجه الصغيرة
 عن ذات غرم غرم مهرها اختفا
 غرم على الهى فيها حصلا
 صغيره فمقد حل دفعت
 منكمها وغرمه قد فتمها
 اذ ارضعت زوجه الرضيعه



ان تحرم الكبير بموئدا
ان كان بالذكر وقتنا دخلا
ما رضعته امراه فمضى
اما التي قد مارقت كبيرا
وارضعته بلبان من سبق
وحكم من زوج ام ولده
قد ارضعته انها عليهما
والحكم في الارضاع للصغير
ان الحرمان وبدر لسواه
والحرم اللبكي واما الصغير
نمته من مكنه كبيره
ما رضعته من بدربعلها
تا بدت حرمتها ولها
اولا فحيث ارضعته معها
وحرمت كبيرة موئدا
وحث كان الفعل بالترعب
لم له مراتب **قالا وله**

مفتی

فنفسخ الأول وأما الثاني
وبعد بالثالث من دفعه
فنفسخه القدم وهو المذهب
ومتواختار **أحمد والحنفي**
فإن لمن أرضاعها منه ورد
فنفسخ العقدان ثم الثالث
وعكس هذا الحكم في تصويره
وأجرى العولان في الذي جمع
بهمرمان أبداً إن وقف
وحال ترتيب على الخلاف
والحكم في صغيرة مد جمعت
ما بين صني محرمهن بنتي
ولن يكن في بعده منان
فأرضعت كلا من البناتين
من الكبيرتين بأرضع
ونفس العقدان في العسيتين
والأجنبيته التي قد أرضعت

من امها وانتمنا اخرك وفي
لم يتاخر برضاع السابفة
لاهما حالة ملك ثم هل
ام خضر الانفساح بالنالي عليه
فان فسخنا اولاً نقص بين
وقر على هذا جميع ما يرد
فصل ادا ما مال هذنتي
او عنه قالت ذال اخي وامكننا
وحث لا يمكن بلقي واذا
وعن ابن حنيفة الصفة في
وبعد عقد اذ عليه اسم
وهي ادا ما انكوت **دعا**
وان على ادعت على من انكره
ان رضاهل زوجت وال
وما ههنا وفي النكاح الشرح لم
للرجل يرجع كل منكسا
وكل هذا ان يكن ما مكننت

كدا اول
فهدا

فعر

ومدعاها

ومدعاها حرمة المصاهر
ومنكر الرضاع حيث حلف
ومدعيه يته محيتم
وبالفيسا المحضر عند **الحنفي**
وباشنا من **عند مالك**
وقبلوا اسما دة النطير التي
وقوله منها رصا
حاصل ما لا يقول له
لكنه خمسا حوليه انقل
معتمدا اقراينا مسدا
والورع الزك اذا التثكحت
لغقبه ابن الحارث الذي
فا خبرته امراة بانها
فقال لا اعلم هذا
فقال كيف وبقا مثل ذا
وعقبه الذكور ولا يعرف له
تمت اذ انغيا ما ارتضع

لحرمة الرضاع في من صاهر
فيه تنفي العلم منه بيلتقي
وبنسا اربع **لحن**
لاست الرضاع حيثما تنفي
واحمد بالنظر في ذلك
لم يبع اجرة الا فعل ات
موجبه هل ثبت ارتضاعه
الابد كوسيب قد وصله
بحوفه بالسبب الذي حصل
ومن الاواني سبوت ذكي الى عده
بينه للقصة التي جرت
بنت اي اهاب فها قد روع
مد ارضعته معها لبنت
ثم ات حرا الورك محتمدا
فطلق العرس لحنثيه الا اذا
سوى ريت في الرضاع مساله
قبل وصوله انفي الذي رضع

واللبن الثاير من ولحي بلا
فائدة عن احمد ان سمعت
 لا غير ما وعنه بل لم يلف
 دابة سمن دما حاموا
 ومثل ذال الراي ليس يدرك
 لانها اماراة وفي اللسان
صابط الرضاع في الحبيب
 اربعة عمن حظرا سمن
 بالذمن مبنته ومستكمل
 وذات الالسان والتي زيت
 فبالشاهذه مختصة
 بالخمسة الاما والزواج
 والوابع الشاري الى النوعان
والخامس المحسن بالاختلاف
 كلين تاريزوج بالحي
 او باحلاف سبب المولود
الطيفة قال من لا تسكن
 حدوث حمل فيه حلف مدعلا
 ظيرته بقبل حيث اعمدت
 قال ابن عباس قاذ السخلاف
 من الحول واستغنى صدق يدعى
 فان بدا الحكم لا يستدرل
 بالشبه الصورى ليس يستعان
 خمسة اقسام على التخصيص
 من الحرفين حلف وسلف
 وبعد عولبه ودر رجل
 والبكر والشبه لما احتضنت
 وبالرجال اربع قد خصه
 من الرضعات الخمس مرجحات
 اربعة لحولها بالعين
 من اربع خصت بالاختلاف
 او في ساج فاسد المباني
 او حقه بتمه المعبد ود
 لهذا فهو هذا من اللب ان

والاعمال

ولا حال للباينة ليس
 من ابن بررد محله دي الوصون
 فانما معاني مهددة رضيعان
خاتمة معنى مدقة الرضاع
 دفع عن فطمة للمرضع
 عن اسلمى اسمه محبتا
 ادسنه للموسر المسترضع
 وانما خست ملك الرقيب
 فنى الحارث ليس لجرى الوالد
وقال في النمايه المدمه
كتاب حلم النفعات جعت
 اسبابها قرابه بعضيه
 والاصل في الباب لينمو ذوسعه
والشافعي مسند ابي من اتي
 قال انفسه عليك او لا
 وهو لا مع **احمد** روى
 راي الم استدرله بالسند
 وللميت مثال هذا ينسب
 بلقي الندا او محله احنافين
 تنازعا فيه لسان التدوين
 لعنه عن **احمد** اذ استطاع
 ما ابوداود ونصار فقه
واحمد لهه حجاب
والشافعي مثل ذالم يدع
 شكر العمة اقمى العقبه
 بغر عنق وهي ام تاليد
 حق الرضاع المستحق الدمه
 من الاصل للاخراج لم جعت
 ملك الممين وكذا الزوجيه
 وما رواه التميمي والاربعة
 يسأل عن دياره مستنبتا
وعندنا ملزمه على السولا
 عن ابنة الصديق رفا وجوا
 احل ما يوطر من كسب اليد

مع معام

وولد الانسان خسر ما اكتسب ومنه عنه ماله وما اكتسب
 والدارقطني روى السهقي عن زيد بن اسلم الخبر السني
 ان لا تقولوا انكز المعال فانها مريضه تعال
والشافعي لم يرد عنه سواه وهو امام معتزلي بما حواه
 وقد شفى العبيد الرحمن ردة على ذي معشر
 وفيها والدارقطني في اللسان **واحمد** اني به على سنان
 ما كان عن ظهر عن الصدقة افضلها وايدا ما اهل النفقة
 ممن تقول قال من اعول قال زوجك التي استقلت لعقال
 لقول الحموي والامال فراق وامة كملها بالا فراق
 وفيها حدث هند التي ياخذها ما امرت في الحسني
فايدة حدث هند اجمع فيه فوايد لها الخاوي جمع
 حل خروجها لان تستغنى وهي اشترى ضرر للمفتي
 وكونها كحضر بالمقدم وقول ما يلد له لست ظلم
 والخضر الجائر والنسول من غير حنن ماله عاشل
 وسع مال خصمه المستنوع من غير اذنه علم ما ادعي
 وليس صوتها الرقيم عموره وكونها قامة في الشوره
 وطلب الام له وان انجب اخذه فنهرا اذا ما وجب

وان انما القرب المعتبر وفيه كتابه بدايت معتبر
 وان غرت موضع محكم وبالله يعلم قاض الحكم
 وعدم الانذار والاستهاد مع ولاية علي الاولى
 من غير تعديل لام وصفت وخلط اموال له به انصفت
 كذا استماع احد الخصمين له والصدق في بيوت دين جعله
 وعدم التراخي للجواب عند انصاف العلم بالصواب
 والمستقل لمصالح السواد من غير اذن ومصلح العود
 ما في العز برانه استدلاله على قضا عاب لا شتبه
قلت وفيه نظير من الخبر كان اوسفيان عنده حضر
 وقال قد ادنت ان ما خذما شأت وما المنع لها ان اكل
 في سورة الحشر وكذا الاستنبال حواء ام اى فكا السهميلي
 لكن عليه بوب الحناري بالحكم في الغيبة والنزاري
قلت ومن حديث المطابق في احد من بيات طاروت
 ما شأنا المستثنى على المارق والطارق الخيم بنصر الطارق
عاطفة على وجوب العقوبة مداجموا الروجه محققه
 طابعه ولو لم ين بها مرصن اورثق كان او ايجن عرصن
 من مؤسره ان من فتر الممان او عوصن مع رضا لمن كان

من شأنا
 في

ومن اخلاص القوت ما به ملق
والعسر المسكين من باب الزكاة
 وقيل بالعرف ومن مل من يرد
والمقسط الذي قد استوا
 واعتبر **الثلاثة** الكفاية
وعندنا راحة لذا وقيل ما
 من النسيان من لاهتئاعه
 فالخارجان عن الذي قد ابتلي
 ما رب صبري على ام الله
 وهي اذ املت دلي قالت نعم
 لحب باللفظ في جوف السطلم
 تحشوا زوايا بطون حشوا الزم
 فالحمد لله العلي ذي النعم
م البسار وسواء بعث
 وفرضه فليكنها حيا وما
 وما به يطعم لحم مكلفا
 ومن سؤال يدل الحب هنا
 فحسن الاخلاق بالخير خلق
 عليه مذكور الرسق اذ حواه
 مصرفه بالعلس وغنى مرده
 ونزوال الجور ينفي الاستوا
 لقول هند وعموم الابيه
 راه قاصم والشدة ودفعها
 ومن لها بشره شناعه
 بدأت اهل **النسب** المعتلى
 على حرور دات شرط للفتن
 ولو قطعت في الخوان لا تحسم
 سرعة الشرط لحوس للبرم
 لقنا كمال جلا مبد الاكتم
 ما من الصبر عليه والكرم
 عند طلوع الفجر من تحت
 للحزن والخير خلفهم
 وقتل هذا من القرى لن يطلع
 لا جبر الممنوع الذي عشا

ومنقوا

ومنقوا الابدال صفا بالاسبق
 ومعه ان ائتت كالفاده
 الا التي غير رشيده ولسم
 ركب الغالب من ادم الف
 والهمز والخل وشيرج وما
 وبالفصول اخذت المقدر
 وهو مقدر القضاء يبدله
 فبدل من مواسر وغيره يركي
 والحم حتم باعتبار الفاده
والشافعي خص ايام الجمع
 وجعل الارطال بالامداد
والبغوي خص ذابا المعسري
 وحب الادام للمعتاده
 ومن العزير ان يوم اللحم فيه
 ولم يصرحوا به والحتم
 وكسوة كافيه وتختلف
 وباخلاف زمن وسبلد
 والخبر والشوا هذا السوق
 فني الاصح فتنقظ المعتاده
 ما ذن وليها لحادث السم
 بالزيت والسمن حين مختلف
 يغلب من فائده وتنا سماء
 واحتجوا بحاكم يفتي رر
 فان تبرمت به لا سب له
 منه غاوت لشره وحرك
 من رتب المقصان والزيادة
 باللحم للشميل الذي به اجتمع
 مصرفه اعرف بها لا تحتقن
 وليسوا رتب لم تحصر
 محتا وللتق لها زهاده
 شبيه ان لسقط ادم صطفه
 ووجهه فالامر فيه محتمل
 بالطول والرقه او ضوالف
 وموسر المعسر في العورد

فحب القنصر قطعاً والخمار
وكان في الخمار لمعنى والحفا
 مع سدا ويل ونعل بائتمار
 لا يحب النعل اذا بلا خفا
 وزاد مالم سناهي محسوها
 من غنره ففى الاصح اعتبرت
 وغير كسنى لن لعبنا
 نوجب به كسب الطرف القزير
 ففقه الاعتناء لا يؤشر
 من بسط اوله بدخلكم العادة
 مع لحاف ومخدة له
 وغيره بامر بالمسك كاع
 والمشيطة والمزبل للصن ان
 بالسدر والخطين فيها ارساوا
 والادم اونا خذعتهما العوض
 وما لا كذا وشرب يصح
 بحسب العادة في كل سرام
 والمال المحض والاحتلام
 ولا ضحاياها من الانعام

وان باجرت

والنكاح

والنكاح والخضاب لكن لو وضع
 ومسلن بياض لعنبر
 فلو نه ملحا له بالانتف و
 ثم عليه للتي عند الاب
 من خيره او امة فقط وله
 وعنده ان خدمت عنه اسقى
 لدا زكاة الفطر من غنره
 ومن رقيقها وفي الهن وفي
 والعبد والفقير كفى فيه
 ليس عليه غنره والتفقه
 وجلسه جلوس طعام زوجته
 مد على الغنى والفقير
 وموسر مد وملت ولها
 كذا على الصبي ادم لا الذي
 الا اذا تضررت بالحاجة
 وواجب لادام بالرق نعى
مناط لادام **هنا** المراد
 به الذي تفعل ما لها يراد

دين لها لمزما ان لا تدع
 والمستولى بها هذا اعتبر
 ليس شرط لوجوه الارفاق
 لخدم ان لخدمها بما حبت
 منع زيادة على ما احتمله
 اخذها الا لعدوما اخفى
 والشرط في خادما حل النكاح
 ذميمة خلف وصحى نعى
 ومن باجره انت كصطفية
 لذات صحبه وملاك حقه
 الابعادة جرت من جهته
 توسط الحان بمد يكتفى
 كسوة مثلها على ما نالها
 سكت الذات فذا لم يوجد
 ومختر لادام للمحتاجه
 والوجه في حيلة لا تحتفى
 به التي تفعل ما لها يراد

ما جنى

من لحظا والغسل او نحوها مما يخصها اذا اجمعت لما
 للشرب والمحم والنفوس **والنفوس** مراده للمحل وحده تنوي
 وغسل ثوب الخيض اما كسها والغسل والطبخ معاً وجسها
 فهذه يفعلها بنفسه او بسواه عند خوف حلتسه
والنفوس حمل النفي على ما حصه وما لذيها الا ولا
 فان يقتل اخدها بدائي لم يلزم الرضى به بالذات
 كما انفى عنه اذا ما طلبت اجرة خدمة لها اذا غلبت
واجب المسكن امتناع وما يهلك الكاهن ملبك سماً
 لها به تصرفات فاجرت لكنه منعه ان يورث
 وما يدوم نفعه للمنع ككسوه وظروف الاطعمه
 والمستطع عليك وقيل منعت به ومن الحاوي الصفرة وقعت
 في الفرس والخاف والذاف من آلة الطبخ وظرف موتها
 واول الشتاء والصيف لها من الكسوة ما انتمت اليه
 مما يدوم نحو عام او امتل وغيره لجديده به استعمل
 في الفرس والخاف والمنشأ وما يزداد في الشتاء مما اعلم
 ويسوى بتصيرها ان تلفت لا يلزم الابدال مما القت
 ان قيل عليك فان ماتت فلا ترد وهي ابداد بين ست لا

غريبة

غريبة هل ياخذ المباشرة في الفصل دل الكسوة المبانه
 او بعضها لحسب التقسيم فقرر فيه شراح الوسيط
 هنا احتمالين وفي المطلب مال فيه الى استحقاق وقسط استمال
 وماك منها ومن الصفقة فرق لغزو الراس الذي فقه
فصل على الجديد انها يجب لمن عن التملك ليست بحجب
 وفي القدم وجبت بالعمدة شرط يمكن تركي من بعده
 والعقد موجب ودام مقرر وتسقط الشئ وما يقرر
 وهو مصدق اذا ما اخلفا منه وباسف اعرضها اسقى
 في مدة الاساق للذين قد قضى به من العلم بعرض معسفي
 وحسب غيب ليل الناحي الى حال قطرة لاجب ار على
 حضوره انا له فان اليك وفات وقت للوصول المحس
 فرضها الناحي فان عذرت معرفه القطر وقد قررت
 فرضها في حاضره وفيه بلرمها الكفيل عما تصطفيه
 ووجبت ان سلمت مراهقه في سنده بالصفه الموافقه
 ومن ولي تلك عرض لعته لم الشئ لسقط الذي اعتبر
 ولو منع اللبس من غير ضرر او خصصت بمنزل منه غرر
 وان عمل طاعتها قد انتدر لم الشئ بعد يوم ان صدر

عند السخري يوجب القسط وفي
 وهو الذي به النواوي جزم
 وليس منه منع عرس لمريض
 نحو عبالة وفهما النفس
 وترك مترا لحوق الانهدام
 كسفر ما ذنبه اذ المراد
 فان لقصد هانا ذن سافرت
 وان عصيته غاب الاظهر
 وانما طرقت ان تطلبه
 ومن غيبا به اذا ما برزت
 وعدم الاساق للصغير
 على الصغير فلها ان سلمت
 وعدم من لشوزها الاحرام
 وفي الذي يملكه مثل السفر
 وصوم يسل وقضا وسما
 والصوم للفقارة المجتمع
 والنذر حكم منعه لا يحتن

راي سواء ما اليوم ما نفى
 في اخر النكاح وهو المثلثم
 كصفا او ما بدائه عرس
 يشهدن ثم يردع الذي سا
 او كخوج حقق وصف الانهدام
 كخصه او معه ولا يبراد
 ففي الاصح سقطت اذا فرت
 ان الرجوع لعد لا يوش
 لنتب فاض قد ايان طلبه
 زايرة لا هلكا ما شئت
 انكهر اما الزوجه اللبيرة
 او سالت وليه اذ علمت
 ممتنع التحلل الذي حتم
 لحاجة لها وحكمه سفر
 منعها منه لشوز يدعى
 على الزاخر جاز ان منعه
 اذ بعينه يبقى وعينه نفى

ان صومها بغير اذن من شيخ والنفل من الجمع من الصوم
 ان صومها بغير اذن من شيخ والنفل من الجمع من الصوم
 ان صومها بغير اذن من شيخ والنفل من الجمع من الصوم

ثم الاصح انه لا يمنع في
 ولا رواتب الصلاة مطلقا
 مع حضور العبد والكسوف
والمستولي قال في المستاجر
 لا يمنع للزوج ولست سفق
 وكلما الزوج من المئون
 ومع ظن حملها ان نفقة
 عند انفا حملها اذ وصفت
ففي حديث من غلبت
فايدة من خلفت خبلي لها
 وقيل للحمل فقط وللخلاف
 وفي الشوز وضمان النفقة
 وفي الموارث خلاف اشمس
 وعنى ام ولد قد حملت
 وسفر ما ذنبه كذا الزكاة
 والملاك ما يقض اذ قيل لها
 تكلف الذكور كالفها

مكتوبة اول وقت صحت
 ومنع التطويل حيث اطلعت
 والموضع المخصوص بالعلوف
 لعينها قبل نكاح اصدده
وما في الحادي الخبار او فون
 لذات رجعة سوى ظهور البدن
 يرجع بالزايدها حقت
 والحاييل البايين عنها انفت
 عفته ولسوق لها انفت
 نفقة وكسوة انا لها
 في العبد والفسوخ نوعي ابتلا
 وموت زوجها وحمل عفته
 ورق حملها هنا ايضا ظهر
 مع براءة وان لم يجلت
 والحج والفكره كلهم حواه
 لمعسر فقدر ان كسبها
 عند حصول تلف الاعيان

حيث كان الموت من الخنسين من بعد ومن حقه الملبين
 نهله الرجوع فيما مضت عن يومه بهلكات فرضت
 وذوالانقار مات عن اصول فغن الحميم الحلف ذو وحصول
تمت معتده الوفاة لا سفق مطلقا وان حمل علي
 وهي لذات عدة معتدرة وقيل بالقرب لن فتدرة
 ودفعها بعد ظهور حملها يوما فيوما طلة لاجلها
 ومضى زمن من المذهب واجبها عن ذاته لم يذهب
فصل اذا العسر بالانفاق وصيرت صارت كمن ياتي
 او لا يفسح جائز في الاظهر لاني الاصح عند من موسى
 حضرا وغب واما المال في مسافه القصور فبالفسخ اصطفى
 او لا خلا للن باحضار امر ربي تبرع به لا بالمتبر
 واما فسخ بالاعسار عن واجبك الفقر الذي لن يرفعن
 وعجزه عن لسوه بالنفقة لذا عن المسكن كل طلقته
 والادم فيه اخلف الشمان فسخها رجعة الزوجي
 وموالدي صح في المحرر ومن اللبيل المنع راي الاكثر
 ربح الصغرا ضاعده والنور في نفيه ودحمته
 والعج رعن انفاق خادم فغي فسقا وعنه الله بعد ما انقضي

اما اذا

١٩٤
اما اذا العسر بالمهر ففسخ ففيه اموال فيلذا فسخت
 واخضارة الامام والفرد الى وميل بات بطل حال
 وقيل موكنا على الانفاق مرتان فيه بافتراوت
 بالقبيل والبعد وفيه الا لظهر نفسين قبل الوطى حيث يظهر
 لا بعدة وليس للمفوضه فسخ اذا الزوج لهما فرصه
 وبعد ان ثبت عند التا صني اعساره نفسين في البتاني
 او باذن العاقل لها فيه وفي قول له بغير فسخ اصطفى
 والا طهره الا بها بالثنا بع ثلاثه نفسين صح الاربعة
 الا اذا سلمت بنفسه مغيه لا صح لما في اقساه
 والاعتبار المراد من دفع فبالمراد طلب الفسخ ان دفع
 ولو مضى يوما لم دفعه في الثالث والرابع قد منع
 يثبت فسخها وقيل استأنفت في الثالثة اخرى بها خلفت
 ودافع في رابع اذا عجز في الخامس الاصح فسخها بخبز
 ثم الاصح انها لها الخردون زمان مهله حاجة تروج
 م الى المنزل ليلا ترجع كما بهام مدة تستمع
 ومنه لا منع في المحرقة ومنه ذهب الفسوخ منع يستقل
 ومن على كسب حرام اقتدر هل هو الذي عليها ما قدر

ورأى

صرح في الحاوي بأن ما انتهى
 أول من أحمز ومكسر قد علم
 وإن يكن صنعه محظوظا
 إذا هو بالنفوت في الصنع أفتق
 كذلك الكاهن والمخبر
 لأنه بطيب نفسه دفع
 والعجز عن إحقاق أم السولد
مغزى زيد على اعتاقها
 وقيل بل تزكيتها لتكثيب
 فإن بعدت فبنت المال
 أما التي بروحت يدي مقدار
 فأنها الفسخ لا غيرها
 وليس للولي فسخ بالدك
 وإن يكن لها فسخ مصلح
 والزواج إن أعسر بالاحاق
 والمهر إن ملنا به الفسخ استقل
 فإن به أرضت ففي الأصح لا
 عنده بعينه لغرض منتهى
 يكون متعسرا به لمن ظلم
 حالة الإسهو فليس متعسرا
 أجره مثله فذاك نوع حق
 وإن يكن سببه محرم
 فهو حلال للمورد في تنفع
 فخصه العزير بالستر
 لجبر أو منع الاستغناء
 وهو الصحيح للنواوي في تنب
 سفتها من الحال والمال
 أو علمت ورضيت بالاختيار
 إذا استغنى لخدمته في دهرها
 بنت من أعسر من لم يبد
 فما الولي قد أدان يصلحه
 لامة بفسخ بالاعتاق
 بفسخه سيده الذي عمتل
 بفسخ من له على الأنثى السولا

لزم

لكن له أن يلجأ للملجأ
فصل على الأصول للفرع
 فيلزم الفرع لأصل قد عا
 على الذكور والإناث اطلعت
 أم اختلاف الدين وصف معسر
وشروطه يسار مسفق ما
 عن قوته ومن سقوت ليلته
 وميل لا يسير كاليسار في
 وما يباع في الدين فمها
 وميل ببيع دلة أو أحزا
 ويلزم الكسوب منها الاقتضا
 أما الزوجة له فيلزمه
 ولم يجب للمالك كفايته
 بل هي للفقير غير المكثب
 أو لجنون أو عا وال
اصحها للأصل لا للفرع
 وهي التي تكفي القوي عا ده
 لمنع إحقاق لأن تلفه
 والعسر حق النفقات زوجي
 والأصل للفرع وإن ذ اسفلا
 وقيل لا تنفق أم مطلقا
 وميل لا من مؤمن لمن كفر
 يفضل عن نوع احتياج حتما
 ويومه ما تكفي عيلته
 والأصل بل يقرض بكتفي
 يباع والعقار لا يبقيةا
 وجهان يظهران وصفا لأجزاء
 وقيل للأصل فسخ للاحتضا
 وميل وجهان ما يلزمه
 ولا لمن يرى التشب بآغايتة
 لزمن أو صغر له تشب
 ففيه اقوال وخلف خلا
 وفي المحرر الوجوب مرغ
 في السن والرغبة والزها ده

بلغ مقام

سما اجسر

مرغيران شتمنى الحال الى
 وليس يكنى فيه شدة رفقته
 من مسكن وكسوة ووالادام
 من نفسه وحادم محتاج له
 ومبدأ القفال هذا ابامراه
 وبالفنوات وعناية سقطت
 فبئس الا بد الحث تلفت
 بعد اليسار وعليه لا نصير
 الا فرض حال لذا الوسيط
 فتبع الشئ ان فيما صنفنا
 فليس في السبب والنهاية
 ولا يشامل ولا مذهب
 بل خص لا سفتنا في التتمه
 والبفوى ولذا الروياني
 وهو من اللفظ فالملك وقد
 لم الدين صرحوا بالمنع في
 بالبند يحي نصر المعتمد

ضرورة ايدة الى السبلا
 بل طرما محتاج لا في جمته
 وندازع الفدا وغيره ادا م
 وزوجه بصفه فعت دله
 وعبره ثم يم ذاما دراه
 وهي بامتاع لذهم ضبطت
 للذ اذا اللف منه استخلفت
 ديناسوى حقه الصغير المصير
 فرضه ولى الجير لا البسيط
 ذلك هو غلط بلا خفا
 ولا البيان وصف هذا الغايه
 ولا دخاير وحاول المذهب
 منه بالاستقرار حتى ثامه
 عن صاحب البلي صري الاثنان
 مقل للمفوق مما يعقد
 فرض من امرهم لا تخفى
 وعمدة المحاملى لغتم

المار

ثم امر بحس مع نصر المقتدسى
 ومنع السحان ذ الشرب
 لذا الشئ البير بيته
 وجا فيه بالنصوص البيته
 والاب في الاصح ليس يلزمه
 وثم مر الام بارضع اللبنا
 وبعده ان لم يجد الا هي
 بوجب ان يرضعه فان وجد
 فان به منلوحة الاب ارتقت
 فما المنع في الشر حين فيه اتوى
 فالأ لثرون صرحوا بالبفوى
 مع اى الجيب والروبياني
 فان عليه اسف وطلبت
 فان تبرعت فاولى وبني
 من زوجه على رضاع فرعها
 اذ فوقها فلا كذا الا طهرنى
 واستنوا سفق الفروع ان

وقل في الجير تصحيف نشي
 الى الفروع لتقادم الشرب
 وشئنا حقه وعيته
 حتى ايان الطرق المبيت
 لزوجه ابنه التي يلزمه
 لطفها ولو با جبر طلبا
 او اجنبية الحق الله
 لم الجبر الام على الذي لجد
 فهل له المنع اذا ما اعترضت
 وعدم المنع عليه الفتنوى
 به ولى النبويه ثم النووي
 كذا المحاملى والفوراني
 اجرة مثل في السؤال غلبت
 على جواز اجرة المساعدين
 وهو الاصح وان شئ منعها
 تبرع العير ونقصا صطفى
 ومن احلاف حله وجوان

قلت وفيه شئ آخر رتبته في أصله عند امام أوجب به
 ان يجعل الميراث في ذال الباب معبر المقدار في الاجاب
 وفي الفروع والاصول والذكر والقسم والمقدم خلف مبتكر
 فالفرق فيه ربح الشئ كان والارث أولى منه بالرحمان
 اذ هو نص وعليه المعظم والقرب ايضا اعتبارا بعظم
 وما هنا حكم العز من امثله وهي على قدره مسئلة
 لم الذي عن نفسه شئ فصل تقدم الزوجه اذ به عضل
 لم ابنه الصغير ثم الام في ذلك عكس خطره فليعرف
 ومدموا الزوجه باعناق على قرب واجب الانفاق
 واستشكال الامام اذا اذ حقها من دونهم مسبقا
 وحق اقربا معكس مضى مقدمه على دون في القصر
 وروى اي داود تقدم الولد وهو لا شك الامام معتمد
 لكنه في النكاح قد ورد بعكس هذا فان في الذي كورد
 وولد الماتت الحره متنا عليه انفاق أسيه بالهنا
 وقيل لا والراعي قد نفل مناعن الحادى حلالا استقلال
 والاطهر الوجوب فالشئان قد خصصا ربحا انه لم يقف به
 في باب قسم الصدقات والعجب ان زندي الروضه بالذي احجب

فصل

فصل في الجفن النكاحية اذ هي حفظا فاد الصبانه
 لعدم استقلاله والنزيبه والامق الانثى بها للتنبيه
والأصل في الباب حديث ابن عمر ان النبي المصطفى به أمر
 لامراه قال عن ابنها الصغير فان له بطن وعاء المصير
 تسمى سقا وحواء حبركي رد معها من الشئ لجبر
 فقال بل انت اذ لم سق لي احق وهو في رجود المنكحي
رواه احمد في نص أبي داود والمستدرك المرتب
 واحمد والنسائي رويها بخير خير الكلن كغلا رابا
 بدل ابنه المسلم الذي طلب وبين ام لفرها اذا غلب
 فقال الام فقال الهادي هداك ذوالجلال للدرشاد
 فرجع الكفل اذا الى اسيه والى الم استدر له المحتجب
 والدارقطني روى الامام به احق مالم يفصل عن شربه
 ولعل في الصحيح حادشه وجعفر وزند ابن حارثه
 في سنه حمرة وصفه الخاله بالام في الحصانه الى حاله
 وروى اي داود والمستدرك والرمي لفظه الذي حكمي
 عن التي قالت ستفاني من ثره مما ابو عثمه قد اسره
 ثم اراد اخذه من اولاده مخير المختار فيه ولده

ما صار ما فعل فيه المصطفى
 ما لام اولي من ادلى بها
 لم الجديد لعدهن السوالده
 لامهات مدلمات بيشنا
 ثم لام والد الخ كذا
 وبعد من خاله فالحاله
 رست اخت او اخ مقدمه
 ومنه اخت الابوس اولى
 ولا ب على ذوات الامهات
 وخالة وعمه من الاب
 مع سقوط جرة لبست برث
 لبست حالة له وذا ثبتت
 تولد العم على القول الصحيح
 لمشتها قبل من لعبنت
 وفقد ارث مع محرميه
 يمنع من لا يحرم المحرم
 يبدى بالام وام الاثم

دبر

وقيل اولي منه في دي الحاله
 والاصل اولي من ذوي الكواشي
 اولي فلاشي والا فتراع
 والجدة للام هنا كالا حنبلي
والشافعي هكذا قد علكه
 وليس للفقن ولا الفساق
 ولا على المسلم للذي لعنه
 غير ابر الطفل وجد اشيع
 ومن الرضيع شرطها ان يرضعه
 وحضنت من زال عنها منعها
عربية هل من شرطها ان يرضعه
 في البحر والكاوي اشترطها ان يرضعه
 ومهما بالسنن ايضا يرضع
 فمن يديه الطفل حتما يرضع
 وفي فتاوى النورى بشرط
ضابط الام لها التقتدم
 كما اذا لم تطل الحرسه

صحت

وحضت الام بأم الولد
 هي به اول وان لم يعتق
 وخص بالاسلام فيه والده
 او لا فراق سفر من بلده
 وخص من نكاحها المخالعة
 فذلك بالنكاح ليست تمتنع
 ومن قدرت في مقدم الزمن
 وفي استطاع لهن نوع اختلاف
 وضرب المولود بالمجنونة
 والمرض الحادث به في التيقن
 لا عقل فيه والذي فيه الجبه
 وفي البيوع قد مضى حكم العي
تمت في خير الممسكين
 واعتبر العقبة ان يكون فيه
 وكان عند من اراد مهمما
 او حين اوراق او الفسوف فقط
 كان يترك خير مما وصفه
 اذ اهنف بالله قبل السيد
 مالم يزوجه غير زوج مشفق
 اذ هو ماموز ولا نفعانده
 او لمحت عمر قارب ولده
 على حضانه لسبق الواقعة
 وحققا بالعقد بعد مامنع
 بالرق في الاصح لاداة زمن
 والظاهر المانع لفقد الاختلاف
 لنقصها بالصفة المنكحونه
 بذاك مثل سقام استحق
 عدم الامتناع فيما انتجبه
 والمرض الموجود ايضا علما
 عند افتراق ابوي من ميزوا
 ضبط وعلم باختيار مصطنع
 مالم يكن فردا الى الفرائض
 او لمحت فحق دي البعض سقط
 لذا الاصح في زيادة الصفة

اعز

وعند فقد الأب خير ربه بين
 لذا الخ او عمة اي معها
 ولجربان في ابن عم وهي في
 وفي اب او خالة او اخية
 وحسب خيرا صغيرا استوفاد
 الا اذا ما التز النسب لا
 وصاحب الحاوي الكبير والامام
 فان اراد ذلك اياه تسيم
 وتمنع الاش ولا يمنعها
 ملك طويل وبمؤنة فقير
 والام اولى بها ان مرضها
 فان راها ذلك ليل لا يخص
 لأب يتبيله او مكنب
 وعند ما الانثى لا اعاده
 اما اذا اضرارها ما لا فترع
 وسفر الحاجة فيه من اقام
 والاب في سفر نقلة اخص
 أم وجد لوضوح السببين
 وقيل عنه الام لن منعها
 سوى الاثام فهو عنهن نفخ
 ان قد ما عليه قبل وقته
 حول الثاني فان عاد ليغاد
 مالم اولى بالذي منعها
 قال اجماع ما يراه يستند ام
 تمنع ان يزورها بمسالم
 من الدخول حيث لا يتبعوها
 من بعد ايام بعز فاستفتر
 في بيته او استطاع ان ارتض
 والاب بالنظر بالطفل اخص
 او حرفة على اختلاف الرتب
 لكن يزورها أب بالعداوة
 او لا فام ونقل ما فترع
 احق بالميز الذي استقام
 بشرط امنه وموضع لخص

مأراه

وصل ومن مسانته التصرف فيه
 كذا ابن عم ومن الانثى من
فصل على المولى كفاية الرقيق
 فمن صحه مسل هذا ان له
 وسهام خول لهم وهنهم
 بل من كعامل وما يلبسون
 ونهما اذا اتى احدكم
 باهل وولته اولهتين
 ومهما في النار انثى عديت
 وهي بانفاق الغريب ما كفى
 ومن تكون زمينا واعمي
 وام فرعه وفيه المعشبه
 وادهم ولسوق وما كفى
 وماله من مؤن والمأفي
 وحالة المولى اذا استراعى
 فان يتحل سيد العبد غلب
 وسند البغضيل من الجوارك
 محارم النقص كالاصل المكف
 للن باخذ انسه لا مستغ
 بعتة ولسوقها بلسوق
 ولحبيب ما لا يطق عماله
 اخوانك فلا تحل ظلمهم
 ما لولهم محتم وتلبسون
 مملوله ما لم فعت لم
 بدفعه المولى باحدى الكهنتين
 في هرة بظلمها لعذبت
 وينفق المولى على من ضعف
 ومن الى تديره مولا يمني
 غالب قوتها لقطر يعتبر
 سائر عورة وان به الكسفي
 لمطارة على الاصح ما انفي
 من فاقه او من غدا مراعى
 روع فيه من الاصح ما غلب
 بين اولى الخزيمة والسراري

وهذا

وهكذا جميل وفارده
 وسن ان ينيل ما تنقل
 بصنعه ومن ادا م ولباس
 وباع مطا ماله القاصي على
 وعند مقتد المال في الفن امر
 لم على الارض باع تحب الاما
 وقيل حويله على مقامه
 وبعد وفته لذي الحيا عنه
 والحرة اخذت كحل التزنيه
 فلس للواحد ينقص علما
 والفن لا يفعل ما لا يستطاع
 بحسب العادة من المنكار
 ورضاه بالمحارجه
 لاننا اخذ خراج عيشه
 وعند الامتناع في الذي اكل
 لحقها من قبل ان تنتفي
 ومنعوا جلاب ماض السولا
 ومن لا ينفع للمشتا به
 به منهم خصوصها ما وصل
 وسقط اذا مضى بالناس
 تدرج او بعد امر اض مدغلا
 بالعنف او قتل الملك مستم
 لفرعه او غيره عند النما
 مالم يضرب النقص عن تمامه
 ان لم يرضها الرضا عنه
 هي ووالله مستنوبه
 ضرورة وما يزدادهم ما
 وانما الفقه بالمستطاع
 والحكم فيه العرف ذوا شتمنا
 وهي عن العباس وضعا خارجه
 من الرقيق كل يوم او سنة
 يوم مبالج او الذي وكل
 ومن سواها بسوى الذبح الكسفي
 من لبن الحيوان من دود

وصاحب له رهنًا قد ميسره مما ستم روحه او جسدته
 وغردى الروح من الاموال لا حصه مخفية على الولا
 والمستولى قال ترك المستطيع عمارة الايل كثره للمستطيع
تممة ثلثه بركة الشجر من غير سقى فهو اهل الالسجر
 للنهي عن اضاعة الاموال والكرة منه ظاهرا لا شكال
 اذ صرخوا كرامة الامانة للمال تبديرا وذا الصانع
 جوابه الا هلاك الالهان من ماصد راحة من الحظر من
 اما الذي يغير نفعه قد حصل بالرعي في الما فحظرة اتصل
 ونسب العزير من الرهن الي نهاية الامام فتولا مجمل لا
 من حظ ترك السقى للنبات لئلا رعليه باستنابات
 والنشع عز الدين قال من ملك محرم الاكل وداجل سلك
 وقوت واحد له فيه مستطاع بل طعم الحلال ما يستطاع
 او طعم المحذور والجل امر فيه بدخ وسواه لسلم
 دل له وجه وليس حشفي وهو الصواب اذ تبدل الخشفي
 قال ومثله حصول ما كفى احد مصطرين وهو دواكنا
 ان الهة بغير نفع را وحشخص واحد اجهارا
 لعشش يومين وذا ال بهلك في الحال فزاد عليه المهلك

ما جابر

لم اجاب بوجوب قسمته علمها ولم يؤنه بنسبته
 مال را ان خصص مفرا عصا لانه يملكه شق العوصا
غريبة يلزم ان سقى للنخل من راى قلبه لا حفا
 وقيل بل يشوى لها دجاجة في زمن الشتاء عند الحاجة
 ودود قز واجب ان يطعمها ورق توت وبه لن حرما
 بشميسه وتلك في المثال كمنفق العمر لجمع المال
 حتى اذا احرز ما لا جمعه واكثر كنوزه مات معه
 ودودة القز لها مزاج مستلطف يملكه الا ذعاب
 فالرعد والفرع على النحاس والميس من الحيض او النفاس
 وهي على نوعين او قسمين ومال من شاعر ذواسمين
 وسفنه كفن في يومين حتى اذا دببت على رحلين
 واستبرك بل يلوها لوبين ومالك لها جيشا لا يربين
 لا اسماء ولا اسمين وحالها بعد ليلتين
 مخرجت كحولة العنسان وصنعت بالنقش جامين
 نصره ضيل الخنبيين لها جناح سابع البردين
 ما عمنها الا العرب الحن ان الردا حل للعينين
خاتمة من خادم العرس ما يلزم دعه بندر من دما

والمتشبه

وواجب الزكاة من جلس النجم من قبل تسليم امام ذي نعم
 وبلغه الشاهد في تحمله على مضاه يسوي تحمله
 ادمر ذاهبا لالهالا ذا من وجد الممان فيه بقدر
 فغيبه في الاساسه قطع ما الرجوع اجرة قد انقطع
 للز له ركوبه والنفقة الى انتها امره للشفقة
 والحيو ان ادبعا والمستغير سنفقة عند الحسين لا المعير
 وقال من السنان والافتق سنفقة المالك بافتق
 وذابه الفقيه اضافهم وشحننا بالحكمى السترم

اسمى الجزو الثالث من المنظومة في الفقه للشيخ العلامة
 حال الدين الدمري في معنى بغده الله تعالى برحمته ورضوانه
 سلوه ان شاء الله تعالى

كتاب احكام الجراح المسلمين كتاباير النوب اذ عفوا من
 والمحمد بن رب العالمين
 والصلوات والسلام الايمان الايمان على شئ كل شئ سر محمد سيد المرسلين
 وعلى اله وصحبه والسالمين

سالكه ولعم الوكيل
 مع معلومة و...

